

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ٢٠١٩
الأدوات المالية

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ٢٠١٩
الأدوات المالية

المحتويات

من الفقرة	الأقسام
١,١	١ الهدف
١,٢	٢ النطاق
١,١,٣	٣ الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر
١,١,٣	١,٣ الاعتراف الأولي
١,٢,٣	٢,٣ استبعاد الأصول المالية من الدفاتر
١,٣,٣	٢,٣ استبعاد الالتزامات المالية من الدفاتر
١,١,٤	٤ التبويب
١,١,٤	١,٤ تبويب الأصول المالية
١,٢,٤	٢,٤ تبويب الالتزامات المالية
١,٣,٤	٣,٤ المشتقات الضمنية
١,٤,٤	٤,٤ إعادة التبويب
١,١,٥	٥ القياس
١,١,٥	١,٥ القياس الأولي
١,٢,٥	٢,٥ القياس اللاحق للأصول المالية
١,٣,٥	٣,٥ القياس اللاحق للالتزامات المالية
١,٤,٥	٤,٥ قياس التكلفة المستهلكة
١,٥,٥	٥,٥ الاضمحلال
١,٦,٥	٦,٥ إعادة تبويب الأصول المالية
١,٧,٥	٧,٥ المكاسب والخسائر

١,١,٦	محاسبة التغطية	٦
١,١,٦	هدف ونطاق محاسبة التغطية	١,٦
١,٢,٦	أدوات التغطية	٢,٦
١,٣,٦	الأدوات المغطاة	٣,٦
١,٤,٦	ضوابط التأهل لمحاسبة التغطية	٤,٦
١,٥,٦	المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة	٥,٦
١,٦,٦	تغطيات مجموعات من البنود	٦,٦
١,٧,٦	خيار تخصيص خطر تعرض ائتماني للقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٧,٦
١,١,٧	تاريخ السريان والقواعد الانتقالية	٧
١,١,٧	تاريخ السريان	١,٧
١,٢,٧	القواعد الانتقالية	٢,٧

ملاحق

ملحق (أ)	تعريف المصطلحات
ملحق (ب)	إرشادات التطبيق

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ٢٠١٩ الأدوات المالية

القسم ١ الهدف

١,١ إن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.

القسم ٢ النطاق

١,٢ يجب أن يُطبق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء:

أ. تلك الحصص في المنشآت التابعة، والمنشآت الشقيقة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" أو معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" أو معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة". وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات، يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) أو معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) أو معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) من المنشأة أو يسمح لها بأن تقوم بالمحاسبة عن حصة في منشأة تابعة أو منشأة شقيقة أو مشروع مشترك وفقا لبعض أو جميع متطلبات هذا المعيار. ويجب على المنشآت أيضا أن تطبق هذا المعيار على المشتقات على الحصة في منشأة تابعة، أو منشأة شقيقة أو مشروع مشترك ما لم تستوفي المشتقة تعريف أداة حقوق ملكية المنشأة الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض".

ب. الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير". وبالرغم من ذلك:

- (١) تخضع لمتطلبات هذا المعيار المبالغ المستحقة عن عقود التأجير المثبتة من قبل المؤجر فيما يتعلق بالاستبعاد من الدفاتر والاضمحلال.
- (٢) يخضع الاستبعاد من الدفاتر لالتزامات التأجير واجبة السداد المثبتة من قبل المستأجر لمتطلبات الاستبعاد من الدفاتر في هذا المعيار.
- (٣) تخضع المشتقات الضمنية في عقود التأجير لمتطلبات هذا المعيار للمشتقات الضمنية.

ج. حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب نظم مزايا العاملين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين".

- د. الأدوات المالية المُصدرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) (بما في ذلك الخيارات والأذونات) أو التي يكون مطلوب تبويبها على أنها أداة حقوق ملكية وفقا للفقرتين "١٦أ" و"١٦ب" أو الفقرتين "١٦ج" و"١٦د" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥). وبالرغم من ذلك، يجب على حامل هذه الأدوات لحقوق الملكية أن يطبق هذا المعيار عليها ما لم تستوف الاستثناء الوارد في (أ).
- هـ. الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب (١) عقد تأمين كما هو مُعرف في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين"، بخلاف حقوق والتزامات المُصدر الناشئة بموجب عقد التأمين الذي يستوفي تعريف عقد الضمان المالي، أو (٢) العقد الذي يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) نظراً لأنه يحتوي على ميزة المشاركة الاختيارية. وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على المشتقة التي تكون ضمنية في عقد يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧). علاوة على ذلك، إذا كان مُصدر عقود الضمان المالي قد أكد صراحة في السابق أنه يعتبر مثل هذه العقود أنها عقود تأمين وأنه قد استخدم المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين، فإنه يمكن للمُصدر أن يختار إما أن يطبق هذا المعيار أو معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) على مثل هذه العقود للضمان المالي (راجع الفقرات من "٢، ٥" إلى "٦، ٢"). ويجوز للمُصدر أن يجري ذلك الاختيار على كل عقد على حدة، ولكن يكون الاختيار لكل عقد لا رجعه فيه.
- و. أي عقد شراء أو بيع آجل بين منشأة مُستحوذة ومساهم بائع لمنشأة محل الاستحواذ، ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي، يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال". ولا يجوز أن يتجاوز آجل العقد الآجل الفترة المعقولة التي تُعد ضرورية - عادة للحصول على أي موافقات مطلوبة ولاستكمال المعاملة.
- ز. ارتباطات القروض بخلاف ارتباطات القروض الموضحة في الفقرة "٣، ٢". وبالرغم من ذلك، يجب على مُصدر ارتباطات قروض أن يطبق متطلبات الاضمحلال الواردة في هذا المعيار على ارتباطات القروض التي لا تقع بخلاف ذلك ضمن نطاق هذا المعيار. وأيضاً يخضع الاستبعاد من الدفاتر لجميع ارتباطات القروض لمتطلبات هذا المعيار.
- ح. الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات مبنية على أسهم التي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) "المدفوعات المبنية على أسهم"، باستثناء العقود التي تقع ضمن نطاق الفقرات من "٤، ٢" إلى "٧، ٢" من هذا المعيار والتي ينطبق عليها هذا المعيار.

ط. الحقوق في دفعات لتعويض المنشأة عن نفقات مطلوب القيام بها لتسوية الالتزام الذي تعترف به على أنه مخصص وفقاً لمعييار المحاسبة المصري رقم (28) "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، أو ما اعترفت له بمخصص، في فترة سابقة، وفقاً لمعييار المحاسبة المصري رقم (٢٨).

ي. الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" والتي تُعد أدوات مالية، باستثناء تلك التي يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أن تتم المحاسبة عنها وفقاً لهذا المعيار.

٢,٢ يجب تطبيق متطلبات هذا المعيار للاضمحلال على تلك الحقوق التي يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أن تتم المحاسبة عنها وفقاً لهذا المعيار لأغراض الاعتراف بمكاسب أو خسائر الاضمحلال. [راجع: القسم ٥,٥].

٣,٢ تقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار:

أ. ارتباطات القروض التي تخصصها المنشأة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (راجع الفقرة "٢,٢,٤"). يجب على المنشأة، التي لديها ممارسة سابقة لبيع الأصول الناتجة عن ارتباطات قروضها بعد فترة وجيزة من إنشائها أن تطبق هذا المعيار على جميع ارتباطات قروضها التي تقع في نفس الفئة.

ب. ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى. تُعد هذه الارتباطات للقروض من المشتقات ولا يُعد ارتباط قرض أنه يتم تسويته بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه على أقساط (على سبيل المثال، قرض رهن عقاري للتشييد يدفع على أقساط تمشياً مع تقدم التشييد).

ج. الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق (راجع الفقرة "١,٢,٤(د)").

٤,٢ يجب أن يُطبق هذا المعيار على تلك العقود لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. وبالرغم من ذلك، يجب أن يطبق هذا المعيار على تلك العقود التي تخصصها المنشأة على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٥,٢".

٥,٢ يمكن أن يتم بشكل لا رجعه فيه - تخصيص عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى لو كان قد تم الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ويكون هذا التخصيص متاحاً - فقط - عند بداية

العقد فقط إذا كان يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في الاعتراف (يشار إليه أحياناً - على أنه "عدم اتساق محاسبي") الذي ينشأ خلاف ذلك لو لم يتم الاعتراف بذلك العقد نظراً لأنه مستثنى من نطاق هذا المعيار (راجع الفقرة "٤, ٢").

٦, ٢ هناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بند غير مالي بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية. ويتضمن ذلك:

أ. عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بتسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية؛

ب. عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن لدى المنشأة ممارسة لتسوية عقود مشابهة بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية (سواء مع الطرف المقابل، أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه)؛

ج. عندما تعتاد المنشأة، لعقود مشابهة، استلام الأصل الضمني محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح التاجر؛

د. عندما يكون البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابل للتحويل بسهولة - إلى نقد.

إن العقد الذي ينطبق عليه (ب) أو (ج) لا يتم الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثم يقع ضمن نطاق هذا المعيار. ويتم تقييم العقود الأخرى التي تنطبق عليها الفقرة "4.2" لتحديد ما إذا كان قد تم الدخول فيها والاستمرار في الاحتفاظ بها لغرض تلقي أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثم ما إذا كانت تقع ضمن نطاق هذا المعيار.

٧, ٢ يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي، يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلته بأدوات مالية، وفقاً للفقرة "٦, ٢ (أ)" أو "٦, ٢ (د)", ضمن نطاق هذا المعيار. فمثل هذا العقد لا يمكن الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الاستخدام المتوقعة للمنشأة من الشراء أو البيع.

القسم ٣ الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر

١,٣ الاعتراف الأولي

١,١,٣ يجب على المنشأة أن تعترف بأصل مالي أو التزام مالي في قائمة مركزها المالي عندما، و فقط عندما، تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة (راجع الفقرتين "١,١,٣" و "٢,١,٣"). وعندما تعترف المنشأة بأصلاً مالياً لأول مرة فإنه يجب عليها أن تبويه وفقاً للفقرات من "١,١,٤" إلى "٥,١,٤" وأن تقيسه وفقاً للفقرات من "١,١,٥" إلى "٣,١,٥"، وعندما تعترف المنشأة بالتزاماً مالياً لأول مرة فإنه يجب عليها أن تبويه وفقاً للفقرتين "١,٢,٤" و "٢,٢,٤" وأن تقيسه وفقاً للفقرة "١,١,٥".

الشراء أو البيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية

٢,١,٣ يجب أن يتم الاعتراف بالشراء أو البيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية، واستبعادها من الدفاتر، عندما يكون منطبقاً، باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية (راجع الفقرات من "٣,١,٣" إلى "٦,١,٣").

٢,٣ استبعاد الأصول المالية من الدفاتر

١,٢,٣ يتم تطبيق الفقرات من "٢,٢,٣" إلى "٩,٢,٣"، و "١,١,٣" و "٢,١,٣" ومن "١,٢,٣" إلى "١٧,٢,٣" في القوائم المالية على مستوى مجمع. وبالتالي، فإنه يجب على المنشأة أولاً أن تقوم بتجميع جميع منشأتها التابعة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، ثم تطبيق تلك الفقرات على المجموعة الناتجة.

٢,٢,٣ قبل تقييم ما إذا كان، وإلى أي مدى، يُعد الاستبعاد من الدفاتر مناسباً بموجب الفقرات من "٣,٢,٣" إلى "٩,٢,٣"، تحدد المنشأة ما إذا كانت تلك الفقرات ينبغي أن يتم تطبيقها على جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) أو على أصل مالي بكامله (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة)، كما يلي:

أ. يتم تطبيق الفقرات من "٣,٢,٣" إلى "٩,٢,٣" على جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة)، إذا و فقط إذا، كان الجزء الذي يجري النظر في استبعاده من الدفاتر يستوفي أحد الشروط الثلاثة التالية:

(١) يتكون الجزء فقط من تدفقات نقدية يمكن تمييزها بشكل محدد من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). على سبيل المثال، عندما تدخل المنشأة في فصل معدل الفائدة، والتي بموجبها يحصل الطرف المقابل على الحق في التدفقات النقدية للفائدة، ولكن ليس في التدفقات النقدية للمبلغ الأصلي من أداة الدين، فإنه يتم تطبيق الفقرات من "٣,٢,٣" إلى "٩,٢,٣" على التدفقات النقدية للفائدة.

٢) يشتمل الجزء - فقط - على نصيب متناسب كلياً (تناسبي) - من التدفقات النقدية من أصل مالي (أو مجموعته من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل المنشأة في ترتيب يحصل بموجبه الطرف المقابل على الحقوق في نصيب ٩٠ في المائة من جميع التدفقات النقدية لأداة دين، فإنه يتم تطبيق الفقرات من "٣،٢،٣" إلى "٩،٢،٣" على ٩٠ في المائة من تلك التدفقات النقدية. وإذا كان هناك أكثر من طرف مقابل، فإنه لا يكون مطلوباً من كل طرف أن يكون لديه نصيب متناسب من التدفقات النقدية شريطة أن يكون لدى المنشأة المحولة نصيب متناسب كلياً.

٣) يشتمل الجزء فقط - على نصيب متناسب كلياً (تناسبي) - من تدفقات نقدية يمكن تمييزها بشكل محدد من أصل مالي (أو مجموعته من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل المنشأة في ترتيب يحصل بموجبه الطرف المقابل على الحقوق في نصيب ٩٠ في المائة من التدفقات النقدية للفائدة من أصل مالي، فإنه يتم تطبيق الفقرات من "٣،٢،٣" إلى "٩،٢،٣" على ٩٠ في المائة من تلك التدفقات النقدية للفائدة. وإذا كان هناك أكثر من طرف مقابل، فإنه لا يكون مطلوباً من كل طرف أن يكون لديه نصيب متناسب من التدفقات النقدية التي تم تمييزها بشكل محدد شريطة أن يكون لدى المنشأة المحولة نصيب متناسب كلياً.

ب. في جميع الحالات، يتم تطبيق الفقرات من "٣،٢،٣" إلى "٩،٢،٣" على الأصل المالي بكامله (أو المجموعة من الأصول المالية المتشابهة بكاملها). فعلى سبيل المثال، عندما تحول المنشأة (١) الحقوق في أول أو آخر ٩٠ في المائة من المتحصلات النقدية من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية)، أو (٢) الحقوق في ٩٠ في المائة من التدفقات النقدية من مجموعة من مبالغ مدينين، ولكنها تقدم ضماناً بتعويض المشتري عن أي خسائر انتمائية في حدود ٨ في المائة من أصل مبلغ المدينين، فإن يتم تطبيق الفقرات من "٣،٢،٣" إلى "٩،٢،٣" على الأصل المالي بكامله (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة).

يشير مصطلح "أصل مالي" في الفقرات من "٣،٢،٣" إلى "١٢،٢،٣" إما إلى جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) كما تم تعريفه في البند (أ) أعلاه أو، بخلاف ذلك، إلى أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) بكامله.

٣،٢،٣ يجب على المنشأة أن تستبعد أصل مالي من الدفاتر عندما، وعندما فقط:
أ. تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو
ب. تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالي كما هو موضح في الفقرتين "٤،٢،٣" و "٥،٢،٣" ويكون التحويل مؤهلاً للاستبعاد من الدفاتر وفقاً للفقرة "٦،٢،٣".

(راجع الفقرة "٢،١،٣" بشأن المبيعات بالطريقة المعتادة للأصول المالية).

٤,٢,٣ تحول المنشأة أصلاً مالياً عندما، و فقط عندما، إما:
أ. أن تحول الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو
ب. تحتفظ بالحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستفيدين في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في الفقرة "٥,٢,٣".

٥,٢,٣ عندما تحتفظ المنشأة بالحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من أصل مالي ("الأصل الأصلي")، ولكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع تلك التدفقات النقدية إلى واحدة أو أكثر من المنشآت (المستفيدين النهائيين) فإن المنشأة تعالج المعاملة على أنها تحويل أصل مالي إذا، و فقط إذا، تم استيفاء جميع الشروط الثلاثة التالية:

أ. لا يكون على المنشأة التزام بأن تدفع مبالغ إلى المستفيدين النهائيين ما لم تحصل مبالغ متعادلة من الأصل الأصلي. ولا يفسد هذا الشرط التسليفات قصيرة الأجل من قبل المنشأة مع الحق في الاسترداد الكامل للمبلغ المقرض زائداً الفائدة المستحقة بمعدلات السوق.

ب. يحظر على المنشأة بموجب شروط عقد التحويل بيع أو رهن الأصل الأصلي، بخلاف ما يُعد ضماناً للمستفيدين النهائيين مقابل الالتزام بأن تدفع لهم التدفقات النقدية.

ج. يكون على المنشأة التزام بأن ترسل أي تدفقات نقدية تحصلها نيابة عن المستفيدين النهائيين دون تأخير جوهري. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكون للمنشأة حق في استثمار مثل تلك التدفقات النقدية، باستثناء الاستثمارات في النقدية وما في حكمها (كما هي معرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية") خلال فترة التسوية القصيرة من تاريخ التحصيل إلى تاريخ التحويل المطلوب إلى المستفيدين النهائيين، وأن يتم تمرير الفائدة المكتسبة على مثل تلك الاستثمارات إلى المستفيدين النهائيين.

٦,٢,٣ عندما تحول المنشأة أصلاً مالياً (راجع الفقرة "٤,٢,٣")، فإنه يجب عليها تقييم المدى الذي تحتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي. وفي هذه الحالة:

أ. إذا حولت المنشأة معظم مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تستبعد الأصل المالي من الدفاتر وأن تثبت بشكل منفصل أي حقوق والتزامات نشأت أو احتفظت بها من التحويل على أنها أصول أو التزامات.
ب. إذا احتفظت المنشأة بمعظم مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تستمر في الاعتراف بالأصل المالي.

ج. إذا لم تقم المنشأة لا بتحويل ولا بالاحتفاظ بمعظم مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت قد احتفظت بالسيطرة على الأصل المالي. وفي هذه الحالة:

(١) إذا لم تكن المنشأة قد احتفظت بالسيطرة، فإنه يجب عليها أن تستبعد الأصل المالي من الدفاتر وأن تثبت بشكل منفصل أي حقوق والتزامات نشأت أو احتفظت بها من التحويل.

(٢) إذا كانت المنشأة قد احتفظت بالسيطرة، فإنه يجب عليها أن تستمر في الاعتراف بالأصل المالي في حدود مدى التدخل المستمر بالأصل المالي (راجع الفقرة "١٦, ٢, ٣").

٧, ٢, ٣ يتم تقييم تحويل المخاطر والمنافع (راجع الفقرة "٦, ٢, ٣") من خلال مقارنة تعرض المنشأة، قبل التحويل وبعده، إلى التقلب في مبالغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية للأصل المحول. فتكون المنشأة قد احتفظت بما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي إذا لم يتغير تعرضها للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المالي -بشكل جوهري- نتيجة التحويل (على سبيل المثال، نظراً لأن المنشأة قد باعت أصلاً مالياً يخضع لاتفاق بأن تعيد شراؤه بسعر ثابت أو بسعر البيع زائداً عائداً للمقرض). وتكون المنشأة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي إذا لم يعد تعرضها لمثل هذا التقلب جوهرياً بالنسبة إلى مجموع التقلب في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصل المالي (على سبيل المثال، نظراً لأن المنشأة قد باعت أصلاً مالياً يخضع فقط لخيار بأن تعيد شراؤه بالقيمة العادلة له في وقت إعادة الشراء أو لأن المنشأة قد حولت نصيباً متناسباً كلياً من التدفقات النقدية من أصل مالي أكبر وذلك في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في الفقرة "٥, ٢, ٣"، مثل المشاركة من الباطن في قرص).

٨, ٢, ٣ سوف يكون في الغالب واضحاً ما إذا كانت المنشأة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية أو أنها احتفظت بها وأنه لن يكون هناك حاجة لإجراء أي عمليات حسابية. وفي حالات أخرى، سوف يكون من الضروري حساب ومقارنة تعرض المنشأة للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية قبل وبعد التحويل. ويتم إجراء الحساب والمقارنة باستخدام معدل الفائدة السوقي الحالي المناسب على أنه معدل الخصم. وتؤخذ في الحسبان جميع التقلبات التي يحتمل حدوثها بشكل معقول في صافي التدفقات النقدية، مع إعطاء وزن أكبر لتلك النتائج الأكثر احتمالاً. يعتمد ما إذا كانت المنشأة قد احتفظت بالسيطرة على الأصل المحول (راجع الفقرة "٦, ٢, ٣(ج)") على قدرة المحول إليه على بيع الأصل. فلا تكون المنشأة محتفظة بالسيطرة إذا كان لدى المحول إليه قدرة عملية على بيع الأصل في مجمله إلى طرف ثالث غير ذي علاقة وكان قادراً على ممارسة تلك القدرة من جانب واحد وبدون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على التحويل. أما في جميع الحالات الأخرى، تكون المنشأة قد احتفظت على السيطرة.

التحويلات المؤهلة للاستبعاد من الدفاتر

١٠,٢,٣ إذا حولت المنشأة أصلاً مالياً في تحويل مؤهل للاستبعاد من الدفاتر في مجمله واحتفظت بالحق في خدمة الأصل المالي مقابل أتعاب، فإنه يجب عليها الاعتراف إما بأصل خدمة أو بالتزام خدمة لعقد الخدمة ذلك، فإذا كان من غير المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تعوض المنشأة -بشكل كافٍ - عن أداء الخدمة، فإنه يجب أن يتم الاعتراف بالتزام خدمة مقابل التعهد بالخدمة بقيمته العادلة. وإذا كان من المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تكون أكثر مما يكفي للتعويض مقابل الخدمة، فإنه يجب أن يتم الاعتراف بأصل خدمة مقابل حق الخدمة بالمبلغ الذي يتم تحديده على أساس توزيع القيمة الدفترية للأصل المالي الأكبر وفقاً للفقرة "١٣,٢,٣".

١١,٢,٣ إذا تم، نتيجة للتحويل، الاستبعاد من الدفاتر لأصل مالي في مجمله ولكن نتج عن التحويل حصول المنشأة على أصل مالي جديد أو تحمل التزام مالي جديد أو التزام خدمة، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت الأصل المالي الجديد أو الالتزام المالي الجديد أو التزام الخدمة بالقيمة العادلة.

١٢,٢,٣ عند الاستبعاد من الدفاتر لأصل مالي في مجمله، يجب أن يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بمبلغ الفرق بين:

- (أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ الاستبعاد من الدفاتر) وبين
- (ب) المقابل المُستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله).

١٣,٢,٣ إذا كان الأصل المُحول يُعد جزء من أصل مالي أكبر (على سبيل المثال، عندما تحول المنشأة التدفقات النقدية للفائدة والتي تُعد جزءاً من أداة دين، راجع الفقرة "٢,٢,٣(أ)") وكان الجزء المُحول مؤهلاً للاستبعاد من الدفاتر في مجمله، فإنه يجب توزيع القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في الاعتراف به والجزء الذي يتم استبعاده من الدفاتر، على أساس القيمة العادلة النسبية لهذين الجزئين في تاريخ التحويل. ولهذا الغرض، فإنه يجب أن يتم معالجة أصل الخدمة الذي تم الإبقاء عليه على أنه جزء سيتم الاستمرار في الاعتراف به. بينما يجب أن يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بمبلغ الفرق بين:

- (أ) القيمة الدفترية (مُقاسة في تاريخ الاستبعاد من الدفاتر) الذي تم تخصيصه للجزء الذي تم استبعاده من الدفاتر، وبين

(ب) المقابل المُستلم مقابل الجزء الذي تم استبعاده من الدفاتر (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله).

١٤,٢,٣ عندما تقوم المنشأة بتوزيع القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في الاعتراف به والجزء الذي يتم استبعاده من الدفاتر، فإنه يجب أن يتم قياس القيمة العادلة للجزء الذي سيتم الاستمرار في الاعتراف به. وعندما يكون لدى المنشأة تاريخ سابق لبيع أجزاء مشابهة للجزء الذي سيتم استمرار الاعتراف به أو توجد معاملات سوق أخرى لمثل تلك الأجزاء، فإن الأسعار الحديثة للمعاملات الفعلية توفر أفضل تقدير لقيمه العادلة. وعندما لا توجد عروض أسعار أو معاملات بالسوق حديثة لدعم القيمة العادلة للجزء الذي سيتم الاستمرار في الاعتراف به، يكون أفضل تقدير للقيمة العادلة هو الفرق بين القيمة العادلة للأصل المالي الأكبر ككل والمقابل المُستلم من المُحول له مقابل الجزء الذي يتم استبعاده من الدفاتر.

التحويلات غير المؤهلة للاستبعاد من الدفاتر

١٥, ٢, ٣ إذا لم ينتج عن التحويل الاستبعاد من الدفاتر نظراً لأن المنشأة قد احتفظت بما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المُحول، فإنه يجب على المنشأة أن تستمر في الاعتراف بالأصل المُحول في مجمله ويجب أن تثبت التزاماً مالياً عن المقابل المُستلم. وفي الفترات اللاحقة، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت أي دخل من الأصل المُحول وأي مصروف يتم تكبده على الالتزام المالي.

التدخل المستمر بالأصول المُحوّلة

١٦, ٢, ٣ إذا لم تقم المنشأة بتحويل، أو الإبقاء على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، واحتفظت بالسيطرة على الأصل المُحول، فإن المنشأة تستمر في الاعتراف بالأصل المُحول بقدر تدخلها المستمر به. إن مدى تدخل المنشأة المستمر بالأصل المُحول هو المدى الذي عنده تكون مُعرضة للتغيرات في قيمة الأصل المُحول، على سبيل المثال:

(أ) عندما يأخذ تدخل المنشأة المستمر شكل ضمان الأصل المُحول، فإن مقدار تدخل المنشأة المستمر يكون هو (١) مبلغ الأصل أو (٢) الحد الأقصى لمبلغ المقابل المُستلم والذي يمكن أن تطالب المنشأة برده ("مبلغ الضمان") أيهما أقل.

(ب) عندما يأخذ تدخل المنشأة المستمر شكل خيار مكتوب أو مُشترى (أو كليهما) على الأصل المُحول، فإن مقدار تدخل المنشأة المستمر يكون هو مبلغ الأصل المُحول الذي يمكن للمنشأة أن تعيد شراؤه. وبالرغم من ذلك، فإنه في حالة خيار بيع مكتوب على أصل يتم قياسه بالقيمة العادلة، يقتصر مقدار تدخل المنشأة المستمر على القيمة العادلة للأصل المُحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل (راجع الفقرة "ب٣, ٢, ٣").

(ج) عندما يأخذ تدخل المنشأة المستمر شكل خيار يتم تسويته نقداً أو شرط مماثل على الأصل المُحول، فإن مقدار تدخل المنشأة المستمر يتم قياسه بالطريقة نفسها التي تنتج عن الخيارات التي لا يتم تسويتها نقداً كما هي موضحة في البند (ب) أعلاه.

١٧, ٢, ٣ عندما تستمر المنشأة في الاعتراف بأصل بمقدار تدخلها المستمر به، فإن المنشأة تثبت أيضاً الالتزام المرتبط به. وبالرغم من متطلبات القياس الأخرى الواردة في هذا المعيار، فإنه يتم قياس الأصل المُحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المنشأة. ويتم قياس الالتزام المرتبط به بطريقة يكون فيها صافي القيمة الدفترية للأصل المُحول والالتزام المرتبط به هو:

(أ) التكلفة المستهلكة للحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المنشأة، إذا كان يتم قياس الأصل المُحول بالتكلفة المستهلكة، أو
(ب) يكون مساوياً للقيمة العادلة للحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المنشأة عندما يتم قياسها على أساس مستقل، إذا كان يتم قياس الأصل المُحول بالقيمة العادلة.

١٨,٢,٣ يجب على المنشأة أن تستمر في الاعتراف بأي دخل ناشئ عن الأصل المُحول بمقدار تدخلها المستمر به ويجب أن تثبت أي مصروف يتم تكبده على الالتزام المرتبط به.

١٩,٢,٣ لغرض القياس اللاحق، فإنه تتم المحاسبة عن التغيرات المثبتة في القيمة العادلة للأصل المُحول والالتزام المرتبط به -بشكل ثابت- لكليهما وفقاً للفقرة "١,٧,٥"، ولا يجوز أن يتم إجراء مقاصة بينهما.

٢٠,٢,٣ إذا كان تدخل المنشأة المستمر هو جزء فقط من أصل مالي (على سبيل المثال، عندما تبقى المنشأة على خيار إعادة شراء جزء من الأصل المُحول، أو تبقى على حصة متبقية لا ينتج عنها الإبقاء على ما يُقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ المنشأة بالسيطرة)، فإن المنشأة تقوم بتوزيع القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين ذلك الجزء الذي ستستمر في الاعتراف به بموجب استمرار التدخل والجزء الذي لم تعد تعترف به وذلك على أساس القيم العادلة النسبية لهذين الجزئين في تاريخ التحويل. ولهذا الغرض، تنطبق متطلبات الفقرة "١٤,٢,٣". بينما يجب أن يتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر مبلغ الفرق بين:

(أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ الاستبعاد من الدفاتر) للجزء الذي تم استبعاده من الدفاتر؛ وبين

(ب) المقابل المُستلم عن الجزء الذي تم استبعاده من الدفاتر.

٢١,٢,٣ إذا تم قياس الأصل المُحول بالتكلفة المستهلكة، فإنه لا ينطبق على الالتزام المرتبط به الخيار الوارد في هذا المعيار لتخصيص الالتزام المالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

جميع التحويلات

٢٢,٢,٣ إذا تم الاستمرار في الاعتراف بأصل مُحول، فإنه لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المرتبط به. وبالمثل، فإنه لا يجوز للمنشأة أن تجري مقاصة بين أي دخل ناشئ عن الأصل المُحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المرتبط به (راجع الفقرة "٤٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥)).

٢٣,٢,٣ إذا قدم المحول ضماناً غير نقدي (مثل أدوات دين أو حقوق ملكية) إلى المُحول إليه، فإن المحاسبة عن الضمان من قبل المحول والمُحول إليه تعتمد على ما إذا كان المحول إليه لديه الحق في بيع الضمان أو إعادة رهنه أو إشهار الحقوق المضمونة في سجل الضمانات المنقولة وعلى ما إذا كان المحول قد أخفق في السداد، ويجب على المحول والمُحول إليه المحاسبة عن الضمان كما يلي:

(أ) إذا كان لدى المُحول إليه بموجب عقد أو عرف الحق في بيع الضمان أو إعادة رهنه، حينذاك فإنه يجب على المحول أن يعيد تبويب ذلك الأصل في قائمة مركزه المالي (مثل أصل تم تسليفه، أو أدوات حقوق ملكية مرهونة أو مبلغ مستحق التحصيل عن إعادة شراء) -بشكل منفصل - عن الأصول الأخرى.

- (ب) إذا باع المحول إليه ضماناً مرهوناً عنده، فإنه يجب عليه أن يثبت المتحصلات من البيع والتزاماً مقاساً بالقيمة العادلة مقابل التزامه برد الضمان المرهون.
- (ج) إذا أخفق المحول في السداد بموجب شروط العقد ولم يعد له الحق في استرداد الضمان، فإنه يجب عليه أن يلغي الاعتراف بالضمان، ويجب على المحول إليه أن يعترف بالضمان على أنه أصل له مقاساً -بشكل أولي- بالقيمة العادلة أو، إذا كان قد قام بالفعل ببيع الضمان، فإنه يلغي الاعتراف بالتزامه برد الضمان.
- (د) باستثناء ما هو منصوص عليه في البند (ج)، فإنه يجب على المحول أن يستمر في تسجيل الضمان على أنه أصل له، ولا يجوز للمحول إليه الاعتراف بالضمان على أنه أصل.

٣,٣ استبعاد الالتزامات المالية من الدفاتر

- ١,٣,٣ يجب على المنشأة أن تستبعد الالتزام المالي من الدفاتر (أو الجزء من التزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما، و فقط عندما، يتم تسويته - أي عندما يتم سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاؤه.
- ٢,٣,٣ يجب أن تتم المحاسبة عن المبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين تختلف شروطها - إلى حد كبير- على أنها تسوية للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد وبالمثل، فإنه يجب المحاسبة عن التعديل الجوهري في شروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان يُعزى إلى ضائقة مالية للمدين أم لا) على أنه تسوية للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد.
- ٣,٣,٣ يجب أن يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) يتم تسويته أو تحويله إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها، ضمن الأرباح أو الخسائر.
- ٤,٣,٣ إذا أعادت المنشأة شراء جزء من التزام مالي، فإنه يجب على المنشأة تخصيص القيمة الدفترية السابقة للالتزام المالي بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في الاعتراف به وذلك الجزء الذي يتم استبعاده من الدفاتر بالاستناد إلى القيم العادلة النسبية لهذين الجزئين في تاريخ إعادة الشراء ويجب أن يتم الاعتراف بالفرق بين: (أ) القيمة الدفترية للجزء الذي تم الاعتراف به و(ب) المقابل المدفوع بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها، مقابل الجزء الذي تم الاعتراف به، ضمن الأرباح أو الخسائر.

القسم ٤ التبويب

١,٤ تبويب الأصول المالية

١,١,٤ ما لم تنطبق الفقرة "١,٤,٥"، فإنه يجب على المنشأة أن تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، اعتماداً على كل من:

(أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية؛ و

(ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.

٢,١,٤ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) يكون الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ

بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط.

(ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات

نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي

القائم.

تقدم الفقرات من "١,١,٤" إلى "٢,١,٤" إرشادات بشأن كيفية تطبيق

هذه الشروط.

٢,١,٤ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا

تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) يكون الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من

خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛

(ب) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات

نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي

القائم.

تقدم الفقرات من "١,١,٤" إلى "٢,١,٤" إرشادات بشأن كيفية

تطبيق هذه الشروط.

٣,١,٤ لغرض تطبيق الفقرتين "٢,١,٤(ب)" و "٢,١,٤(أ)":

(أ) يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف

الأولي. وتقدم الفقرة "٢,١,٤(ب)" إرشادات إضافية حول معنى المبلغ

الأصلي.

(ب) تتكون الفائدة من مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية

المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر

الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف، بالإضافة إلى هامش الربح، وتقدم

الفقرات "١,٤,٧" و "١,٤,٩" إلى "١,٤,٩هـ"، إرشادات

إضافية حول معنى الفائدة، بما في ذلك معنى القيمة الزمنية للنقود.

٤,١,٤ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة وفقاً للفقرة "٢,١,٤" أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١٢,١,٤". وبالرغم من ذلك، يمكن للمنشأة أن تقوم باختيار غير قابل للإلغاء عند الاعتراف الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر كان سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - (راجع الفقرتين من "٥,٧,٥" إلى "٦,٧,٥").

خيار تخصيص أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٥,١,٤ وبالرغم من الفقرات من "١,١,٤" إلى "٤,١,٤"، فإنه يمكن للمنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تخصص -بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي ينشأ خلاف ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة (راجع الفقرات من "٢٩,١,٤" إلى "٣٢,١,٤").

٢,٤ تبويب الالتزامات المالية

١,٢,٤ يجب على المنشأة أن تبويب جميع الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها -لاحقاً- بالتكلفة المستهلكة، باستثناء ما يلي:

(أ) **الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.** يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي تمثل التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.

(ب) **الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي للاستبعاد من الدفاتر أو عندما ينطبق منهج التدخل المستمر.** تنطبق الفقرتان "١٥,٢,٣" و "١٧,٢,٣" على قياس مثل تلك الالتزامات المالية.

(ج) **عقود الضمان المالي.** بعد الاعتراف الأولي، يجب على مصدر مثل ذلك العقد (ما لم تنطبق الفقرة "١,٢,٤" (أ) أو "١,٢,٤" (ب)) أن يقيسه لاحقاً بأي المبلغين التاليين أكبر:

- (١) مبلغ خسارة الاضمحلال الذي يتم تحديده وفقاً للقسم ٥,٥ أو
- (٢) المبلغ الذي تم الاعتراف به -بشكل أولي (راجع الفقرة "١,١,٥") مطروحاً منه، حينما يكون مناسباً، المبلغ المُجمع للدخل الذي يتم الاعتراف به وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨).

(د) الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق. يجب على مصدر مثل ذلك الارتباط (مالم تنطبق الفقرة "٤, ٢, ١ (أ)" أن يقيسه لاحقاً بأي المبلغين أكبر:

(١) مبلغ خسارة الاضمحلال الذي يتم تحديده وفقاً للقسم ٥, ٥ أو
(٢) المبلغ الذي تم الاعتراف به -بشكل أولي (راجع الفقرة "١, ١, ٥") مطروحا منه، حينما يكون مناسباً، المبلغ المُجمع للدخل الذي يتم الاعتراف به وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨).

(هـ) المقابل المحتمل الذي تم الاعتراف به من قبل المنشأة المستحوذة ضمن تجميع أعمال ينطبق عليه معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩). يجب أن يتم القياس اللاحق لمثل هذا المقابل المحتمل بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات ضمن الأرباح أو الخسائر.

خيار تخصيص التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يمكن للمنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تخصص -بشكل لا رجعه فيه- التزاماً مالياً على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون ذلك مسموحاً بموجب الفترة ٤, ٣, ٥، أو عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملاءمة، إما بسبب أنه:

(أ) يزيل أو يقلص -بشكل جوهري- عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي كان سينشأ خلاف ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة (راجع الفقرتان "ب ١٤, ٢٩" و"ب ٤, ١, ٣٢")، أو

(ب) كان هناك مجموعة من الالتزامات المالية أو من الأصول المالية والالتزامات المالية يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو للاستثمار، ويتم داخلياً تقديم معلومات بشأن المجموعة على ذلك الأساس إلى أعضاء الإدارة العليا للمنشأة (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة") وعلى سبيل المثال، مجلس إدارة المنشأة والرئيس التنفيذي (راجع الفقرات من "ب ٤, ١, ٣٣" إلى "ب ٤, ١, ٣٦").

٣, ٢, ٤ يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) تقديم إفصاح عن الالتزامات المالية التي تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٣,٤ المشتقات الضمنية

١,٣,٤ المشتقة الضمنية هي عنصر لعقد مركب يتضمن أيضاً عقداً مضيفاً غير مشتق- بما يؤثر على بعض من التدفقات النقدية للأداة المركبة يجعلها تتقلب بطريقة تشابه المشتقة القائمة بذاتها. تتسبب المشتقة الضمنية في تعديل بعض من التدفقات النقدية أو جميعها، والتي بخلاف ذلك كان سيتطلبها العقد، وفقاً لمعدل فائدة ثابت، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر صرف عملة اجنبية، أو الرقم القياسي لأسعار أو معدلات، أو تبويب ائتماني أو مؤشر ائتماني، أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة المتغير غير المالي ألا يكون ذلك المتغير مرتبطاً بطرف في العقد. ولا تُعد من المشتقات الضمنية تلك المشتقة التي تكون مرتبطة بأداة مالية ولكن يمكن تعاقدياً تحويلها -بشكل مستقل- عن تلك الأداة، أو لها طرف مقابل مختلف، ولكنها أداة مالية منفصلة.

عقود مركبة مع أصول مالية مضيضة

٢,٣,٤ إذا كان العقد المركب يتضمن عقداً مضيفاً يمثل أصل يقع ضمن نطاق هذا المعيار، فإنه يجب على المنشأة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرات من "١,١,٤" إلى "٥,١,٤" على العقد المركب بكامله.

العقود المركبة الأخرى

٣,٣,٤ إذا كان العقد المركب يتضمن عقداً مضيفاً يمثل أصل لا يقع ضمن نطاق هذا المعيار، فإنه يجب أن يتم فصل المشتقة الضمنية عن العقد المضيف وأن يتم المحاسبة عنها على أنها مشتقة بموجب هذا المعيار إذا، و فقط إذا:

(أ) لم تكن الخصائص الاقتصادية لمشتقة ضمنية ومخاطرها مرتبطة بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره (راجع الفقرتان "ب" ٥,٣,٤ و "ب" ٨,٣,٤)؛ و

(ب) كانت ستستوفي تعريف المشتقة أداة منفصلة لها نفس شروط المشتقة الضمنية؛ و

(ج) لم يتم قياس العقد المركب بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر (أي أنه لا يتم فصل المشتقة التي يتم دمجها في التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر).

٤,٣,٤ إذا تم فصل مشتقة ضمنية، فإنه يجب المحاسبة عن العقد المضيف وفقاً للمعايير المناسبة. ولا يتناول هذا المعيار ما إذا كان يجب أن يتم عرض المشتقة الضمنية -بشكل منفصل- في قائمة المركز المالي.

٥,٣,٤ وبغض النظر عن الفقرتين "٣,٣,٤" و "٤,٣,٤"، إذا كان العقد يتضمن واحدة أو أكثر من المشتقات الضمنية والعقد المضيف يمثل أصل لا يقع ضمن نطاق هذا المعيار، فإنه يمكن للمنشأة أن تخصص العقد المركب بأكمله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلا إذا:

- (أ) كانت المشتقة (المشتقات) الضمنية لا تعدل بشكل جوهري من التدفقات النقدية التي بخلاف ذلك ستكون مطلوبة بموجب العقد، أو
- (ب) كان واضحاً بقليل من التحليل، أو بدونه، عندما يتم -لأول مرة- أخذ أداة مركبة مشابهة في الحسابان، أنه يحظر فصل المشتقة (المشتقات) الضمنية، مثل خيار الدفع مقدماً الضمني في قرض يسمح لحامله بأن يدفع القرض مقدماً مقابل- ما يقارب تكلفته المستهلكة.

٦,٣,٤ إذا كانت المنشأة مُطالبية بموجب هذا المعيار بأن تفصل مشتقة ضمنية عن العقد المضيف لها، ولكنها غير قادرة على قياس المشتقة الضمنية -بشكل منفصل- سواء عند اقتنائها أو في نهاية فترة التقرير المالي اللاحقة، فإنه يجب عليها أن تخصص العقد المركب بكامله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٧,٣,٤ إذا كانت المنشأة غير قادرة على قياس القيمة العادلة لمشتقة ضمنية بطريقة يمكن الاعتماد عليها على أساس أحكامها وشروطها، فإن القيمة العادلة للمشتقة الضمنية تكون هي الفرق بين القيمة العادلة للعقد المركب والقيمة العادلة للعقد المضيف. وإذا كانت المنشأة غير قادرة على قياس القيمة العادلة للمشتقة الضمنية باستخدام هذه الطريقة، تنطبق الفقرة "٦,٣,٤" ويتم تخصيص العقد المركب على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٤,٤ إعادة التبويب

١,٤,٤ عندما، و فقط عندما، تقوم المنشأة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، فإنه يجب عليها أن تعيد تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة وفقاً للفقرات من "١,١,٤" إلى "٤,١,٤". راجع الفقرات من "١,٦,٥" إلى "٧,٦,٥"، ومن "ب" ١,٤,٤ إلى "ب" ٣,٤,٤ ومن "ب" ١,٦,٥ إلى "ب" ٢,٦,٥ لإرشادات إضافية بشأن إعادة تبويب الأصول المالية.

٢,٤,٤ لا يجوز للمنشأة أن تعيد تبويب أي التزام مالي.

٣,٤,٤ لا تُعد التغييرات التالية في الظروف إعادة تبويب لأغراض الفقرتان "١,٤,٤" و "٢,٤,٤":

- (أ) بند كان يُعد -في السابق- أداة تغطية معينة وفعالة في تغطية تدفق نقدي أو تغطية صافي استثمار، ثم أصبحت غير مؤهلة على هذا النحو.
- (ب) بند يصبح أداة تغطية معينة وفعالة في تغطية تدفق نقدي أو تغطية صافي استثمار، و
- (ج) التغييرات في القياس وفقاً للقسم ٧,٦.

القسم ٥ القياس
١,٥ القياس الأولي

١,١,٥ يجب على المنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائداً أو مطروحاً منه، في حالة أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي، ويستثنى من ذلك المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين التي تقع ضمن نطاق الفقرة "٣,١,٥".

١,١,٥ أ بالرغم من ذلك، إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، عند الاعتراف الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، فإنه يجب على المنشأة أن تطبق الفقرة "ب,١,٥".

٢,١,٥ عندما تستخدم المنشأة المحاسبة على أساس تاريخ التسوية لأصل يتم قياسه -لاحقاً- بالتكلفة المستهلكة، فإنه يتم الاعتراف بالأصل -بشكل أولي- بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة (راجع الفقرات من "ب,١,٣" إلى "ب,١,٣").

٣,١,٥ بالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة "١,١,٥"، فإنه يجب على المنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تقيس المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين بسعر المعاملة (كما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)) إذا لم تنطوي المبالغ المستحقة على مكوّن تمويل مهم وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨).

٢,٥ القياس اللاحق للأصول المالية

١,٢,٥ بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة أن تقيس الأصل المالي وفقاً للفقرات من "١,١,٤" إلى "٥,١,٤" بما يلي:

- (أ) التكلفة المستهلكة، أو
(ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو
(ج) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢,٢,٥ يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الاضمحلال الواردة في القسم ٥,٥ على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وفقاً للفقرة "٢,١,٤" وعلى الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٢,١,٤".

٣,٢,٥ يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات محاسبة التغطية الواردة في الفقرات من "٨,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦" (أو إذا كان انطبق ذلك، الفقرات من "٨٩" إلى "٩٤" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بالنسبة لمحاسبة التغطية لمحفظّة تغطية خطر سعر الفائدة) على الأصل المالي الذي يتم تخصيصه على أنه بند مُغطّي.^١

^١ يمكن للمنشأة وفقاً للفقرة "٢١,٢,٧" أن تختار كسياسة محاسبية أن تستمر في تطبيق متطلبات محاسبة التغطية في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بدلا من المتطلبات في القسم ٦ من هذا المعيار. فإذا استخدمت المنشأة هذا الخيار، لا تتم الإشارة إلى المتطلبات الخاصة بمحاسبة التغطية في القسم ٦، وإنما تقوم المنشأة باستخدام متطلبات محاسبة التغطية في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦).

٣,٥ القياس اللاحق للالتزامات المالية

١,٣,٥ بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة أن تقيس الالتزام المالي وفقاً للفقرات من "١,٢,٤" إلى "٢,٢,٤".

٢,٣,٥ يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات محاسبة التغطية الواردة في الفقرات من "٨,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦" على الالتزام المالي الذي يتم تخصيصه على أنه بند مُعطى.

٤,٥ قياس التكلفة المستهلكة

طريقة الفائدة الفعلية

١,٤,٥ يجب أن يتم حساب إيراد الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (راجع الملحق أ والفقرات من "ب" ١,٤,٥ إلى "ب" ٧,٤,٥). ويجب أن يتم حسابه بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء:

(أ) الأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها. يجب على المنشأة أن تطبق لتلك الأصول المالية معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية على التكلفة المستهلكة للأصل المالي منذ الاعتراف الأولي.

(ب) الأصول المالية التي لا تُعد أصولاً مالية مضمحلة عند شرائها أو إنشائها ولكن أصبحت -لاحقاً- أصولاً مالية مضمحلة. يجب على المنشأة أن تطبق لتلك الأصول المالية معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المستهلكة للأصل المالي في فترات التقرير اللاحقة.

٢,٤,٥ يجب على المنشأة، التي تقوم، في فترة تقرير، بحساب إيراد الفائدة بتطبيق طريقة الفائدة الفعلي على التكلفة المستهلكة لأصل مالي وفقاً للفقرة "١,٤,٥(ب)", أن تقوم، في فترات التقرير اللاحقة، بحساب إيراد الفائدة بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية إذا تحسنت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية بحيث لم يعد الأصل المالي ذا مستوى ائتماني منخفض وأمكن ربط التحسين -بشكل موضوعي- بحدث يقع بعد أن تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة "١,٤,٥(ب)" (مثل التحسن في التبويب الائتماني للمقترض).

تعديل التدفقات النقدية التعاقدية

٣,٤,٥ عندما تتم إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي، أو بخلاف ذلك يتم تعديلها، ولا ينتج عن إعادة التفاوض أو التعديل الاستبعاد من الدفاتر لذلك الأصل المالي وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب على المنشأة أن تعيد حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويجب عليها أن تثبت مكسب أو خسارة تعديل في الأرباح أو الخسائر. يجب أن تتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها) أو حينما يكون مُنطبقاً، معدل الفائدة الفعلي بعد تعديله محسوباً وفقاً للفقرة "١٠,٥,٦".

ويتم تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل بأي تكاليف أو أتعاب يتم تكبدها ويتم إستهلاكها على مدى الأجل المتبقي للأصل المالي المعدل.

إعدام الأصل المالي

٤,٤,٥ يجب على المنشأة أن تقوم -بشكل مباشر- بتخفيض إجمالي القيمة الدفترية لأصل مالي عندما لا يكون لدى المنشأة توقعات معقولة باسترداد الأصل المالي في مجمله أو جزء منه. ويشكل الإعدام حدث الاستبعاد من الدفاتر (راجع الفقرة "ب" ١٦,٢,٣ (ص)).

٥,٥ الاضمحلال

الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة

مدخل عام

١,٥,٥ يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يتم قياسه وفقاً للفقرتين "٢,١,٤" أو "٢,١,٤" أو من مبلغ إيجار مستحق التحصيل، أو من أصل عقد مع عميل أو من ارتباط بقرض ومن عقد ضمان مالي، والتي تنطبق عليها متطلبات الاضمحلال في القيمة وفقاً لل فقرات "١,٢,٤(ز)" أو "١,٢,٤(ج)" أو "١,٢,٤(د)".

٢,٥,٥ يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الاضمحلال للاعتراف وقياس مخصص خسارة للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٢,١,٤". وبالرغم من ذلك، يجب أن يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يجوز أن يقلص من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

٣,٥,٥ مع مراعاة الفقرات من "١٣,٥,٥" إلى "١٦,٥,٥"، يجب على المنشأة، في كل تاريخ تقرير، أن تقيس خسارة الاضمحلال للأداة المالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي.

٤,٥,٥ إن الهدف من متطلبات الاضمحلال هو الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع الأدوات المالية التي يوجد لها زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي -سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي- مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك تلك التي تكون ذات نظرة للمستقبل.

٥,٥,٥ مع مراعاة الفقرات من "١٣,٥,٥" إلى "١٦,٥,٥"، إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس خسارة الاضمحلال لتلك الأداة المالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر.

٦,٥,٥ يجب اعتبار التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة طرفاً في ارتباط غير قابل للإلغاء هو تاريخ الاعتراف الأولي لأغراض تطبيق متطلبات الاضمحلال على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي.

٧,٥,٥ إذا كانت المنشأة قد قامت بقياس خسارة الاضمحلال لأداة مالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها في فترة التقرير السابقة، ولكنها قررت في تاريخ التقرير الحالي أن الفقرة "٣,٥,٥" لم تعد مستوفاة، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً من تاريخ التقرير الحالي.

٨,٥,٥ يجب على المنشأة أن تثبت ضمن الأرباح أو الخسائر مبلغاً مساوياً للخسائر الائتمانية (أو عكس الخسائر) والذي يكون مطلوباً لتعديل خسارة الاضمحلال في تاريخ التقرير إلى المبلغ الذي يجب أن يتم الاعتراف به وفقاً لهذا المعيار، وذلك على أنه مكسب أو خسارة الاضمحلال.

تحديد الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية

٩,٥,٥ يجب على المنشأة، في كل تاريخ تقرير، أن تقوم بتقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي. وعند القيام بالتقييم، يجب على المنشأة أن تستخدم التغير في مخاطر الإخفاق في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولإجراء ذلك التقييم، يجب على المنشأة أن تقارن مخاطر الإخفاق في السداد الواقعة على الأداة المالية كما هي في تاريخ التقرير مع مخاطر الإخفاق في السداد الواقعة على الأداة المالية كما هي في تاريخ الاعتراف الأولي وأن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، والتي تُعد مؤشراً على زيادات جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

١٠,٥,٥ يمكن للمنشأة أن تفترض أن المخاطر الائتمانية على أداة مالية لم تزداد بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير (راجع الفقرات من "ب" ٢٢,٥,٥ إلى "ب" ٢٤,٥,٥).

١١,٥,٥ إذا أُتيحت معلومات ذات نظرة للمستقبل معقولة ومؤيدة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه لا يمكن للمنشأة -أن تعتمد فحسب- على معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. وبالرغم من ذلك، عندما لا تتاح معلومات تتسم بأنها ذات نظرة للمستقبل أكثر من حالة تجاوز موعد الاستحقاق (سواء على أساس منفرد أو جماعي) بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يمكن للمنشأة أن تستخدم معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. وبغض النظر عن الطريقة التي تقيم المنشأة الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية، فهناك افتراض يمكن نقضه بأن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي عندما تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن ٣٠ يوماً. وتستطيع

المنشأة نقض هذا الافتراض إذا كان لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة وتكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، تدل على أن المخاطر الائتمانية لم تزداد -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي حتى ولو كانت الدفعات التعاقدية تتجاوز موعد استحقاقها بما يزيد عن ٣٠ يوماً. وعندما تحدد المنشأة أنه كان هناك زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية قبل أن تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن ٣٠ يوماً، فلا يمكن تطبيق هذا الافتراض.

الأصول المالية المعدلة

١٢,٥,٥ إذا تمت إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي أو تم تعديلها، ولم يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تقوم بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية للأداة مالية وفقاً للفقرة "٣,٥,٥" بمقارنة:

- (أ) مخاطر الإخفاق في السداد الواقعة في تاريخ التقرير (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية المعدلة)؛
- (ب) مخاطر الإخفاق في السداد الواقعة عند الاعتراف الأولي (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية الأصلية غير المعدلة).

الأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها

١٣,٥,٥ يجب على المنشأة أن تثبت في تاريخ التقرير فقط -التغيرات المتراكمة في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف الأولي على أنها مخصص خسارة للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها. وذلك بغض النظر عن الفقرتين "٣,٥,٥" و"٥,٥,٥".

١٤,٥,٥ يجب على المنشأة الاعتراف في تاريخ كل تقرير، بمبلغ التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنه خسارة أو مكسب (المكسب الناتج عن عكس خسارة اضمحلال سبق الاعتراف بها) الاضمحلال ضمن الأرباح أو الخسائر. ويجب على المنشأة أن تثبت التغيرات الإيجابية في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنها مكسب الاضمحلال، حتى ولو كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر أقل من مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تضمينها في التدفقات النقدية المقدرة عند الاعتراف الأولي.

مدخل مبسط للمبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين، وأصول العقود مع العملاء ومبالغ الإيجار المستحقة التحصيل

١٥,٥,٥ يجب على المنشأة، بغض النظر عن الفقرتين "٣,٥,٥" و"٥,٥,٥"، أن تقيس -دائماً- الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لما يلي:

(أ) المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين أو أصول العقود مع العملاء التي تنتج عن معاملات تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، والتي:

(١) لا تتضمن مكوّن تمويل هام (أو عندما تطبق المنشأة وسيلة عملية على العقود التي لا تزيد عن سنة) وفقاً للمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)؛ أو

(٢) تتضمن مكوّن تمويل هام وفقاً للمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، إذا اختارت المنشأة، على أنها سياستها المحاسبية، أن تقيس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويجب أن يتم تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع مثل تلك المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين أو أصول العقود مع العملاء، ولكن يمكن أن يتم تطبيقها -بشكل منفصل- على المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين وأصول العقود مع العملاء.

(ب) مبالغ الإيجار المستحقة التحصيل التي تنتج عن معاملات تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (49)، إذا اختارت المنشأة، على أنها سياستها المحاسبية، أن تقيس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويجب أن يتم تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع مبالغ الإيجار المستحقة التحصيل، ولكن يمكن أن يتم تطبيقها - على مبالغ الإيجار المستحق التحصيل عن عقود التأجير التمويلي بشكل منفصل عن عقود التأجير التشغيلي.

١٦,٥,٥ يمكن للمنشأة أن تختار سياستها المحاسبية للمبالغ المستحقة التحصيل على المدينين التجاريين، ومبالغ الإيجار المستحقة التحصيل وأصول العقود مع العملاء -بشكل مستقل بعضها عن بعض.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

١٧,٥,٥ يجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية بطريقة تعكس:

(أ) مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات يتم تحديده عن طريق تقييم نطاق من النتائج الممكنة؛

(ب) القيمة الزمنية للنقود؛ و

(ج) المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.

١٨,٥,٥ عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، لا يلزم المنشأة -بالضرورة- أن تحدد كل تصور محتمل. وبالرغم من ذلك، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الخطر أو الترجيح بأن تحدث خسارة ائتمانية بحيث تعكس احتمالي حدوث وعدم حدوث خسارة ائتمانية، حتى ولو كان احتمال حدوث خسارة ائتمانية منخفض جداً.

١٩,٥,٥ إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية (بما في ذلك خيارات التمديد) التي تكون المنشأة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية وليست فترة أطول، حتى ولو كانت الفترة الأطول متفقة مع ممارسات الأعمال.

٢٠,٥,٥ ومع ذلك، تتضمن بعض الأدوات المالية كل من قرض وارتباط غير مستخدم، والقدرة التعاقدية للمنشأة على طلب السداد وإلغاء الارتباط الذي لم يتم استخدامه لا تؤدي إلى أن تكون فترة الإشعار التعاقدية هي الحد لخطر تعرض المنشأة للخسائر الائتمانية. ولمثل تلك الأدوات المالية، وفقط تلك الأدوات المالية، يجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار الفترة التي تكون المنشأة معرضة فيها للخسائر الائتمانية والتي قد لن يتم فيها تقليل الخسائر الائتمانية المتوقعة بإجراءات لإدارة المخاطر الائتمانية، حتى لو امتدت تلك الفترة إلى ما بعد الحد الأقصى للفترة التعاقدية.

٦,٥ إعادة تبويب الأصول المالية

١,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصول مالية وفقاً للفقرة "١,٤,٤"، فإنه يجب عليها أن تطبق إعادة التبويب بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التبويب. ولا يجوز للمنشأة أن تعدل أي مكاسب أو خسائر (بما في ذلك مكاسب أو خسائر الاضمحلال) أو فائدة تم الاعتراف بها سابقاً. وتبين الفقرات من "٢,٦,٥" إلى "٧,٦,٥" متطلبات إعادة التبويب.

٢,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم قياس قيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب. ويتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المستهلكة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

٣,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى فئة القياس بالتكلفة المستهلكة، فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب تصبح إجمالي القيمة الدفترية الجديدة (راجع الفقرة "ب٢,٦,٥" للإرشادات بشأن تحديد معدل الفائدة الفعلي وخسارة الاضمحلال في تاريخ إعادة التبويب).

٤,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم قياس قيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب ويتم الاعتراف بأي خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المستهلكة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لإعادة التبويب (راجع الفقرة "ب١,٦,٥").

٥,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فئة القياس بالتكلفة المستهلكة، فإنه تتم إعادة تبويب الأصل

المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب. ومع ذلك، يتم استبعاد المكسب أو الخسارة المتراكمة التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية ويتم تعديلها مقابل القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التبويب ونتيجة لذلك، فإنه يتم قياس الأصل المالي في تاريخ إعادة التبويب كما لو كان يتم قياسه دائماً بالتكلفة المستهلكة. ويؤثر هذا التعديل على الدخل الشامل الآخر ولكنه لا يؤثر على الأرباح أو الخسائر ولذلك فهو ليس تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"). ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي أو تعديل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لإعادة التبويب (راجع الفقرة "١,٦,٥").

٦,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يُستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. (راجع الفقرة "٢,٦,٥" للإرشادات بشأن تحديد معدل الفائدة الفعلي وخسارة الاضمحلال في تاريخ إعادة التبويب).

٧,٦,٥ إذا أعادت المنشأة تبويب أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه يستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. وتتم إعادة تبويب المكسب أو الخسارة المُجمعة التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب في تاريخ إعادة التبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)).

٧,٥ المكاسب والخسائر

١,٧,٥ يجب أن يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم:

(أ) يكن جزء من علاقة تغطية (راجع الفقرات من "٨,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦")؛ أو

(ب) يكن استثماراً في أدوات حقوق ملكية وتكون المنشأة قد اختارت أن تعرض المكاسب والخسائر من ذلك الاستثمار ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥"؛ أو

(ج) يكن التزاماً مالياً تم تخصيصه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأن المنشأة مطالبة بأن تعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الداخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٧,٧,٥"؛ أو

(د) يكن أصلاً مالياً يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١١,٢,٤"، وإن المنشأة مطالبة بأن تثبت بعض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١٠,٧,٥".

١١,٧,٥ يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر فقط عندما:

(أ) يتم التأكد من حق المنشأة في تسلم مدفوعات من توزيعات الأرباح؛ و

(ب) يكون من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية مرتبطة بتوزيعات الأرباح إلى المنشأة؛ و

(ج) يكون من الممكن قياس مبلغ توزيعات الأرباح - بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

٢,٧,٥ يجب أن يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من الأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة والذي لا يُعد جزءاً من علاقة تغطية (راجع الفقرات من "٨,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦") ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي أو إعادة تبويبه وفقاً للفقرة "٢,٦,٥" أو من خلال عملية الاستهلاك أو الاعتراف بمكاسب أو خسائر الاضمحلال ويجب على المنشأة أن تطبق الفقرتين "٢,٦,٥" و "٤,٦,٥" إذا أعادت تبويب أصول مالية من فئة القياس بالتكلفة المستهلكة. ويجب أن يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من الالتزام المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة والذي لا يعد جزءاً من علاقة تغطية (راجع الفقرات من "٨,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦") ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاستبعاد من الدفاتر للالتزام المالي ومن خلال عملية الاستهلاك (راجع الفقرة "ب" ٢,٧,٥ للإرشادات بشأن مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية). يجب أن يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية، التي تمثل بنود مغطاة ضمن علاقة تغطية، وفقاً للفقرات من "٨,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦".

٤,٧,٥ إذا اعترفت المنشأة بأصول مالية باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ التسوية (راجع الفقرات من "٢,١,٣" و "ب" ٣,١,٣ و "ب" ٦,١,٣)، فإنه للأصول التي يتم قياسها بالقيمة المستهلكة، لا يتم الاعتراف بأي تغيير في القيمة العادلة للأصل الذي يتم استلامه خلال الفترة ما بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية. وبالرغم من ذلك، للأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإنه يجب أن يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو ضمن الدخل الشامل الآخر، بحسب ما هو المناسب وفقاً للفقرة "١,٧,٥". ويجب اعتبار تاريخ المتاجرة هو تاريخ الاعتراف الأولي لأغراض تطبيق متطلبات الاضمحلال.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية

٥,٧,٥ عند الاعتراف الأولي، يمكن للمنشأة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض، ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في أداة حقوق ملكية تقع ضمن نطاق هذا المعيار والتي لا هي محتفظ بها للمتاجرة ولا هي مقابل محتمل تم الاعتراف به من قبل المنشأة المستحوذة ضمن تجميع أعمال ينطبق عليه معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩). (راجع الفقرة "ب" ٣,٧,٥ للإرشادات بشأن مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية.)

٦,٧,٥ إذا قامت المنشأة بالاختيار الوارد في الفقرة "٥,٧,٥"، فإنه يجب عليها أن تثبت، ضمن الأرباح أو الخسائر، توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات وفقاً للفقرة "١,٧,٥".

الالتزامات المخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٧,٧,٥ يجب على المنشأة أن تعرض مكسباً أو خسارة من الالتزام المالي الذي تم تخصيصه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٢,٢,٤" أو الفقرة "٥,٣,٤" كما يلي:

(أ) يجب أن يتم عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن أن يعزو إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر (راجع الفقرات من "١٣,٧,٥" إلى "٢٠,٧,٥")؛

(ب) يجب أن يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر وذلك ما لم ينتج أو يتزايد عنه عدم اتساق محاسبي ضمن الأرباح أو الخسائر من معالجة آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام الموضحة في البند (أ) (وفي تلك الحالة تنطبق الفقرة "٨,٧,٥"). وتوفر الفقرات من "٥,٧,٥" إلى "٧,٧,٥" ومن "١٠,٧,٥" إلى "١٢,٧,٥" إرشاداً حول تحديد ما إذا كان سيحدث عدم اتساق محاسبي أو أنه سيتزايد.

٨,٧,٥ إذا أحدثت المتطلبات الواردة في الفقرة "٧,٧,٥" عدم اتساق محاسبي ضمن الأرباح أو الخسائر أو ضخمتها، فإنه يجب على المنشأة أن تعرض جميع المكاسب أو الخسائر من ذلك الالتزام (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام) ضمن الأرباح أو الخسائر.

٩,٧,٥ بالرغم من المتطلبات الواردة في الفقرتين "٧,٧,٥" و"٨,٧,٥"، فإنه يجب على المنشأة أن تعرض، ضمن الأرباح أو الخسائر، جميع المكاسب أو الخسائر من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي التي تم تخصيصها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

١٠,٧,٥ يجب أن يتم الاعتراف، ضمن الدخل الشامل الآخر، بمكسب أو خسارة من الأصل المالي الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١٢,١,٤"، باستثناء مكاسب أو خسائر الاضمحلال (راجع القسم ٥,٥) ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية (راجع الفقرتين "٢,٧,٥" و"١٢,٧,٥")، إلى أن يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي أو إعادة تبويبه. وعندما يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي فإنه يعاد تبويب المكسب أو الخسارة المُجمعة التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر وذلك من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)). وإذا تمت إعادة تبويب الأصل من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يجب على المنشأة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة المُجمعة التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرتين "٥,٦,٥" و"٧,٦,٥". ويتم الاعتراف بالفائدة التي تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلي ضمن الأرباح أو الخسائر.

١١,٧,٥ كما هو موضح في الفقرة "١٠,٧,٥"، إذا تم قياس أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٢,١,٤"، فإن المبالغ التي يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر تكون هي نفسها المبالغ التي كان سيتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر لو كان قد تم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة.

القسم ٦ محاسبة التغطية

١,٦ هدف ونطاق محاسبة التغطية

١,١,٦ إن الهدف من محاسبة التغطية هو أن تعكس القوائم المالية أثر أنشطة إدارة المخاطر للمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة مخاطر التعرض الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر (أو الدخل الشامل الآخر، في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي قد اختارت لها المنشأة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥"). ويهدف هذا المدخل إلى توضيح السياق لأدوات التغطية التي يتم تطبيق محاسبة التغطية لها من أجل إظهار أغراضها وآثارها.

٢,١,٦ يمكن للمنشأة أن تختار تخصيص علاقة تغطية بين أداة تغطية وبند مُغطى وفقاً للفقرات من "١,٢,٦" إلى "٧,٣,٦" ومن "١,٢,٦" إلى "٢٥,٣,٦". وبالنسبة لعلاقات التغطية التي تستوفي ضوابط التأهل، يجب على المنشأة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة من أداة التغطية والبند المُغطى وفقاً للفقرات من "١,٥,٦" إلى "١٤,٥,٦" ومن "١,٥,٦" إلى "٢٨,٥,٦". وعندما يكون البند المُغطى مجموعة من البنود، فإنه يجب على المنشأة أن تلتزم بالمتطلبات الإضافية الواردة في الفقرات من "١,٦,٦" إلى "٦,٦,٦" ومن "١,٦,٦" إلى "١٦,٦,٦".

٣,١,٦ يمكن للمنشأة بالنسبة لتغطية القيمة العادلة من خطر التعرض لمعدل الفائدة لمحفظه من الأصول المالية والالتزامات المالية (و فقط لمثل هذه التغطية)، فإنه يمكن أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التغطية الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بدلاً من تلك الواردة في هذا المعيار. وفي تلك الحالة، يجب على المنشأة - أيضاً أن تطبق المتطلبات المحددة للمحاسبة عن تغطية القيمة العادلة لتغطية المحفظه من مخاطر معدل الفائدة وأن تخصص الجزء الذي يُعد مبلغ عملة على أنه البند المُغطى (راجع الفقرات من "٨١" و "٨٩" ومن "١١٤" إلى "١٣٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)).

٢,٦ أدوات التغطية

الأدوات المؤهلة

١,٢,٦ يجوز أن يتم تخصيص مشتقة (يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) على أنها أداة تغطية باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (راجع الفقرة "٤,٢,٦").

٢,٢,٦ يمكن أن يتم تخصيص أصل مالي غير مشتق، أو التزام مالي غير مشتق (يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) على أنه أداة تغطية ما لم يكن التزاماً مالياً تم تخصيصه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والذي يتم عرض مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي يمكن عزوة إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٧,٧,٥". يمكن لتغطية مخاطر عملة أجنبية أن يتم تخصيص مكوّن مخاطر العملة الأجنبية لأصل مالي غير مشتق أو لالتزام مالي غير مشتق على أنه أداة تغطية (شريطة ألا يكون استثماراً في أداة حقوق ملكية تكون المنشأة قد اختارت أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة لها ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥").

٣,٢,٦ لأغراض محاسبة التغطية، فإنه يمكن فقط تخصيص العقود مع أطراف خارجية بالنسبة للمنشأة معدة التقرير (أي طرف خارجي عن المجموعة أو المنشأة المنفردة التي يتم التقرير عنها) على أنها أدوات تغطية.

تخصيص أدوات التغطية

٤,٢,٦ يجب أن يتم تخصيص الأداة المؤهلة للتغطية بالكامل على أنها أداة تغطية والاستثناءات الوحيدة المسموح بها هي:

(أ) فصل القيمة الداخلية (intrinsic value) عن القيمة الزمنية لعقد خيار وتخصيص التغير في القيمة الداخلية للخيار فقط، وليس التغير في قيمته الزمنية، على أنه أداة تغطية (راجع الفقرات "١٥,٥,٦" و"ب" ٢٩,٥,٦" إلى "ب" ٣٣,٥,٦)؛ و

(ب) فصل العنصر الأجل عن العنصر الفوري لعقد أجل وتخصيص التغير في قيمة العنصر الفوري فقط للعقد الأجل (وليس العنصر الأجل) على أنه أداة التغطية وبالمثل، يمكن أن يتم فصل نقاط الأساس لفروق العملات الأجنبية (foreign currency basis spread) وأن يتم استثنائه من تخصيص أداة مالية على أنها أداة التغطية (راجع الفقرات "١٦,٥,٦" و"ب" ٣٤,٥,٦" إلى "ب" ٣٩,٥,٦)؛ و

(ج) يمكن أن يتم تخصيص نسبة من مجمل أداة التغطية، مثل نسبة ٥٠ في المائة من المبلغ الاسمي، على أنه أداة التغطية ضمن علاقة تغطية. وبالرغم من ذلك، لا يجوز أن يتم تخصيص جزء من التغير في القيمة العادلة لأداة التغطية الذي ينتج -فقط- عن جزء من الفترة الزمنية التي تبقى خلالها أداة التغطية قائمة.

٥,٢,٦ يمكن للمنشأة أن تعتبر أي مزيج مما يلي على أنها مجموعة، وأن تخصصها -بشكل مشترك- على أنها أداة تغطية (بما في ذلك تلك الحالات التي يكون فيها الخطر أو المخاطر الناشئة عن بعض أدوات التغطية تعويض تلك الناشئة عن أدوات تغطية الأخرى):

(أ) مشتقات أو نسبة منها؛ و

(ب) غير المشتقات أو نسبة منها.

٦,٢,٦ بالرغم من ذلك، لا تعد الأداة المشتقة التي تضم خياراً مكتوباً مع خيار مُشتري (على سبيل المثال، طوق معدل الفائدة) مؤهلة على أنها أداة تغطية إذا كانت في حقيقة الأمر، تُعد صافي خيار مكتوب في تاريخ التخصيص (إلا إذا كانت مؤهلة وفقاً للفقرة "٤,٢,٦"). وبالمثل، يمكن أن يتم تخصيص أداتين أو أكثر (أو نسبة منها) -معاً- على أنهم أداة التغطية -فقط- إذا كانت عند مزجهم لا يُعدون -في حقيقة الأمر- مزيج صافي خيار مكتوب في تاريخ التخصيص (ما لم تكونا مؤهلتين وفقاً للفقرة "٤,٢,٦").

٣,٦ البنود المُغطاة

البنود المؤهلة

١,٣,٦ يمكن أن يكون البند المُغطى تم الاعتراف به على أنه أصل أو التزاما، أو غير معترف به كارتباط مؤكد، أو معاملة متوقعة أو صافي استثمار في نشاط أجنبي. ويمكن أن يكون البند المُغطى:

(أ) بنداً منفرداً، أو

(ب) مجموعة من البنود (تخضع لل فقرات من "١,٦,٦" إلى "٦,٦,٦" ومن "١,٦,٦" إلى "١٦,٦,٦").

وقد يكون البند المُغطى أيضاً مكوناً لمثل هذا البند أو المجموعة من البنود (راجع الفقرات "٧,٣,٦" ومن "٧,٣,٦" إلى "٢٥,٣,٦").

٢,٣,٦ يجب أن يكون البند المُغطى قابل للقياس بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

٣,٣,٦ إذا كان البند المُغطى يمثل معاملة متوقعة (أو أحد مكوناتها)، فإنه يجب أن تكون تلك المعاملة مرجحة الحدوث إلى حد كبير.

٤,٣,٦ يمكن أن يتم تخصيص خطر التعرض الموحد (المكون من مزيج من خطر التعرض الذي يمكن أن يتأهل على أنه بند مُغطى وفقاً للفقرة "١,٣,٦" ومشتقة- يمكن أن يتم تخصيصه على أنه بند مُغطى (راجع الفقرتين "٣,٣,٦" و"٤,٣,٦"). ويشمل هذا معاملات متوقعة لمخاطر تعرض موحدة (أي المعاملات المستقبلية المتوقعة غير الملزمة التي ينشأ عنها خطر تعرض ومشتقة) إذا كان ذلك خطر التعرض الموحد مرجح الحدوث -إلى حد كبير-، وأنه بمجرد أن يحدث (وبالتالي لم يعد توقعاً)، يكون مؤهلاً على أنه بند مُغطى.

٥,٣,٦ لأغراض محاسبة التغطية، يمكن تخصيص -فقط- الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات المؤكدة أو المعاملات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير مع طرف خارجي عن المنشأة التي تعد القوائم المالية، على أنها بنود مُغطاه. ويمكن أن يتم تطبيق محاسبة التغطية على المعاملات بين المنشآت ضمن المجموعة نفسها فقط في القوائم المالية الفردية أو القوائم المالية المستقلة لتلك المنشآت وليس في القوائم المالية المجمعة للمجموعة، باستثناء القوائم المالية المجمعة للمنشآت الاستثمارية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، حيث لن يتم الاستبعاد في القوائم المالية المجمعة للمعاملات بين المنشأة الاستثمارية وشركاتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٦,٣,٦ وبالرغم من ذلك، كاستثناء من الفقرة "٥,٣,٦"، قد تتأهل مخاطر العملات الأجنبية لبند نقدي (على سبيل المثال، واجب السداد/مستحق التحصيل بين منشأتين تابعتين) بين منشآت المجموعة على أنه بند مُغطى في القوائم المالية المجمعة، إذا نتج عنه تعرض لمكاسب أو خسائر سعر صرف العملات الأجنبية التي لا يتم استبعادها - بالكامل- عند التجميع وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣)، لا يتم -بالكامل- استبعاد مكاسب وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية من البنود النقدية بين منشآت المجموعة عند التجميع، عندما يتم التعامل في بنود نقدية بين منشآت المجموعة بين منشأتين ضمن المجموعة لديهما عملات وظيفية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتأهل مخاطر العملات الأجنبية لمعاملة متوقعة مرجحة الحدوث إلى حد كبير بين منشآت المجموعة على أنها بند مُغطى في القوائم المالية المجمعة شريطة أن تُقَوِّم المعاملة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للمنشأة الداخلة في تلك المعاملة وأن مخاطر العملات الأجنبية سوف تؤثر على الأرباح أو الخسائر المجمعة.

تخصيص البنود المُغطاه

٧,٣,٦ يمكن للمنشأة أن تخصص بنوداً بأكملها -أو مكوناً لبند على أنه بند مُغطى ضمن علاقة تغطية. يشمل البند الكامل جميع التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للبند. ويشمل المكون ما هو أقل من كامل التغير في القيمة العادلة أو كامل التقلب في التدفقات النقدية للبند. وفي تلك الحالة، فإنه يمكن للمنشأة أن تخصص فقط - الأنواع التالية من المكونات (بما في ذلك المزيج منها) على أنها بنود مُغطاه:

(أ) التغيرات -فقط- في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند يمكن عزوه إلى خطر أو مخاطر محددة (مكون المخاطر)، شريطة أن يكون من الممكن، بالاستناد إلى تقييم ضمن سياق هيكل سوق معين، تحديد مكون المخاطر - بشكل منفصل- وقياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها (راجع الفقرات من "٨,٣,٦" إلى "١٥,٣,٦"). تتضمن مكونات المخاطر تخصيص التغيرات -فقط- في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند مُغطى بأعلى أو أقل من سعر محدد أو متغير آخر (مخاطر من جانب واحد).

(ب) واحدة أو أكثر من التدفقات النقدية التعاقدية المُختارة.

(ج) مكونات مبلغ أسمى، أي جزء محدد من مبلغ البند (راجع الفقرات من "١٦,٣,٦" إلى "٢٠,٣,٦").

٤,٦ ضوابط التأهل لمحاسبة التغطية

١,٤,٦ تتأهل علاقة التغطية لمحاسبة التغطية فقط إذا تم استيفاء جميع الضوابط التالية:

(أ) تتكون علاقة التغطية فقط من أدوات تغطية مؤهلة وبنود مُغطاه مؤهلة.

(ب) يوجد، في بداية علاقة التغطية تخصيصاً وتوثيقاً رسمياً لعلاقة التغطية ولهدف المنشأة من إدارة المخاطر واستراتيجيتها لمباشرة التغطية ويجب أن يشمل

ذلك التوثيق تحديد أداة التغطية والبند المُغطى، وطبيعة المخاطر الذي يتم التغطية منها وكيف سوف تقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية (بما في ذلك تحليلها لمصادر عدم فاعلية التغطية والكيفية التي تحدد بها نسبة التغطية).

(ج) تستوفي علاقة التغطية جميع متطلبات فاعلية التغطية التالية:

- (١) أن يكون هناك علاقة اقتصادية بين البند المُغطى وأداة التغطية (راجع الفقرات من "ب" ٤,٤,٦ إلى "ب" ٦,٤,٦)؛ و
- (٢) ألا يهيمن أثر المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية (راجع الفقرتين "ب" ٧,٤,٦ و "ب" ٨,٤,٦)؛ و
- (٣) أن تكون نسبة التغطية لعلاقة التغطية هي نفسها مثل تلك الناتجة عن كمية البند المُغطى التي تقوم المنشأة بالتغطية لها فعلياً وكمية أداة التغطية التي تستخدمها المنشأة فعلياً للتغطية لتلك الكمية من البند المُغطى. وبالرغم من ذلك، لا يجوز أن يعكس ذلك التخصيص عدم توازن بين قيم البند المُغطى وأداة التغطية والذي ينشأ عنه عدم فاعلية التغطية (بغض النظر عما إذا تم الاعتراف به أم لا) والذي يؤدي بدوره إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من محاسبة التغطية (راجع الفقرات من "ب" ٩,٤,٦ إلى "ب" ١١,٤,٦).

٥,٦ المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة

١,٥,٦ تطبق المنشأة محاسبة التغطية على علاقة التغطية التي تستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة "١,٤,٦" (والتي تتضمن قرار المنشأة بتخصيص علاقة التغطية).

٢,٥,٦ هناك ثلاثة أنواع من علاقات التغطية:

- (أ) تغطية القيمة العادلة: وهو التغطية من خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو لارتباط مؤكد غير معترف به أو لمكوّن من أي من مثل تلك البنود التي يمكن أن تعزو إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر.
- (ب) تغطية التدفق النقدي: وهو التغطية من خطر التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو التزام معترف به أو بمكوّن له (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل) أو معاملة متوقعة مرجحة الحدوث إلى حد كبير، ويمكن أن يؤثر على الأرباح أو الخسائر.
- (ج) تغطية صافي استثمار في نشاط أجنبي كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٣).

٣,٥,٦ إذا كان البند المُغطى هو أداة حقوق ملكية والتي قد اختارت لها المنشأة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥"، فإنه يجب أن يكون خطر التعرض المُغطى المشار إليه في الفقرة "٢,٥,٦" (أ) هو الذي يمكن أن يؤثر على الدخل الشامل الآخر. وفي تلك الحالة -فقط-، يتم عرض عدم فاعلية التغطية المعترف به ضمن الدخل الشامل الآخر.

٤,٥,٦ قد تتم المحاسبة عن تغطية من مخاطر العملة الاجنبية لارتباط مؤكد على أنه تغطية قيمة عادلة أو تغطية تدفق نقدي.

٥,٥,٦ إذا توقفت علاقة التغطية عن استيفاء متطلب فاعلية التغطية والمتعلق بنسبة التغطية (راجع الفقرة "١,٤,٦ (ج)(٣)") ولكن الهدف من إدارة المخاطر لعلاقة التغطية التي تم تخصيصها ظل كما هو، فإنه يجب على المنشأة أن تعدل نسبة التغطية بحيث تستوفي ضوابط التأهل مرة أخرى (ويشار إلى ذلك في هذا المعيار على أنه "إعادة التوازن"- راجع الفقرات من "٧,٥,٦" إلى "٢١,٥,٦").

٦,٥,٦ يجب على المنشأة التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي فقط عندما تتوقف علاقة التغطية (أو جزء من علاقة التغطية) عن استيفاء ضوابط التأهل (بعد الأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التغطية إذا كان مطبقاً). ويشمل ذلك حالات انقضاء أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو تسويتها. ولهذا الغرض، فإنه لا يعد إحلال أو تجديد أداة التغطية بأداة تغطية أخرى انقضاء أو إنهاء لها إذا كان مثل هذا الإحلال أو التجديد جزء من هدف المنشأة الموثق من إدارة المخاطر ومتفقاً معه. بالإضافة إلى ذلك، ولهذا الغرض فليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التغطية إذا:

(أ) وافق طرفاً أداة التغطية، كنتيجة للأنظمة أو التشريعات أو لاستحداث قوانين أو تشريعات، على أن يحل طرف أو أكثر من طرف مقاصة مقابل محل الطرف الأصلي المقابل لهما ليصبح هو الطرف المقابل الجديد لكل طرف من الطرفين. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل هو طرف مقابل مركزي (يطلق عليه أحياناً "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو منشأة أو على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، والتي تتصرف بصفتها طرف مقابل من أجل أن تحدث المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. وبالرغم من ذلك، عندما تقوم أطراف في أداة تغطية بإحلال الأطراف الأصلية المقابلة لهم بأطراف مقابلة مختلفة، فإنه يتم استيفاء المتطلب الوارد في هذه الفقرة الفرعية فقط - إذا قام كل من تلك الأطراف بالمقاصة مع الطرف المقابل الأصلي نفسه.

(ب) كانت التغيرات الأخرى، إن وجدت، على أداة التغطية، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لإحداث مثل هذا الإحلال للطرف المقابلة وتقتصر مثل هذه التغيرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي يمكن توقعها إذا كانت مقاصة أداة التغطية قد تم القيام بها في الأصل مع طرف المقاصة المقابلة وتشمل هذه التغيرات تلك التغيرات في متطلبات الضمان، والحقوق في إجراء مقاصة بين الأرصدة مستحقة التحصيل والأرصدة واجبة السداد والرسوم المفروضة. يمكن أن يؤثر التوقف عن محاسبة التغطية إما على علاقة التغطية في مجملها أو - فقط على جزء منها (وفي تلك الحالة تستمر محاسبة التغطية لما تبقى من علاقة التغطية).

٧,٥,٦ يجب على المنشأة أن تطبق:

(أ) الفقرة "١٠,٥,٦" عندما تتوقف عن محاسبة التغطية لتغطيات قيمة عادلة يكون البند المُغطى فيها (أو مُكوّن له) أداة مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة؛ و

(ب) الفقرة "١٢,٥,٦" عندما تتوقف عن محاسبة التغطية لتغطيات تدفق نقدي.

تغطيات القيمة العادلة

٨,٥,٦ طالما أن تغطية القيمة العادلة تستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة "١,٤,٦"، فإنه يجب المحاسبة عن علاقة التغطية كما يلي:

(أ) يجب أن يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من أداة التغطية ضمن الأرباح أو الخسائر (أو الدخل الشامل الآخر، إذا كانت أداة التغطية لأداة حقوق ملكية اختارت لها المنشأة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥").

(ب) يجب أن يعدل مكسب أو خسارة التغطية للبند المُغطى من القيمة الدفترية للبند المُغطى (إذا كان مُنطبقاً) وأن يتم الاعتراف به ضمن الأرباح أو الخسائر. وإذا كان البند المُغطى أصلاً مالياً (أو مكوناً له) يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١,٤,٢"، فإنه يجب أن يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة التغطية من البند المُغطى ضمن الأرباح أو الخسائر. وبالرغم من ذلك، إذا كان البند المُغطى أداة حقوق ملكية اختارت لها المنشأة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥"، فإنه يجب أن تبقى تلك المبالغ ضمن الدخل الشامل الآخر. وعندما يكون البند المُغطى ارتباطاً مؤكداً غير مُثبت (أو مكوناً له) فإنه يتم الاعتراف بأصل أو بالتزام يمثل التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المُغطى اللاحق لتخصيصه مع الاعتراف بالمكسب أو الخسارة المناظرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

٩,٥,٦ عندما يكون البند المُغطى في تغطية قيمة عادلة هو ارتباط مؤكد (أو مُكوّن له) باقتناء أصل أو بتحمل التزام، فإنه يتم تعديل القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام، الذي ينتج عن وفاء المنشأة بالارتباط المؤكد، بحيث يتضمن التغير المتراكم في القيمة العادلة للبند المُغطى الذي تم الاعتراف به في قائمة المركز المالي.

١٠,٥,٦ يجب استهلاك أي تعديل ناشئ عن الفقرة "٨,٥,٦(ب)" ضمن الأرباح أو الخسائر إذا كان البند المُغطى أداة مالية (أو مكوناً لها) يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة. ويمكن أن يبدأ الاستهلاك بمجرد وجود هذا التعديل، وعلى ألا يتأخر بدأ الاستهلاك عن وقت التوقف عن تعديل البند المُغطى بمكاسب أو خسائر التغطية. ويستند الاستهلاك إلى معدل الفائدة الفعلي المُعاد حسابه في التاريخ الذي يبدأ فيه الاستهلاك. في حالة أن يكون البند المُغطى أصل مالي (أو مكون له) يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١,٤,٢"، فإن الاستهلاك ينطبق بالطريقة نفسها ولكن على المبلغ المتراكم للمكسب أو الخسارة الذي تم الاعتراف به -سابقاً- وفقاً للفقرة "٨,٥,٦(ب)" بدلاً عن تعديل القيمة الدفترية.

تغطيات التدفق النقدي

١١,٥,٦ طالما استوفت تغطية التدفق النقدي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة "١,٤,٦"، فإنه يجب أن تتم المحاسبة عن علاقة التغطية كما يلي:

(أ) يتم تعديل المكوّن المنفصل لحقوق الملكية المرتبط بالبند المُعطى (احتياطي تغطية التدفق النقدي) إلى المبلغ الأقل مما يلي (بالمبالغ المطلقة):

(١) المكسب أو الخسارة المتراكمة من أداة التغطية منذ بداية التغطية،
أو

(٢) التغيير المتراكم في القيمة العادلة (القيمة الحالية) للبند المُعطى (أي القيمة الحالية للتغيير المتراكم في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُغطاة) من بداية التغطية.

(ب) يجب أن يتم الاعتراف، ضمن الدخل الشامل الآخر، بذلك الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التغطية الذي يتم تحديده على أنه تغطية فعالة (أي الاعتراف ضمن الدخل الشامل الآخر بالجزء الذي يتقاص مع التغيير في احتياطي تغطية التدفق النقدي محسوباً وفقاً للبند (أ)).

(ج) يجب أن يتم الاعتراف، ضمن الأرباح أو الخسائر، بأي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التغطية (أو أي مكسب أو خسارة مطلوب لموازنة التغيير في احتياطي تغطية التدفق النقدي محسوباً وفقاً للبند (أ)) والذي يمثل عدم فاعلية التغطية.

(د) يجب أن تتم المحاسبة عن المبلغ الذي كان يتم تراكمه في احتياطي تغطية التدفق النقدي وفقاً للبند (أ) كما يلي:

(١) إذا نتج -لاحقاً- عن معاملة متوقعة مُغطاه الاعتراف بأصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو إذا أصبحت معاملة متوقعة مُغطاه لأصل غير مالي أو التزام غير مالي ارتباطاً مؤكداً ينطبق عليه المحاسبة عن تغطية القيمة العادلة، فإنه يجب على المنشأة أن تزيل ذلك المبلغ من احتياطي تغطية التدفق النقدي وأن تدرجه مباشرة في التكلفة الأولية أو قيمة دفترية أخرى للأصل أو الالتزام. ولا يعد هذا تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)) وبالتالي فإنه لا يؤثر على الدخل الشامل الآخر.

(٢) لتغطيات التدفق النقدي بخلاف تلك التي يشملها البند (١)، فإنه يجب أن يُعاد تبويب ذلك المبلغ من احتياطي تغطية تدفق نقدي إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)) في الفترة أو الفترات نفسها التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُغطاه على الأرباح أو الخسائر (على سبيل المثال، في الفترات التي يتم فيها الاعتراف بدخل الفائدة أو مصروف الفائدة أو عند حدوث مبيعات متوقعة).

(٣) وبالرغم من ذلك، إذا كان ذلك المبلغ خسارة وتتوقع المنشأة أنه لن يتم تغطية كامل تلك الخسارة، أو جزء منها، في واحدة أو أكثر من الفترات المستقبلية، فإنه يجب إعادة تبويب المبلغ الذي لا يتوقع أن

تم تغطيته مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)).

١٢,٥,٦ عندما تتوقف المنشأة عن محاسبة التغطية لتغطية تدفق نقدي (راجع الفقرتين "٦,٥,٦" و "٧,٥,٦(ب)", فإنه يجب عليها المحاسبة عن المبلغ الذي كان يتم تراكمه في احتياطي تغطية التدفق النقدي وفقاً للفقرة "١١,٥,٦(أ)" كما يلي:

(أ) إذا كان لا يزال متوقفاً أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، فإنه يجب أن يبقى ذلك المبلغ في احتياطي تغطية التدفق النقدي إلى حين حدوث التدفقات النقدية المستقبلية أو إلى حين انطباق الفقرة "١١,٥,٦(د)(٣)". وتنطبق الفقرة "١١,٥,٦(د)" عندما تحدث التدفقات النقدية المستقبلية.

(ب) إذا لم يعد متوقفاً أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، فإنه يجب أن تتم إعادة تبويب ذلك المبلغ مباشرة من احتياطي تغطية التدفق النقدي إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)). قد لا يزال حدوث التدفق النقدي المستقبلي المغطى متوقفاً ولكن لم يعد حدوثه مرجحاً إلى حد كبير.

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

١٣,٥,٦ يجب أن تتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي بما في ذلك تغطية بند ذا طبيعة نقدية تتم المحاسبة عنه على أنه جزء من صافي الاستثمار (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١٣)) بشكل مشابه لتغطيات التدفقات النقدية:

(أ) يجب أن يتم الاعتراف بالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التغطية الذي يتم تحديده على أنه تغطية فعالة ضمن الدخل الشامل الآخر (راجع الفقرة "١١,٥,٦")؛ و

(ب) يجب أن يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال ضمن الأرباح أو الخسائر. ١٤,٥,٦ يجب أن يتم إعادة تبويب المكسب أو الخسارة المُجمعة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال من التغطية الذي قد تم تراكمه في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)) وفقاً للفقرتين "٤٨" و "٤٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) عند استبعاد النشاط الأجنبي أو الاستبعاد الجزئي لها.

المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات

١٥,٥,٦ عندما تفصل المنشأة بين القيمة الداخلية والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتخصص التغير في القيمة الداخلية للخيار فقط- على أنه أداة التغطية (راجع الفقرة "٤,٢,٦(أ)", فإنه يجب عليها أن تحاسب عن القيمة الزمنية للخيار كما يلي (راجع الفقرات من "٢٩,٥,٦" إلى "٣٣,٥,٦"):

(أ) يجب على المنشأة أن تميز القيمة الزمنية للخيارات بحسب نوع البند المغطى الذي يغطيه الخيار (راجع الفقرة "٢٩,٥,٦"):

(١) بند مُغطى متعلق بمعاملة، أو

(٢) بند مُغطى متعلق بفترة زمنية.

(ب) يجب أن يتم الاعتراف، ضمن الدخل الشامل الآخر، بالتغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية للخيار الذي يغطي بنداً مُغطى متعلقاً بمعاملة، وبالقدر الذي يكون فيه التغير متعلقاً بالبند المُغطى، ويجب أن يتم تراكمه في مُكوّن منفصل في حقوق الملكية. ويجب أن تتم المحاسبة عن التغير المتراكم في القيمة العادلة الناشئ عن القيمة الزمنية للخيار الذي قد تم تراكمه في مُكوّن منفصل في حقوق الملكية ("المبلغ") كما يلي:

(١) إذا نتج - لاحقاً - عن البند المُغطى الاعتراف بأصل غير مالي أو التزام

غير مالي، أو ارتباط مؤكد بأصل غير مالي أو التزام غير مالي تنطبق عليه المحاسبة عن تغطية القيمة العادلة، فإنه يجب على المنشأة أن تزيل المبلغ من المُكوّن المنفصل في حقوق الملكية وأن تدرجه - بشكل مباشر ضمن التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخيرة للأصل أو الالتزام. ولا يعد هذا تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)) وبالتالي فإنه لا يؤثر على الدخل الشامل الآخر.

(٢) يجب بالنسبة لعلاقات التغطية بخلاف تلك التي يشملها البند (١) أن

تتم إعادة تبويب المبلغ من مُكوّن منفصل في حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)) في الفترة أو الفترات نفسها التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُغطاه على الأرباح أو الخسائر (على سبيل المثال، عندما تحدث المبيعات المتوقعة).

(٣) وبالرغم من ذلك، إذا لم يكن متوقفاً أن يتم استرداد جميع ذلك المبلغ

أو جزء منه في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، فإنه يجب فوراً أن تتم إعادة تبويب المبلغ الذي لا يتوقع أن يتم استرداده إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)).

(ج) يجب أن يتم الاعتراف، ضمن الدخل الشامل الآخر، بالتغير في القيمة

العادلة للقيمة الزمنية للخيار الذي يغطي بنداً مُغطى متعلقاً بفترة زمنية، وبالقدر الذي يكون فيه التغير متعلقاً بالبند المُغطى ويجب أن يتم تراكمه في مُكوّن منفصل في حقوق الملكية. يجب أن يتم إستهلاك القيمة الزمنية التي تم تحديدها في تاريخ تخصيص الخيار على أنه أداة تغطية، وذلك بالقدر الذي تكون فيه متعلقة بالبند المُغطى، على أساس منتظم ومنطقي على مدى الفترة التي يمكن خلالها أن يؤثر تعديل القيمة الداخلية للخيار على الأرباح أو الخسائر (أو الدخل الشامل الآخر، إذا كان البند المُغطى أداة حقوق ملكية قد اختارت لها المنشأة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥"). وبالتالي، فإنه يجب، في كل فترة تقرير، أن تتم إعادة تبويب مبلغ الاستهلاك من المُكوّن المنفصل في حقوق

الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)). وبالرغم من ذلك، إذا لم يتم الاستمرار في محاسبة التغطية لعلاقة التغطية التي تتضمن التغير في القيمة الداخلية للخيار على أنها أداة التغطية، فإنه يجب فوراً أن تتم إعادة تبويب صافي المبلغ (بما في ذلك الاستهلاك المُجمع) الذي قد تم تراكمه في المُكوّن المنفصل في حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)).

المحاسبة عن العنصر الآجل من العقود الآجلة ونقاط الأساس لفروق العملات الأجنبية للأدوات المالية

١٦,٥,٦ عندما تفصل المنشأة بين العنصر الآجل والعنصر الفوري من العقد الآجل وتخصص فقط- التغير في قيمة العنصر الفوري من العقد الآجل على أنه أداة التغطية، أو عندما تفصل المنشأة نقاط الأساس لفروق العملات الأجنبية عن الأداة المالية وتستنثيه من تخصيص تلك الأداة المالية على أنها أداة التغطية (راجع الفقرة "٤,٢,٦ (ب)", فإنه يمكن للمنشأة أن تطبق الفقرة "١٥,٥,٦" على العنصر الآجل من العقد الآجل أو على نقاط الأساس لفروق العملات الأجنبية بالطريقة نفسها كما يتم تطبيقها على القيمة الزمنية للخيار. في تلك الحالة، يجب على المنشأة أن تطبق إرشادات التطبيق الواردة في الفقرات من "٣٤,٥,٦" إلى "٣٩,٥,٦".

٦,٦ تغطيات مجموعات من البنود

تأهل مجموعة من البنود على أنها البند المُغطى

١,٦,٦ تُعد مجموعة من البنود (بما في ذلك مجموعة من بنود تشكل صافي مركز، أي صافي مجموعة من الأصول والالتزامات؛ راجع الفقرات من "١,٦,٦" إلى "٨,٦,٦") بنوداً مؤهلاً ليكون بنداً مُغطى فقط إذا:

(أ) تكونت من بنود (بما في ذلك مكونات البنود) تُعد بنوداً مُغطاه مؤهلة بشكل فردي؛

(ب) كانت البنود ضمن المجموعة يتم إدارتها -معاً- على أساس جماعي لأغراض إدارة المخاطر؛

(ج) في حالة تغطية تدفق نقدي لمجموعة من البنود التي لا يتوقع ان تكون التقلبات في تدفقاتها النقدية تناسبية بشكل تقريبي- مع التقلب الكلي في التدفقات النقدية للمجموعة مما ينشأ عنه مراكز مخاطر متقابلة:

(١) كانت تغطية من مخاطر عملات أجنبية؛ و

(٢) كان تخصيص صافي المركز هذا يحدد فترة التقرير التي يتوقع أن

تؤثر المعاملات المتوقعة خلالها على الأرباح أو الخسائر، بالإضافة

إلى طبيعتها وحجمها (راجع الفقرات من "٧,٦,٦" إلى

"٨,٦,٦").

تخصيص مُكوّن لمبلغ اسمي

- ٢,٦,٦ يمكن أن يُعد المُكوّن الذي يمثّل جزءاً من مجموعة مؤهّلة من البنود بنداً مُغطى مؤهّلاً شريطة أن يكون التخصيص متفقاً مع هدف المنشأة من إدارة المخاطر.
- ٣,٦,٦ يُعد المُكوّن الذي يمثّل شريحة من مجموعة كلية (على سبيل المثال، الشريحة الدنيا) مؤهّلاً للمحاسبة عن التغطية فقط إذا:
- (أ) كان من الممكن تحديده -بشكل منفصل- وقياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها؛
- (ب) كان الهدف من إدارة المخاطر هو تغطية لمُكوّن يمثّل شريحة؛ و
- (ج) كانت البنود في المجموعة الكلية التي تم تحديد الشريحة منها معرضة لنفس المخاطر المُغطاة (بحيث لا يتأثر قياس الشريحة المُغطاه -بشكل جوهري- بتحديد بنود بذاتها من المجموعة الكلية لتكون جزءاً من الشريحة المُغطاه)؛ و
- (د) كانت المنشأة تستطيع تحديد وتتبع المجموعة الكلية من البنود التي يتم منها تحديد الشريحة المُغطاه بالنسبة لتغطية بنود قائمة (على سبيل المثال، ارتباط مؤكد لم يتم الاعتراف به أو أصل تم الاعتراف به)، وذلك بحيث تكون المنشأة قادرة على الالتزام بمتطلبات المحاسبة عن علاقة التغطية المؤهّلة؛ و
- (هـ) كانت أي بنود ضمن المجموعة التي تتضمن خيارات دفع مقدم تستوفي المتطلبات لمكونات مبلغ اسمي (راجع الفقرة "٣,٦,٢٠").

العرض

- ٤,٦,٦ لتغطية مجموعة من البنود، لها مراكز مخاطر تعويضية (أي تغطية صافي مركز)، والتي تؤثر مخاطرها المُغطاه على بنود مستقلة مختلفة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، فإنه يجب أن يتم عرض أي مكاسب أو خسائر تغطية في تلك القائمة في بند مستقل عن تلك المتأثرة بالبنود المُغطاه. وبالتالي، في تلك القائمة، يبقى المبلغ في البند الذي يتعلق بالبند المُغطى نفسه (على سبيل المثال، الإيراد أو تكلفة المبيعات) دون تأثر.
- ٥,٦,٦ للأصول والالتزامات التي يتم التغطية لها معاً – على أنها مجموعة في تغطية قيمة عادلة، فإنه يجب أن يتم، في قائمة المركز المالي، الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من الأصول والالتزامات على أنه تعديل للمبلغ الدفترى للبنود المعنية المكونة للمجموعة لكل بند على حدة وفقاً للفقرة "٨,٥,٦(ب)".

صافي مراكز صفري

- ٦,٦,٦ عندما يكون البند المُغطى هو مجموعة لها صافي مركز صفري (أي أن البنود المُغطاه تعوض بالكامل فيما بينها المخاطر التي تتم إدارتها على أساس جماعي)، فإنه يُسمح للمنشأة بأن تخصصه ضمن علاقة تغطية لا تتضمن أداة تغطية شريطة أن:

- (أ) تكون التغطية جزءاً من استراتيجيات تغطية صافي مخاطر متحرك، والتي تقوم المنشأة بموجبها -بشكل روتيني- بتغطية المراكز الجديدة من نفس النوع مع مرور الوقت (على سبيل المثال، عندما تدخل المعاملات في الأفق الزمني الذي تغطي له المنشأة)؛ و
- (ب) يتغير صافي المركز المُغطى في الحجم على مدى عمر استراتيجيات تغطية صافي المخاطر المتحرك وتستخدم المنشأة أدوات تغطية مؤهلة في التغطية لصافي المخاطر (أي عندما لا يكون صافي المركز صفري)؛ و
- (ج) يتم عادة تطبيق محاسبة التغطية على مثل صافي المراكز هذه عندما لا يكون صافي المركز صفرياً وتكون تغطيتها بأدوات تغطية مؤهلة)؛ و
- (د) ينشأ عن عدم تطبيق محاسبة التغطية على صافي مركز صفري نتائج محاسبية غير متنسقة، نظراً لأن المحاسبة لن تثبت مراكز مخاطر متقابلة، والتي خلاف ذلك يتم الاعتراف بها في تغطية صافي مركز.

٧,٦ خيار تخصيص خطر تعرض ائتماني للقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تأهل خطر تعرض ائتماني للتخصيص بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

١,٧,٦ إذا استخدمت المنشأة مشتقة ائتمانية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لإدارة المخاطر الائتمانية لجميع، أو جزء من، أداة مالية (تعرض ائتماني)، فإنه يمكن لها أن تخصص الأداة المالية، بالقدر الذي يتم به إدارتها على هذا النحو (أي جميعها أو جزء منها)، على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا:

(أ) كان اسم مصدر خطر التعرض الائتماني (على سبيل المثال، المقترض، أو حامل ارتباط القرض) يطابق المنشأة المرجعية للمشتقة الائتمانية (مطابقة الاسم)؛

(ب) كانت أولوية الأدوات المالية تطابق أولوية الأدوات التي يمكن تسليمها وفقاً للمشتقة الائتمانية.

يمكن للمنشأة القيام بهذا التخصيص بغض النظر عما إذا كانت الأداة المالية التي يتم إدارتها لمخاطر الائتمان تقع في إطار هذا المعيار (مثلاً، يمكن للمنشأة تخصيص ارتباطات قروض تقع خارج نطاق هذا المعيار)، يمكن للمنشأة تخصيص تلك الأداة المالية في، أو بعد، الاعتراف الأولي، أو أثناء عدم الاعتراف بها. ويجب على المنشأة أن توثق هذا التخصيص بالتزامن مع وقت حدوثه.

المحاسبة عن تخصيص مخاطر تعرضات ائتمانية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٢,٧,٦ إذا تم تخصيص أداة مالية وفقاً للفقرة "١,٧,٦" على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بعد الاعتراف الأولي، أو لم يكن قد تم الاعتراف بها سابقاً، فإنه يجب فوراً - أن يتم الاعتراف بالفرق في تاريخ التخصيص بين القيمة الدفترية، إن وجدت، والقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر. وللأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١,٧,٤"، فإنه يجب فوراً أن يتم إعادة تبويب المكسب أو الخسارة المُجمعة التي تم الاعتراف بها مسبقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق ملكية إلى الأرباح أو الخسائر على أنه تعديل إعادة تبويب (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١)).

٣,٧,٦ يجب على المنشأة أن تتوقف عن قياس الأداة المالية التي نشأ عنها، أو عن جزء منها، مخاطر ائتمانية، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا:

(أ) لم تعد ضوابط التأهل الواردة في الفقرة "١,٧,٦" مستوفاة، على سبيل المثال:

(١) تنقضي المشتقة الائتمانية أو الأداة المالية المتعلقة بها التي ينشأ عنها مخاطر ائتمانية أو يتم بيعها، أو إنهاؤها، أو تسويتها، أو

(٢) لم تعد المخاطر الائتمانية للأداة المالية تدار باستخدام مشتقات ائتمانية. فعلى سبيل المثال، قد يحدث ذلك نظراً للتحسينات في الجودة الائتمانية للمقترض أو حامل ارتباط القرض أو للتغيرات في متطلبات رأس المال المفروضة على المنشأة؛ و

(ب) لم يكن مطلوباً خلاف ذلك بأن يتم قياس الأداة المالية، التي تنشأ عنها مخاطر ائتمانية، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (أي أنه لم يتغير نموذج أعمال المنشأة في هذه الأثناء بحيث يكون مطلوباً إعادة تبويب وفقاً للفقرة "٤،٤،١").

٤،٧،٦ عندما تتوقف المنشأة عن قياس الأداة المالية، التي ينشأ عنها أو عن جزء منها، مخاطر ائتمانية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تصبح القيمة العادلة لها في تاريخ التوقف هي مبلغها الدفترية الجديد. ويجب أن يتم -لاحقاً- تطبيق القياس نفسه الذي كان يتم استخدامه قبل تخصيص الأداة المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك الاستهلاك الذي ينتج عن القيمة الدفترية الجديدة). على سبيل المثال، فإذا كان أولاً يتم تبويب أصل مالياً للقياس بالتكلفة المستهلكة، سوف يعود الأصل المالي إلى التبويب بذلك القياس وسوف يعاد حساب معدل الفائدة الفعلي له بالاستناد إلى إجمالي مبلغه الدفترية الجديد في تاريخ التوقف عن القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القسم ٧ تاريخ السريان والقواعد الانتقالية ١,٧ تاريخ السريان

- ١,١,٧ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ. إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك.
- ٢,١,٧ ملغاة.
- ٣,١,٧ يجب على المنشأة أن تطبق الفقرتين "١,٢,٤" و"٥,٧,٥" -بأثر مستقبلي- على جميع الأعمال التي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩).
- ٤,١,٧ ملغاة.
- ٥,١,٧ ملغاة.
- ٦,١,٧ ملغاة.
- ٧,١,٧ ملغاة.
- ٨,١,٧ ملغاة.

٢,٧ القواعد الانتقالية

- ١,٢,٧ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار -بأثر رجعي- وفقاً للمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، باستثناء ما تم تحديده في الفقرات من "٤,٢,٧" إلى "٢٦,٢,٧" و"٢٨,٢,٧". ولا يجوز أن يتم تطبيق هذا المعيار على البنود التي قد تم استبعادها من الدفاتر بالفعل في تاريخ التطبيق الأولي.
- ٢,٢,٧ لأغراض مقتضيات القواعد الانتقالية الواردة في الفقرات "١,٢,٧" ومن "٣,٢,٧" إلى "٢٨,٢,٧" و"٢,٣,٧"، فإن تاريخ التطبيق الأولي هو التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة لأول مرة تلك المتطلبات لهذا المعيار، أي في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

القواعد الانتقالية للتبويب والقياس (القسمان ٤ و ٥)

- ٣,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على المنشأة أن تقيم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة "٢,١,٤" (أ) أو "٢,١,٤" (أ) على أساس الحقائق والظروف التي توجد في ذلك التاريخ. ويجب أن يتم تطبيق التبويب الناتج -بأثر رجعي- بغض النظر عن نموذج أعمال الذي كانت المنشأة تطبقة في فترات التقرير السابقة.
- ٤,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي، إذا كان من غير العملي (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (٥)) للمنشأة أن تقيم العنصر المعدل للقيمة الزمنية للنقود وفقاً للفقرات من "ب١,٤,١" إلى "ب١,٤,١" على أساس الحقائق والظروف التي وُجدت عند الاعتراف الأولي للأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تقيم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف التي وُجدت عند الاعتراف الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان المتطلبات

المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في الفقرات من "ب٩,١,٤" إلى "ب٩,١,٤د". (راجع الفقرة "٤٢ص" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)).

٥,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي، إذا كان من غير العملي (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (٥)) للمنشأة أن تقيم ما إذا كانت القيمة العادلة لأمكانية السداد المعجل ضئيلة وفقاً للفقرة "ب٩,١,٤(ج)" على أساس الحقائق والظروف التي وجدت عند الاعتراف الأولي للأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تقيم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف التي وجدت في تاريخ الاعتراف الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان الاستثناء الخاص بإمكانية السداد المعجل الوارد في الفقرة "ب٩,١,٤". (راجع - أيضاً- الفقرة "٤٢ق" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)).

٦,٢,٧ إذا كانت المنشأة تقيس عقداً مركباً بالقيمة العادلة وفقاً للفقرات "ب٩,١,٤" أو "ب٩,١,٤" أو "ب٥,١,٤" ولكن لم يتم قياس القيمة العادلة للعقد المركب في فترات التقرير المقارنة، فإن القيمة العادلة للعقد المركب في فترات التقرير المقارنة يجب أن تكون مجموعة القيم العادلة للمكونات (أي العقد المضيف الذي لا يُعد مشتقة والمشتقة الضمنية) في نهاية فترة تقرير المقارنة (راجع الفقرة "ب٩,٢,٧").

٧,٢,٧ إذا طبقت المنشأة الفقرة "ب٩,٢,٧"، فعندئذ يجب على المنشأة الاعتراف، في تاريخ التطبيق الأولي، بأي فرق بين القيمة العادلة لمجمل العقد المركب في تاريخ التطبيق الأولي ومجموع القيم العادلة لمكونات العقد المركب في تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة لفترة التقرير التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

٨,٢,٧ يمكن للمنشأة في تاريخ التطبيق الأولي أن تخصص:
(أ) الأصل المالي ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "ب٥,١,٤" أو

(ب) الاستثمار في أداة حقوق ملكية ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "ب٥,٧,٥".

يجب أن يتم القيام بمثل هذا التخصيص على أساس الحقائق والظروف التي توجد في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب أن يتم تطبيق ذلك التبويب بأثر رجعي.
٩,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي:

(أ) يجب على المنشأة أن تلغي التخصيص السابق للأصل المالي كأصل يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرة "ب٥,١,٤".

(ب) يمكن للمنشأة أن تلغي تخصيصها السابق للأصل المالي على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك الأصل المالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة "ب٥,١,٤".

يجب أن يتم القيام بمثل هذا الإلغاء على أساس الحقائق والظروف التي توجد في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب أن يتم تطبيق ذلك التخصيص بأثر رجعي.

١٠,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي:

(أ) يمكن للمنشأة أن تخصص الالتزام المالي على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٢,٢,٤" (أ).

(ب) يجب على المنشأة أن تلغي تخصيصها السابق للالتزام المالي على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان مثل هذا التخصيص قد تم في تاريخ الاعتراف الأولي وفقاً للشرط الوارد الآن في الفقرة "٢,٢,٤" (أ) وكان مثل هذا التخصيص لا يستوفي ذلك الشرط في تاريخ التطبيق الأولي.

(ج) يمكن للمنشأة أن تلغي تخصيصها السابق للالتزام المالي على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان قد تم القيام بمثل هذا التخصيص عند الاعتراف الأولي وفقاً للشرط الوارد الآن في الفقرة "٢,٢,٤" (أ) وكان مثل هذا التخصيص يستوفي ذلك الشرط في تاريخ التطبيق الأولي.

يجب أن يتم القيام بمثل هذا التخصيص والإلغاء على أساس الحقائق والظروف التي توجد في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب أن يتم تطبيق ذلك التوييب بأثر رجعي. ١١,٢,٧ إذا كان من غير العملي (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (٥)) للمنشأة أن تطبق طريقة الفائدة الفعلي -بأثر رجعي-، فإنه يجب على المنشأة أن تعالج القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في تاريخ التطبيق الأولي على أنها إجمالي القيمة الدفترية الجديد لذلك الأصل المالي أو التكلفة المستهلكة الجديدة لذلك الالتزام المالي في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

١٢,٢,٧ إذا قامت المنشأة -سابقاً- بالمحاسبة بالتكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، عن استثمار في أداء حقوق ملكية ليس لها سعر معلن في سوق نشطة لأداة مماثلة (أي مُدخلات المستوى ١) (أو لأصل يُعد مشتقة وكان مرتبطاً بمثل أداة حقوق الملكية تلك، ويجب أن تتم تسويته بتسليمها)، فإنه يجب عليها أن تقيس تلك الأداة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب أن يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة (أو مكون آخر من مكونات حقوق الملكية) لفترة التقرير التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

١٣,٢,٧ إذا قامت المنشأة -سابقاً- بالمحاسبة بالتكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، عن التزام يُعد مشتقة وكان مرتبطاً، ويجب أن تتم تسويته بتسليم، أداة حقوق ملكية ليس لها سعر معلن في سوق نشطة لأداة مماثلة (أي مُدخل المستوى ١)، فإنه يجب عليها أن تقيس ذلك الالتزام الذي يعد مشتقة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب أن يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة لفترة التقرير التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

١٤,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت المعالجة الواردة في الفقرة "٧,٧,٥" ستحدث عدم اتساق محاسبي ضمن الأرباح أو الخسائر، أو

ستضخمه، على أساس الحقائق والظروف التي توجد في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب أن يتم تطبيق هذا المعيار -بأثر رجعي- على أساس ذلك التحديد.

١٥,٢,٧ بالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة "١,٢,٧"، فإنه يجب على المنشأة، التي تتبنى متطلبات التويب والقياس لهذا المعيار (والتي تتضمن المتطلبات المتعلقة بقياس التكلفة المستهلكة للأصول المالية والاضمحلال في القسمين ٤,٥ و ٥,٥)، أن تقدم الإفصاحات المبينة في الفقرات من "٤٢ل" إلى "٤٢س" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) دون تعديل أرقام المقارنة. يجب على المنشأة أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة التقرير السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة لفترة التقرير السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

١٦,٢,٧ إذا قامت المنشأة بإعداد تقارير مالية دورية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، فإنه لا يلزم المنشأة أن تطبق المتطلبات الواردة في هذا المعيار على الفترات الدورية السابقة لتاريخ التطبيق الأولي.

القواعد الانتقالية للاضمحلال (القسم ٥,٥)

١٧,٢,٧ يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الاضمحلال الواردة في القسم ٥,٥ -بأثر رجعي- وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) مع مراعاة الفقرات "١٥,٢,٧" ومن "١٨,٢,٧" إلى "٢٠,٢,٧".

١٨,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على المنشأة أن تستخدم المعلومات المعقولة والمؤيدة، المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، لتحديد المخاطر الائتمانية في التاريخ الذي تم فيه الاعتراف بأداة مالية -بشكل أولي- (أو لارتباطات قرض وعقود الضمان المالي في التاريخ الذي أصبحت فيه المنشأة طرفاً في ارتباط لا رجعه فيه وفقاً للفقرة "٦,٥,٥") وأن تقارن ذلك مع المخاطر الائتمانية في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

١٩,٢,٧ عند تحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، يمكن للمنشأة أن تطبق:

(أ) المتطلبات الواردة في الفقرات من "١٠,٥,٥" و "ب" ٢٢,٥,٥ و "ب" ٢٤,٥,٥؛ و

(ب) الافتراض الممكن إثبات عدم صحته في ظروف محددة الوارد في الفقرة "١١,٥,٥" للدفعات التعاقدية التي تتجاوز موعد استحقاقها ما يزيد عن ٣٠ يوماً، إذا كانت المنشأة سوف تطبق متطلبات الاضمحلال من خلال تحديد الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي لتلك الأدوات المالية على أساس معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق.

٢٠,٢,٧ في تاريخ التطبيق الأولي، إذا تطلب تحديد ما إذا كان هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي تكلفة أو جهداً لا مبرر لهما، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في كل تاريخ تقرير إلى أن يتم الاستبعاد من الدفاتر لتلك الأداة المالية (ما لم تكن

تلك الأداة المالية منخفضة المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير، وفي هذه الحالة تنطبق الفقرة "١٩,٢,٧(أ)".

القواعد الانتقالية للمحاسبة عن التغطية (القسم ٦)

٢١,٢,٧ عندما تطبق المنشأة هذا المعيار - لأول مرة-، فإنه يمكن لها اختيار أن تستمر في تطبيق متطلبات محاسبة التغطية لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) على أنها سياستها المحاسبية بدلاً من المتطلبات الواردة في القسم ٦ من هذا المعيار. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك السياسة على جميع علاقات تغطياتها.

٢٢,٢,٧ باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة "٢٦,٢,٧"، فإنه يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات محاسبة التغطية لهذا المعيار بأثر مستقبلي.

٢٣,٢,٧ لتطبيق محاسبة التغطية من تاريخ التطبيق الأولي لمتطلبات هذا المعيار للمحاسبة عن التغطية، فإنه يجب أن يتم استيفاء جميع ضوابط التأهل كما هي في ذلك التاريخ. يجب اعتبار علاقات التغطية مستمرة بالنسبة لعلاقات التغطية التي تأهلت للمحاسبة عن التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، والتي تتأهل أيضاً للمحاسبة عن التغطية وفقاً لضوابط هذا المعيار (راجع الفقرة "١,٤,٦")، بعد الأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التغطية عند التحول (راجع الفقرة "٢٥,٢,٧(ب)").

٢٥,٢,٧ عند التطبيق الأولي لمتطلبات محاسبة التغطية لهذا المعيار، فإنه:
(أ) يمكن للمنشأة أن تبدأ في تطبيق تلك المتطلبات من النقطة الزمنية نفسها التي توقفت فيها عن تطبيق متطلبات محاسبة التغطية لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)؛ و

(ب) يجب على المنشأة أن تعتبر نسبة التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) على أنها نقطة البدء لإعادة توازن نسبة التغطية لعلاقة تغطية مستمرة، إذا انطبق ذلك. ويجب أن يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من إعادة التوازن هذا ضمن الأرباح أو الخسائر.

٢٦,٢,٧ كاستثناء من التطبيق -بأثر مستقبلي- لمتطلبات محاسبة التغطية لهذا المعيار، فإنه:
(أ) يجب على المنشأة أن تطبق المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة "١٥,٥,٦" -بأثر رجعي- إذا كان قد تم تخصيص فقط -التغير في القيمة الداخلية للخيار على أنه أداة تغطية ضمن علاقة تغطية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦). وينطبق هذا التطبيق -بأثر رجعي- فقط على علاقات التغطية تلك التي وجدت في تاريخ بداية أول فترة مقارنة معروضة أو التي تم تخصيصها بعد ذلك التاريخ.

(ب) يمكن للمنشأة أن تطبق المحاسبة عن العنصر الآجل من العقود الآجلة وفقاً للفقرة "١٦,٥,٦" -بأثر رجعي- إذا، وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم

(٢٦)، كان قد تم تخصيص فقط -التغير في العنصر الفوري من العقد الآجل على أنه أداة تغطية ضمن علاقة تغطية وينطبق هذا التطبيق -بأثر رجعي- فقط على علاقات التغطية تلك التي وجدت في تاريخ بداية أ بكر فترة مقارنة أو التي تم تخصيصها بعد ذلك التاريخ. بالإضافة إلى ذلك، إذا اختارت المنشأة التطبيق -بأثر رجعي- لهذه المحاسبة، فإنه يجب أن يتم تطبيقها على جميع علاقات التغطية التي تتأهل لهذا الاختيار (أي أنه عند التحول لا يتاح هذا الاختيار على أساس كل علاقة تغطية على حدة). يمكن أن يتم -بأثر رجعي- تطبيق المحاسبة عن نقاط الأساس لفروق العملات الأجنبية (راجع الفقرة "١٦,٥,٦") على علاقات التغطية تلك التي وجدت في تاريخ بداية أول فترة مقارنة معروضة أو التي تم تخصيصها بعد ذلك التاريخ.

(ج) يجب على المنشأة أن تطبق -بأثر رجعي- متطلب الفقرة "٦,٥,٦" بأنه لا يوجد انقضاء أو إنهاء لأداة التغطية إذا:

- (١) وافق طرفاً أداة التغطية، نتيجة للقوانين أو التشريعات، أو لاستحداث قوانين أو تشريعات، على أن يحل طرف مقاصة مقابل، أو أكثر من طرف، محل الطرف الأصلي المقابل لهما ليصبح هو الطرف المقابل الجديد لكل طرف من الطرفين؛ و
- (٢) كانت التغيرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التغطية تقتصر على تلك الضرورية لإحداث هذا الإحلال للطرف المقابل.

ملغاة ٣٤,٢,٧ إلى ٢٧,٢,٧

الملحق (أ) تعريف المصطلحات

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ٢٠١٩

الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث الإخفاق في السداد لأداة مالية والمرجحة الحدوث خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه دفعات سداد المبلغ الأصلي ومُضافاً إليه أو مطروحاً منه الاستهلاك المُجمع باستخدام طريقة الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق ومعدلاً للأصول المالية، بأي مخصص خسارة.	التكلفة المستهلكة لأصل مالي أو التزام مالي
تلك الحقوق التي يحددها معيار المحاسبة المصري رقم (48) "الإيرادات من العقود مع العملاء" لتتم المحاسبة عنها وفقاً لهذا المعيار لغرض الاعتراف وقياس مكاسب أو خسائر الاضمحلال.	أصول العقود مع العملاء
يُعد الأصل المالي بأنه مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة من ذلك الأصل المالي، ومن أمثلة الأدلة على أن الأصل المالي مضمحل ائتمانياً البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية: (أ) صعوبات مالية كبيرة للمُصدر أو للمقترض؛ أو (ب) خرق العقد، مثل الإخفاق في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛ أو (ج) أن يكون مقرض (مقرضو) المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بصعوبات مالية للمقترض، قد منحوا المقترض تيسيراً (تيسيرات) والذي بخلاف ذلك لم يكن المقرض (المقرضون) ليمنحه؛ أو (د) إذا أصبح من المرجح دخول المقترض في إفلاس أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو (هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية؛ أو (و) شراء أو استحداث أصل مالي بخضم كبير والذي يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.	أصل مالي مضمحل ائتمانياً

الخسائر الائتمانية

وقد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المجمع لأحداث عديدة قد تسبب في جعل الأصول المالية مضمحلة ائتمانياً.

الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها (أي كل العجز النقدي)، مخصوماً بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المضمحلة عن شرائها أو إنشائها). ويجب على المنشأة أن تقدر التدفقات النقدية بالأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيار الدفع المقدم، والتمديد، والاستدعاء والخيارات المشابهة) خلال العمر المتوقع لتلك الأداة المالية. يجب أن تتضمن التدفقات النقدية التي يتم أخذها في الحسبان التدفقات النقدية من بيع ضمان مُحْتَفَظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى والتي تُعد جزء لا يتجزأ من الشروط التعاقدية. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير العمر المتوقع للأداة مالية -بطريقة يمكن الاعتماد عليها-. وبالرغم من ذلك، في تلك الحالات النادرة عندما لا يكون من الممكن تقدير العمر المتوقع للأداة مالية بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب على المنشأة أن تستخدم الأجل التعاقدية المتبقي للأداة المالية.

معدل الفائدة الفعلي المُعدّل بالمخاطر الائتمانية

المعدل الذي يخصم -تماماً- المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى التكلفة المستهلكة للأصل المالي الذي يُعد أصلاً مالياً مضمحلاً عند شرائه أو إنشائه. وعند حساب معدل الفائدة الفعلي المُعدّل بالمخاطر الائتمانية، يجب على المنشأة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة بالأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (على سبيل المثال، خيار الدفع المقدم، والتمديد، والشراء والخيارات المشابهة) والخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل الحساب جميع الأتعاب والنقاط التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (راجع الفقرات من "ب ٤,٥, ١" إلى "ب ٣,٤, ٥")، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالرغم من ذلك، في تلك الحالات النادرة عندما لا يكون من الممكن تقدير التدفقات

النقدية أو العمر المتبقي للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية) بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب على المنشأة أن تستخدم التدفقات النقدية التعاقدية على مدى كامل الأجل التعاقدية للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية).

هو إزالة أصل مالي أو التزام مالي تم الاعتراف به سابقاً من قائمة المركز المالي للمنشأة.
هي أداة مالية أو عقد آخر يقع ضمن نطاق هذا المعيار ولديه جميع الخصائص الثلاث التالية:

(أ) تتغير قيمته استجابة للتغير في معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية محددة، أو سعر سلعة محددة، أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، أو رقم قياسي لأسعار أو معدلات محددة، أو تبويب ائتماني أو رقم قياسي لائتمان محدد، أو متغير آخر محدد، شريطة ألا يكون المتغير في حالة المتغير غير المالي مرتبطاً بطرف في العقد (تدعى -أحياناً- "الأساس").

(ب) لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي استثمار أولي يكون أقل مما يتطلب للأنواع الأخرى من العقود التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق.

(ج) تتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

هي توزيعات للأرباح على حملة أدوات حقوق الملكية بما يتناسب مع حيازتهم من فئة معينة لرأس المال.

هي الطريقة التي يتم استخدامها في حساب التكلفة المستهلكة لأصل مالي أو التزام مالي وفي تخصيص والاعتراف بإيراد الفائدة أو مصروف الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر على مدار الفترة ذات العلاقة.

هو المعدل الذي يخضم -تماماً- المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للأصل المالي أو الالتزام المالي إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو إلى التكلفة المستهلكة للالتزام المالي. وعند حساب معدل الفائدة الفعلي، يجب على المنشأة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة بالأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيار الدفع المقدم، والتمديد، والاستدعاء والخيارات المشابهة) ولكن لا يجوز لها أن تأخذ في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل الحساب

الاستبعاد من الدفاتر

المشتقة

توزيعات الأرباح

طريقة الفائدة الفعلي

معدل الفائدة الفعلي

جميع الأتعاب والنقاط التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (راجع الفقرات من "ب" ٤, ٥, ١ إلى "ب" ٤, ٥, ٣)، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات والخصومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة - بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالرغم من ذلك، في تلك الحالات النادرة عندما لا يكون من الممكن تقدير التدفقات النقدية أو العمر المتوقع للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية) بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب على المنشأة أن تستخدم التدفقات النقدية التعاقدية على مدار كامل الأجل التعاقدية للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية). هي متوسط الخسائر الائتمانية مُرجحة بالمخاطر المتعلقة بالإخفاق الذي يحدث في السداد على أنها الأوزان. هو العقد الذي يتطلب من المُصدر أن يقوم بمدفوعات محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في القيام بالمدفوعات عندما تُستحق وفقاً للشروط الأصلية أو المعدلة لأداة دين.

الخسائر الائتمانية
المتوقعة
عقد الضمان المالي

هو التزام مالي يستوفي أحد الشروط التالية:

الالتزام مالي بالقيمة
العادلة من خلال
الأرباح أو الخسائر

(أ) يستوفي تعريف مُحْتَفَظ به للمتاجرة.

(ب) عند الاعتراف الأولي يتم تخصيصه من قبل المنشأة على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٤, ٢, ٢" أو "٤, ٣, ٥".

(ج) يتم تخصيصه إما عند الاعتراف الأولي أو لاحقاً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٦, ٧, ١".

هي اتفاقية ملزمة بتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة.

ارتباط مؤكد

هي معاملة مستقبلية لم يتم الارتباط بها ولكنها متوقعة. هي التكلفة المستهلكة للأصل المالي، قبل تعديلها بأي مخصص خسارة.

معاملة متوقعة
إجمالي القيمة الدفترية
للأصل المالي
نسبة التغطية

هي العلاقة بين كمية أداة التغطية وكمية البند المُعْطَى في صورة ترجيحهم النسبي.

هو أصل مالي أو التزام مالي:

مُحْتَفَظ به للمتاجرة

(أ) يتم اقتناؤه أو تحمله -بشكل رئيس- لغرض بيعه أو إعادة شرائه في الأجل القريب؛ أو

(ب) عند الاعتراف الأولي، يُعد جزءاً من محفظة لأدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويتوفر لها دليل على وجود مثال فعلى حديث على استلام أرباح قصيرة الأجل منها، أو

أنه مشتقة (باستثناء المشتقة التي تمثل عقد ضمان مالي أو أداة تغطية مخصصة وفعالة).

المكاسب أو الخسائر التي يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٨,٥,٥" والتي تنشأ عن تطبيق متطلبات الاضمحلال الواردة في القسم ٥,٥.

هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات الإخفاق الممكنة في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

هي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية التي يتم قياسها وفقاً للفقرة "٢,١,٤"، ومن مبالغ الإيجار مستحقة التحصيل ومن أصول العقود مع العملاء، ومن مبلغ مجمع الاضمحلال في قيمة الأصول المالية التي يتم قياسها وفقاً للفقرة "٢,١,٤" ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من تعهدات القرض وعقود الضمان المالي.

هو المبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي لإظهار التدفقات النقدية التعاقدية الذي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها. تعيد المنشأة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي على أنه القيمة الحالية

للمدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي الذي تمت إعادة التفاوض بشأنه أو تم تعديله والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي الأصلي معدلاً بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها)، أو عندما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنقَّح الذي يتم حسابه وفقاً للفقرة "١٠,٥,٦". وعند تقرير التدفقات النقدية المتوقعة

لأصل المالي، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (على سبيل المثال، خيار الدفع مقدماً، والاستدعاء والخيارات المشابهة) وبالرغم من ذلك، لا يجوز لها أن تأخذ في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة، ما لم يُعد الأصل المالي أصلاً مالياً مُشترى أو مُستحدثاً ذا مستوى ائتماني منخفض وفي مثل تلك الحالة، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ -أيضاً- في الحسبان الخسائر

مكسب أو خسارة
الاضمحلال

الخسائر الائتمانية
المتوقعة على مدى
العمر

خسارة الاضمحلال

مكسب أو خسارة
التعديل

الائتمانية المتوقعة الأولية التي تم أخذها في الحسبان عند حساب معدل الفائدة الفعلي الأصلي معدلاً بالمخاطر الائتمانية.	تجاوز موعد الاستحقاق
يكون الأصل المالي قد تجاوز موعد استحقاقه عندما يكون الطرف المقابل قد فشل في الوفاء بالمدفوعات عندما تستحق تلك المدفوعات تعاقدياً.	أصل مالي مضمحل عند شرائه أو إنشائه تاريخ إعادة التوبيب
هو الأصل (الأصول) المالي المُشترى أو المُستحدث الذي يعد مضمحلاً عند الاعتراف الأولي.	الشراء أو البيع بالطريقة المعتادة
هو اليوم الأول من أول فترة تقرير تلي التغيير في نموذج الأعمال الذي ينتج عنه إعادة توبيب المنشأة للأصول المالية.	تكاليف المعاملة
هو شراء أو بيع الأصل المالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل ضمن إطار زمني يتحدد عموماً من خلال اللوائح أو العرف السائد في السوق المعنية.	عدم اتساق محاسبي
هي التكاليف الإضافية التي يمكن عزوها -بشكل مباشر- إلى اقتناء أو إصدار أو استبعاد أصل مالي أو التزام مالي (راجع الفقرة "ب" ٨,٤,٥). والتكلفة الإضافية هي تلك التي لم يكن ليتم تحملها إذا لم تقم المنشأة باقتناء أو إصدار أو استبعاد الأداة المالية.	
هو عدم الثبات في الاعتراف أو القياس	

تم تعريف المصطلحات التالية في الفقرة "١١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥)، أو الملحق أ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)، أو الملحق أ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)، أو الملحق أ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، ويتم استخدامها في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥)، أو معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)، أو معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)، أو معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨):

- (أ) المخاطر الائتمانية؛^٢
- (ب) أداة حقوق ملكية؛
- (ج) القيمة العادلة؛
- (د) الأصل المالي؛
- (هـ) الأداة المالية؛
- (و) الالتزام المالي؛
- (ز) سعر المعاملة.

٢ يتم استخدام هذا المصطلح (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)) في متطلبات عرض آثار التغييرات في المخاطر الائتمانية على الالتزامات التي تم تخصيصها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (راجع الفقرة "٧,٧,٥").

الملحق (ب) إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ٢٠١٩

النطاق (القسم ٢)

- ب١,٢ تتطلب بعض العقود الدفع على أساس متغيرات مناخية، أو جيولوجية أو متغيرات مادية أخرى. (ويشار في بعض الأحيان إلى تلك المُستندة إلى متغيرات مناخية على أنها مشتقات الطقس). وإذا لم تكن تلك العقود تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين"، فإنها تقع ضمن نطاق هذا المعيار. لا يغير هذا المعيار من المتطلبات المتعلقة بخطط منفعة الموظف التي تلتزم بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢١) "المحاسبة والتقارير من قبل خطط منفعة التقاعد" واتفاقيات رسوم الامتياز التي تستند إلى حجم إيرادات المبيعات أو الخدمات التي تتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (48) "الإيرادات من العقود مع العملاء".
- ب٣,٢ في بعض الأحيان، تقوم المنشأة بما تعتبره استثماراً استراتيجياً في أدوات حقوق ملكية مُصدرة من قبل منشأة أخرى، بنية إقامة، أو الحفاظ على، علاقة تشغيلية طويلة الأجل مع المنشأة التي يتم الاستثمار فيها. تستخدم المنشأة المستثمرة أو المنشأة المشاركة في مشروع مشترك معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" لتحديد ما إذا كان يجب تطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن مثل هذا الاستثمار.
- ب٤,٢ ينطبق هذا المعيار على الأصول المالية والالتزامات المالية للمؤمنين، بخلاف الحقوق والتعهدات التي تستثنىها الفقرة ١,٢ (هـ) "نظراً لأنها تنشأ بموجب العقود ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".
- ب٥,٢ قد تأخذ عقود الضمان المالي أشكالاً قانونية متنوعة، مثل ضمان، أو بعض أنواع خطابات الاعتماد، أو عقد إخفاق ائتمان أو عقد تأمين. ولا تعتمد معالجتها المحاسبية على شكلها القانوني. فيما يلي أمثلة للمعالجة المناسبة (راجع الفقرة ١,٢ (هـ):
- (أ) بالرغم من أن عقد الضمان المالي يستوفي تعريف عقد التأمين الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) إذا كانت المخاطر التي يتم تحويلها جوهرية، فإن المُصدر يطبق هذا المعيار. ومع ذلك، فإذا كان المُصدر قد أكد -في السابق صراحة- أنه يعتبر مثل هذه العقود على أنها عقود تأمين واستخدم المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين، فإنه يمكن للمُصدر اختيار إما تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) على مثل عقود الضمان المالي تلك. وإذا كان هذا المعيار هو المنطبق، فإن الفقرة ١,١,٥ "تتطلب من المُصدر الاعتراف بعقد الضمان المالي -بشكل أولي- بالقيمة العادلة. وإذا كان قد تم إصدار عقد الضمان المالي إلى طرف غير ذي علاقة في معاملة قائمة بذاتها تمت على أساس التنافس الحر، فيتوقع

غالباً أن تساوي قيمته العادلة في البداية قسط التأمين الذي تم استلامه، ما لم يكن هناك دليل على عكس ذلك. ولاحقاً، وما لم يكن عقد الضمان المالي قد تم تخصيصه في البداية على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو ما لم تنطبق الفقرات من "١٥,٢,٣" إلى "٢٣,٢,٣" ومن "ب"١٢,٢,٣" إلى "ب"١٧,٢,٣" (عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي للاستبعاد من الدفاتر ويتم تطبيق منهج التدخل المستمر)، فإن المصدر يقوم بقياسه بالأكبر مما يلي:

- (١) المبلغ الذي يتم تحديده وفقاً للقسم ٥,٥؛ أو
- (٢) المبلغ الذي تم الاعتراف به -بشكل أولي- مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المُجمع الذي تم الاعتراف به وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) (راجع الفقرة "١,٢,٤" (ج)).

(ب) لا تتطلب بعض الضمانات المتعلقة بالائتمان، كشرط مسبق للدفع، بأن يتعرض حاملها لفشل المدين في القيام بالمدفوعات المتعلقة بالأصل المضمون عند استحقاقها، وأن يكون قد تكبد خسارة من ذلك. ومثال على مثل هذا الضمان هو ذلك الذي يتطلب مدفوعات في استجابة للتغيرات في تبويب ائتماني محدد أو رقم قياسي لائتمان محدد. ومثل هذه الضمانات لا تُعد عقود ضمان مالي كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧). إن مثل هذه الضمانات هي مشتقات ويطبق المصدر عليها هذا المعيار.

(ج) إذا كان عقد الضمان المالي قد تم إصداره فيما يتعلق ببيع بضاعة، فإن المصدر يطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) عند تحديد متى يقوم بالاعتراف بالإيرادات من الضمان ومن بيع البضاعة.

ب٢,٦ عادة ما توجد تأكيدات بأن المصدر يعد العقود على أنها عقود تأمين في اتصالات المصدر مع العملاء والجهات التنظيمية، وفي العقود، وتوثيق الأعمال وفي القوائم المالية. علاوة على ذلك، فإن عقود التأمين غالباً ما تخضع لمتطلبات محاسبية منفصلة عن متطلبات الأنواع الأخرى من المعاملات، مثل العقود التي تصدرها البنوك أو الشركات التجارية. وفي مثل هذه الحالات، فإن القوائم المالية للمصدر عادة تتضمن نصاً بأن المصدر قد استخدم تلك المتطلبات المحاسبية.

الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر (القسم ٣)

الاعتراف الأولي (القسم ٣-١)

ب١,١,٣ نتيجة للمبدأ الوارد في الفقرة "١,١,٣"، تقوم المنشأة بالاعتراف بجميع حقوقها والتزاماتها التعاقدية بموجب المشتقات في قائمة مركزها المالي على أنها أصول والتزامات، على التوالي، باستثناء المشتقات التي تحول دون المحاسبة عن تحويل

أصول مالية على أنه بيع (راجع الفقرة "ب" ٣, ٢, ٤). وإذا كان تحويل الأصل المالي لا يتأهل للاستبعاد من الدفاتر، فإن المحول إليه لا يقوم بالاعتراف بالأصل المحول على أنه أصل له (راجع الفقرة "ب" ٣, ٢, ١٥).
ب ٣, ١, ٢ فيما يلي أمثلة على تطبيق المبدأ الوارد في الفقرة "٣, ١, ١":

(أ) يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة التحصيل غير المشروطة والمبالغ واجبة السداد غير المشروطة على أنها أصول والتزامات عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد ونتيجة لذلك يكون لها حق نظامي في استلام نقد أو عليها التزام نظامي يدفع نقد.

(ب) عادة لا يتم الاعتراف بالأصول التي سيتم اقتناؤها أو الالتزامات التي سيتم تحملها كنتيجة لارتباط مؤكد بشراء أو بيع سلع أو خدمات إلى حين يقوم أحد أطراف العقد -على الأقل- بالتنفيذ بموجب الاتفاقية. على سبيل المثال، فإن المنشأة التي تستلم طلبية مؤكدة لا تقوم -عادة- بالاعتراف بأصل (ولا تقوم المنشأة التي تتقدم بالطلبية بالاعتراف بالتزام) في وقت الارتباط ولكنها، بدلاً من ذلك، تؤجل الاعتراف إلى حين يتم شحن أو تسليم السلع المطلوبة أو تقديم الخدمات المطلوبة. وإذا كان الارتباط المؤكد بشراء أو بيع بنود غير مالية يقع ضمن نطاق هذا المعيار وفقاً للفقرات من "٤, ٢" إلى "٧, ٢" من هذا المعيار، فإن صافي قيمته العادلة يتم الاعتراف بها على أنها أصل أو التزام في تاريخ الارتباط (راجع ب ٤, ١, ٣٠ (ج)). بالإضافة إلى ذلك، إذا تم تخصيص ارتباط مؤكد، لم يكن قد تم الاعتراف به سابقاً، على أنه بند مُغطى في تغطية قيمة عادلة، فإن أي تغيير في صافي القيمة العادلة يمكن نسبه إلى المخاطر المُغطاة يتم الاعتراف به على أنه أصل أو التزام بعد بداية التغطية (راجع الفقرتين "٦, ٥, ٨ (ب)" و "٦, ٥, ٩").

(ج) يتم الاعتراف بالعقد الآجل الذي يقع في نطاق هذا المعيار (راجع الفقرة "١, ٢") على أنه أصل أو التزام في تاريخ الارتباط وليس في التاريخ الذي تحدث فيه التسوية. وعندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد آجل، فإن القيم العادلة للحق والالتزام تكون غالباً متساوية، بحيث يكون صافي القيمة العادلة للعقد الآجل صفرًا. وإذا لم يكن صافي القيمة العادلة للحق والالتزام صفرًا، فإن العقد يتم الاعتراف به على أنه أصل أو التزام.

(د) الخيارات التي تقع في نطاق هذا المعيار (راجع الفقرة "١, ٢") يتم الاعتراف بها على أنها أصول أو التزامات عندما يصبح حاملها أو كاتبها طرفاً في العقد.

(هـ) المعاملات المستقبلية المخطط لها، بغض النظر عن مدى احتمال حدوثها، لا تعد أصولاً والتزامات نظراً لأن المنشأة لم تصبح طرفاً في عقد.

الشراء أو البيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية

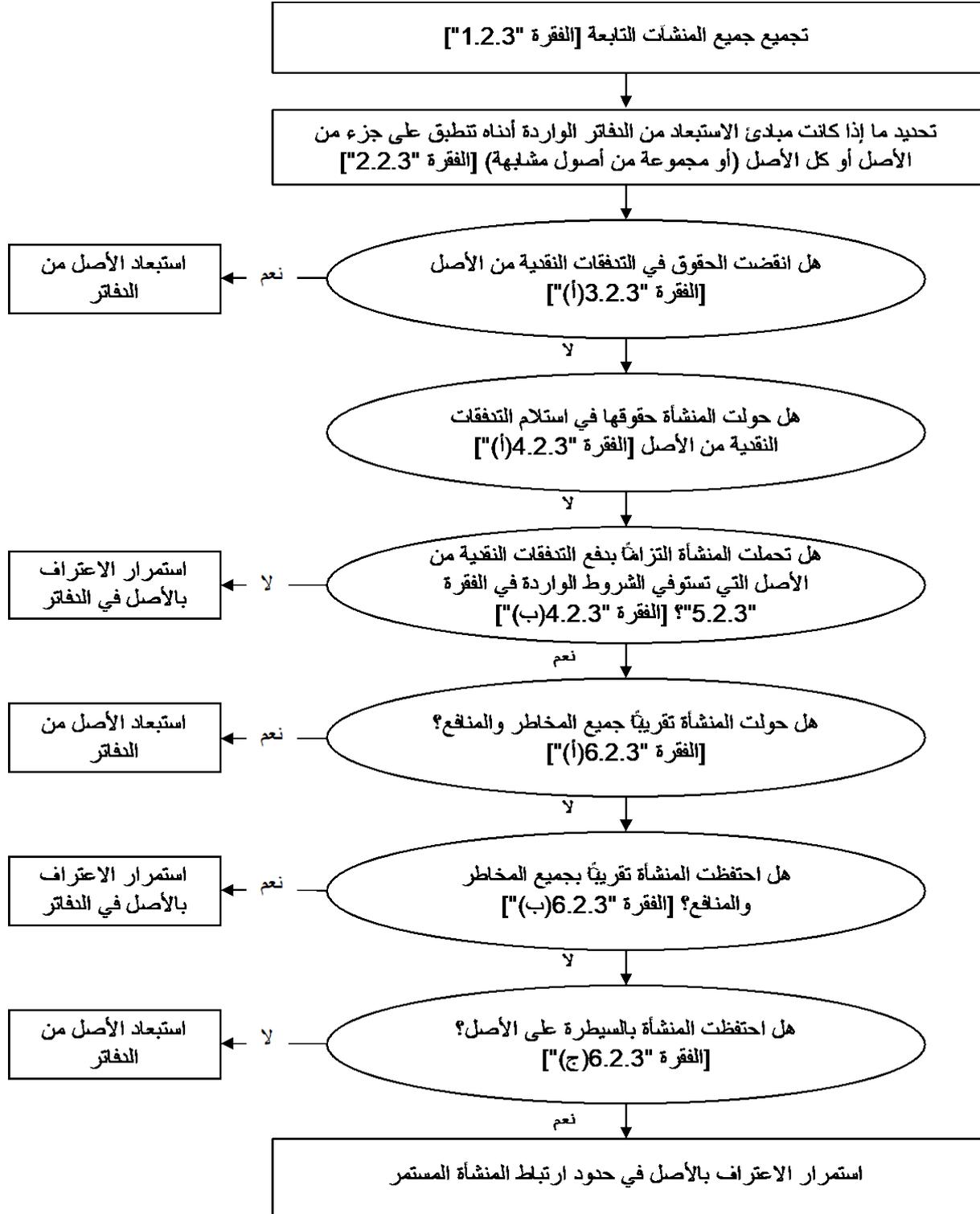
ب ٣, ١, ٣ يتم الاعتراف بالشراء أو البيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية باستخدام إما المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية كما هو موضح في الفقرتين "ب ٣, ١, ٥" و"ب ٣, ١, ٦". ويجب على المنشأة تطبيق الطريقة نفسها -بشكل ثابت- على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي يتم تبويبها بالطريقة نفسها وفقا لهذا المعيار. ولهذا الغرض فإن الأصول التي يتم قياسها -بشكل إلزامي- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تشكل تبويبا منفصلا عن الأصول المخصصة على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تتم المحاسبة عنها باستخدام الخيار المقدم في الفقرة "٥, ٧, ٥" تشكل تبويبا منفصلا.

ب ٤, ١, ٣ العقد الذي يتطلب أو يسمح بالتسوية الصافية للتغير في قيمة العقد لا يعد عقدا بالطريقة المعتادة. وبدلاً من ذلك، فإن مثل هذا العقد تتم المحاسبة عنه على أنه مشتقة في الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية.

ب ٥, ١, ٣ تاريخ المتاجرة هو التاريخ الذي ترتبط فيه المنشأة بشراء أو بيع أصلا. وتشير المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة إلى (١) الاعتراف بأصل سيتم استلامه والالتزام بالدفع مقابل في تاريخ المتاجرة و(٢) الاستبعاد من الدفاتر للأصل الذي يتم بيعه، والاعتراف بأي مكسب أو خسارة من الاستبعاد والاعتراف بمبلغ مستحق التحصيل من المشتري مقابل الدفع في تاريخ المتاجرة. وعموماً، لا تبدأ الفائدة في الاستحقاق على الأصل والالتزام المقابل له حتى تاريخ التسوية حيث تنتقل الملكية.

ب ٦, ١, ٣ تاريخ التسوية هو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو من المنشأة. وتشير المحاسبة على أساس تاريخ التسوية الي (أ) الاعتراف بأصل في اليوم الذي تتسلمه المنشأة فيه، و(ب) الاستبعاد من الدفاتر لأصل والاعتراف بأي مكسب أو خسارة من الاستبعاد في اليوم الذي تقوم فيه المنشأة بتسليمه. وعند تطبيق المحاسبة على أساس تاريخ التسوية فإن المنشأة تحاسب عن أي تغير في القيمة العادلة للأصل الذي سيتم استلامه خلال الفترة ما بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية بالطريقة نفسها التي تحاسب بها عن الأصل الذي يتم اقتناؤه. وبعبارة أخرى، فإن التغير في القيمة لا يتم الاعتراف به للأصول التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، بل يتم الاعتراف به ضمن الأرباح أو الخسائر للأصول المصنفة على أنها أصول مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقا للفقرة "٤, ١, ٢أ"، ويتم الاعتراف به ضمن الدخل الشامل الآخر للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تتم المحاسبة عنها وفقا للفقرة "٥, ٧, ٥".

استبعاد الأصول المالية من الدفاتر (القسم ٣، ٢)
 ب٣، ٢، ١ فيما يلي مخطط مسار يوضح تقييم ما إذا كان، وبأي قدر، يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر.



الترتيبات التي بموجبها تبقى المنشأة على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من أصل مالي، ولكنها تتحمل التزاما تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين (الفقرة "٣-٢-٤(ب)").

ب٢,٢,٣ تحدث الحالة الواردة في الفقرة "٤,٢,٣(ب)" (عندما تبقى المنشأة على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ولكنها تتحمل التزاما تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين)، على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة صندوق أمانة استثماري وتصدر للمستثمرين حصص انتفاع بالأصول المالية الأساس التي تمتلكها وتوفر خدمة تلك الأصول المالية. في تلك الحالة، فإن الأصول المالية تتأهل للاستبعاد من الدفاتر إذا تم استيفاء الشروط الواردة في الفقرتين "٥,٢,٣" و "٦,٢,٣".

ب٣,٢,٣ عند تطبيق الفقرة "٥,٢,٣"، قد تكون المنشأة، على سبيل المثال، هي مستحدث الأصل المالي، أو يمكن أن تكون مجموعة تتضمن منشأة تابعة تكون قد اقتنت الأصل المالي وتقوم بنقل التدفقات النقدية إلى مستثمرين هم طرف ثالث غير ذي علاقة.

تقييم تحويل مخاطر ومنافع الملكية (الفقرة "٦,٢,٣")

ب٤,٢,٣ من أمثلة متى تكون المنشأة قد قامت بتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية:

- (أ) بيع غير مشروط لأصل مالي.
- (ب) بيع أصل مالي مع خيار لإعادة شراء الأصل المالي بقيمته العادلة في وقت إعادة شرائه.
- (ج) بيع أصل مالي مع خيار بيع أو شراء غير جدير مالياً بالتنفيذ - بشكل كبير - (أي خيار هو حتى الآن بعيد عن أن يكون جدير مالياً بالتنفيذ ومن المستبعد أن يصبح جدير مالياً بالتنفيذ قبل انقضائه).

ب٥,٢,٣ من أمثلة متى تكون المنشأة قد احتفظت بما يقارب على جميع مخاطر ومنافع الملكية:

- (أ) معاملة بيع وإعادة شراء يكون فيها سعر إعادة الشراء سعراً ثابتاً أو سعر البيع زائداً عائد المقرض.
- (ب) اتفاقية إقراض أوراق مالية.
- (ج) بيع أصل مالي مع مبادلة إجمالي عائد، والتي تحول خطر التعرض لمخاطر السوق مرة أخرى إلى المنشأة.
- (د) بيع أصل مالي مع خيار بيع أو شراء جدير مالياً بالتنفيذ - بشكل كبير - (أي خيار هو حتى الآن جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد بعيد، ومن المستبعد أن يصبح غير جدير مالياً بالتنفيذ قبل انقضائه).
- (هـ) بيع مبالغ مستحقة التحصيل قصيرة الأجل تضمن فيه المنشأة تعويض المحول إليه مقابل الخسائر الائتمانية التي يحتمل حدوثها.

ب٣، ٢، ٦ إذا قررت المنشأة أنها نتيجة للتحويل، قد قامت بتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول، فإنها لا تقوم -مرة أخرى في فترة مستقبلية- بالاعتراف بالأصل المحول، ما لم تقم بإعادة اقتناء الأصل المحول في معاملة جديدة.

تقييم تحويل السيطرة

ب٣، ٢، ٧ لا تكون المنشأة قد احتفظت بالسيطرة على الأصل المحول إذا كان للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول. وتكون المنشأة قد احتفظت بالسيطرة على الأصل المحول إذا لم يكن للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول. ويكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كان يتم المتاجرة فيه في سوق نشطة نظراً لأن المحول إليه يستطيع إعادة شراء الأصل المحول من السوق إذا كان يلزمه إعادة الأصل إلى المنشأة. على سبيل المثال، قد يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كان الأصل المحول يخضع لخيار يسمح للمنشأة بإعادة شرائه، ولكن المحول إليه يستطيع -بسهولة- الحصول على الأصل المحول من السوق إذا تمت ممارسة الخيار. ولا يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كانت المنشأة تبقي على مثل ذلك الخيار ولا يستطيع المحول إليه -بسهولة- الحصول على الأصل المحول من السوق إذا مارست المنشأة خيارها.

ب٣، ٢، ٨ يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول -فقط- إذا كان المحول إليه يستطيع بيع الأصل المحول في جملة إلى طرف ثالث غير ذي علاقة وكان قادراً على ممارسة تلك القدرة من طرف واحد ودون فرض قيود إضافية على التحويل. والسؤال المهم هو ما الذي يكون المحول إليه قادراً على فعله في الواقع العملي، وليس ماهي الحقوق التعاقدية التي لدى المحول إليه فيما يتعلق بماذا يستطيع فعله بالأصل المحول أو ما هي المحظورات التعاقدية الموجودة. وبالتحديد:

(أ) يكون للحق التعاقدية في استبعاد الأصل المحول أثر عملي ضئيل إذا لم يكن هناك سوق للأصل المحول.

(ب) يكون للقدرة على استبعاد الأصل المحول أثر عملي ضئيل إذا لم يكن من الممكن ممارستها بحرية. ولذلك السبب فإن:

(١) قدرة المحول إليه على استبعاد الأصل المحول يجب أن تكون مستقلة عن تصرفات الآخرين (أي يجب أن تكون قدرة من طرف واحد).

(٢) المحول إليه يجب أن يكون قادراً على استبعاد الأصل المحول دون الحاجة إلى إلحاق شروط مقيدة أو "قيود" التحويل (مثل شروط بشأن كيفية خدمة أصل قرض أو خيار يمنح المحول إليه الحق في إعادة شراء الأصل).

ب ٩, ٢, ٣ كون أنه من غير المحتمل قيام المحول إليه ببيع الأصل لا يعني، في حد ذاته، أن المحول قد أبقى على السيطرة على الأصل المحول. وبالرغم من ذلك إذا كان خيار البيع أو الضمان يقيد المحول إليه في بيع الأصل المحول فعندئذ يكون المحول قد أبقى على السيطرة على الأصل المحول. على سبيل المثال، إذا كان خيار البيع أو الضمان ذا قيمة -على نحو كافٍ- فإنه يقيد المحول إليه في بيع الأصل المحول لأن المحول إليه، في الواقع العملي، لن يبيع الأصل المحول إلى طرف ثالث دون إلحاق خيار مشابه أو شروط مقيدة أخرى. وبدلاً من ذلك فإن المحول إليه يحتفظ بالأصل المحول لكي يحصل على الدفعات بموجب الضمان أو خيار البيع. وفي ظل هذه الأحوال فإن المحول يكون قد أبقى على السيطرة على الأصل المحول.

التحويلات التي تتأهل للاستبعاد من الدفاتر

ب ١٠, ٢, ٣ قد تبقى المنشأة على الحق في جزء من دفعات الفائدة على الأصول المحولة على أنها تعويض مقابل خدمة تلك الأصول. إن ذلك الجزء من دفعات الفائدة الذي تتنازل عنه المنشأة عند إنهاء أو تحويل عقد الخدمة يتم تخصيصه لأصل الخدمة أو التزام الخدمة. أما ذلك الجزء من دفعات الفائدة الذي لن تتنازل عنه المنشأة فهو يُعد مبلغ الفائدة تحت التحصيل عن المتاجرة -فقط- بالفائدة. على سبيل المثال، إذا لم تتنازل المنشأة عن أي فائدة عند انتهاء أو تحويل عقد الخدمة، فإن مجمل الفرق بين معدلات الفائدة يعد مبلغ الفائدة تحت التحصيل عن المتاجرة -فقط- بالفائدة. ولأغراض تطبيق الفقرة "١٣, ٢, ٣"، فإن القيم العادلة لأصل الخدمة ومبلغ الفائدة تحت التحصيل عن المتاجرة -فقط- بالفائدة يتم استخدامهما لتخصيص القيمة الدفترية للمبلغ تحت التحصيل بين الجزء من الأصل الذي يتم استبعاده من الدفاتر والجزء الذي يستمر الاعتراف به. وإذا لم يكن هناك رسوم خدمة محددة أو كان من غير المتوقع ان تعوض الرسوم الذي يتم استلامها المنشأة بشكل كافٍ مقابل أداء الخدمة، فيتم الاعتراف بالتزام مقابل التزام الخدمة بالقيمة العادلة.

ب ١١, ٢, ٣ عند قياس القيم العادلة للجزء الذي يستمر الاعتراف به والجزء الذي يتم استبعاده من الدفاتر لأغراض تطبيق الفقرة "١٣, ٢, ٣"، تقوم المنشأة بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بالإضافة إلى الفقرة "١٤, ٢, ٣".

التحويلات التي لا تتأهل للاستبعاد من الدفاتر

ب ١٢, ٢, ٣ يُعد ما يلي تطبيقاً للمبدأ المبين في الفقرة "١٥, ٢, ٣". إذا كان الضمان المقدم من المنشأة مقابل خسائر الإخفاق في السداد من الأصل المحول يمنع الاستبعاد من الدفاتر لأصل محول نظراً لأن المنشأة قد احتفظت بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصل المحول، يستمر الاعتراف بالأصل المحول بالكامل ويتم الاعتراف بالمقابل المستلم على أنه التزام.

التدخل المستمر بالأصول المحولة

ب٣, ٢, ١٣ فيما يلي أمثلة على كيفية قياس المنشأة لأصل المحول والالتزام المرتبط به بموجب الفقرة "١٦, ٢, ٣".

جميع الأصول

(أ) إذا كان الضمان المقدم من قبل المنشأة للدفع مقابل خسائر الإخفاق في السداد من الأصل المحول يمنع الاستبعاد من الدفاتر للأصل المحول في حدود التدخل المستمر، فإن الأصل المحول يتم قياسه في تاريخ التحويل بأيهما أقل مما يلي: (١) القيمة الدفترية للأصل أو (٢) الحد الأقصى لمبلغ المقابل الذي يتم استلامه في التحويل والذي ستكون المنشأة مطالبة بتسديده ("مبلغ الضمان"). ويتم قياس الالتزام المرتبط به -بشكل أولي- بمبلغ الضمان زائداً القيمة العادلة للضمان (التي هي عادة ما تكون المقابل الذي تم استلامه مقابل الضمان). ولاحقاً، فإن القيمة العادلة الأولية للضمان يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عندما (أو حال) الوفاء بالالتزام (وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)) ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بأي مخصص خسارة.

الأصول التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة

(ب) إذا كان التزام خيار البيع الذي تمت كتابته من قبل المنشأة أو حق خيار الشراء الذي تحتفظ به المنشأة يمنع الاستبعاد من الدفاتر للأصل المحول وكانت المنشأة تقوم بقياس الأصل المحول بالتكلفة المستهلكة، فإن الالتزام المرتبط به يتم قياسه بتكلفته (أي المقابل الذي يتم استلامه) معدلة باستهلاك أي فرق بين تلك التكلفة وإجمالي القيمة الدفترية للأصل المحول في تاريخ انقضاء الخيار. على سبيل المثال، افترض أن إجمالي القيمة الدفترية للأصل في تاريخ التحويل هي ٩٨ وحدة عملة وأن المقابل الذي تم استلامه هو ٩٥ وحدة عملة. وأن إجمالي القيمة الدفترية للأصل في تاريخ ممارسة الخيار سوف يكون ١٠٠ وحدة عملة. يكون القيمة الدفترية الأولية للالتزام المرتبط به ٩٥ وحدة عملة ويتم الاعتراف بالفرق بين ٩٥ وحدة عملة و ١٠٠ وحدة عملة ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلي. وإذا تمت ممارسة الخيار، فإن أي فرق بين القيمة الدفترية للالتزام المرتبط به وسعر الممارسة يتم الاعتراف به ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

(ج) إذا كان حق خيار الشراء الذي تبقي عليه المنشأة يمنع الاستبعاد من الدفاتر للأصل المحول وكانت المنشأة تقيس الأصل المحول بالقيمة العادلة، فإن الأصل يستمر قياسه بقيمته العادلة. ويتم قياس الالتزام المرتبط به ب (١) سعر ممارسة الخيار مطروحاً منه القيمة الزمنية للخيار إذا كان الخيار عند السعر أو أفضل من السعر الجدير مالياً بالتنفيذ، أو (٢) القيمة العادلة للأصل

المحول مطروحاً منها القيمة الزمنية للخيار إذا كان الخيار غير جدير مالياً بالتنفيذ، ويضمن التعديل على قياس الالتزام المرتبط به أن يكون صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به هو القيمة العادلة لحق خيار الشراء. على سبيل المثال، إذا كانت القيمة العادلة للأصل الضمني محل العقد هي ٨٠ وحدة عملة، وكان سعر ممارسة الخيار هو ٩٥ وحدة عملة والقيمة الزمنية للخيار هي ٥ وحدة عملة، فإن القيمة الدفترية للالتزام المرتبط به يكون ٧٥ وحدة عملة (٨٠ وحدة عملة - ٥ وحدة عملة) والقيمة الدفترية للأصل المحول يكون ٨٠ وحدة عملة (أي قيمته العادلة).

(د) إذا كان خيار البيع الذي تمت كتابته من قبل المنشأة يمنع الاستبعاد من الدفاتر للأصل المحول وكانت المنشأة تقيس الأصل المحول بالقيمة العادلة، فإن الالتزام المرتبط به يتم قياسه بسعر ممارسة الخيار زائداً القيمة الزمنية للخيار. ويقتصر قياس الأصل بالقيمة العادلة على القيمة العادلة أو سعر ممارسة الخيار أيهما أقل لأن المنشأة ليس لها حق في الزيادات في القيمة العادلة للأصل المحول فوق سعر ممارسة الخيار. وهذا يضمن أن يكون صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به هو القيمة العادلة للالتزام خيار البيع. على سبيل المثال، إذا كانت القيمة العادلة للأصل الضمني محل العقد هي ١٢٠ وحدة عملة، وسعر ممارسة الخيار هو ١٠٠ وحدة عملة والقيمة الزمنية للخيار هي ٥ وحدة عملة، فإن القيمة الدفترية للالتزام المرتبط به يكون ١٠٥ وحدة عملة (١٠٠ وحدة عملة + ٥ وحدة عملة) ويكون القيمة الدفترية للأصل هو ١٠٠ وحدة عملة (في هذه الحالة هو سعر ممارسة الخيار).

(هـ) إذا كان الطوق (Collar)، الذي في شكل خيار شراء مُشترى مع خيار بيع مكتوب (Written Put Option) في نفس الوقت، يمنع الاستبعاد من الدفاتر لأصل مُحول وكانت المنشأة تقيس الأصل بالقيمة العادلة، فإنها تستمر في قياس الأصل بالقيمة العادلة. ويتم قياس الالتزام المرتبط به بـ (١) بمجموع سعر ممارسة خيار الشراء والقيمة العادلة لخيار البيع مطروحاً منها القيمة الزمنية لخيار الشراء، إذا كان خيار الشراء عند السعر أو أفضل من السعر الجدير مالياً بالتنفيذ، أو (٢) بمجموع القيمة العادلة للأصل والقيمة العادلة لخيار البيع مطروحاً منها القيمة الزمنية لخيار الشراء إذا كان خيار الشراء غير جدير مالياً بالتنفيذ، يضمن التعديل على الالتزام المرتبط به أن يكون صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به هو القيمة العادلة للخيار المحتفظ به والخيار المكتوب من قبل المنشأة. على سبيل المثال، افترض أن المنشأة تقوم بتحويل أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة عند قيامها -باللتزام- بشراء خيار شراء بسعر ممارسة ١٢٠ وحدة عملة وكتابة خيار بيع بسعر ممارسة ٨٠ وحدة عملة. افترض -أيضاً- أن القيمة العادلة للأصل هي ١٠٠ وحدة عملة في تاريخ التحويل. القيمة الزمنية لخيار البيع

والشراء هي ١ وحدة عملة و ٥ وحدة عملة على التوالي. في هذه الحالة تقوم المنشأة بالاعتراف بأصل بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة (القيمة العادلة للأصل) والتزام بمبلغ ٩٦ وحدة عملة (١٠٠ وحدة عملة + ١ وحدة عملة) - ٥ وحدة عملة). وينشأ عن هذا صافي قيمة أصل بمبلغ ٤ وحدة عملة، وهي القيمة العادلة للخيار المحفوظ به والخيار المكتوب من قبل المنشأة.

جميع التحويلات

ب٣,٢,١٤ بقدر ما يكون تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد من الدفاتر، فإن حقوق والتزامات المحول التعاقدية المتعلقة بالتحويل لا تتم المحاسبة عنها -بشكل منفصل- على أنها مشتقات إذا كان الاعتراف بكل من المشتقة والأصل المحول أو الالتزام الناشئ عن التحويل ينتج عنه الاعتراف بنفس الحقوق أو الالتزامات مرتين. على سبيل المثال، فإن خيار الشراء الذي يبقي عليه المحول قد يمنع من المحاسبة عن تحويل الأصول المالية على أنها بيع. وفي تلك الحالة، فإن خيار الشراء لا يتم الاعتراف به -بشكل منفصل- على أنه أصل مشتق.

ب٣,٢,١٥ بقدر ما يكون تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد من الدفاتر، فإن المحول إليه لا يقوم بالاعتراف بالأصل المحول على أنه أصل مملوك له. ويقوم المحول إليه بالاستبعاد من الدفاتر للنقد أو المقابل الآخر المدفوع والاعتراف بمبلغ مستحق التحصيل من المحول. وإذا كان للمحول كلا الحق والالتزام بإعادة اكتساب السيطرة على الأصل المحول بكامله مقابل مبلغ ثابت (مثل أن يكون ذلك بموجب اتفاقية إعادة شراء)، فيمكن للمحول إليه قياس المبلغ المستحق التحصيل بالتكلفة المستهلكة إذا كان يستوفي الضوابط الواردة في الفقرة "٢,١,٤".

أمثلة

ب٣,٢,١٦ توضح الأمثلة التالية تطبيق مبادئ الاستبعاد من الدفاتر في هذا المعيار.

(أ) *اتفاقيات إعادة الشراء وإقراض أوراق مالية*. إذا تم بيع أصل مالي بموجب

اتفاقية لإعادة شرائه بسعر ثابت أو بسعر البيع زائداً عائد المقرض أو إذا تم إقرضه بموجب اتفاقية لإعادته إلى المحول، فلا يتم استبعاده من الدفاتر نظراً لأن المحول يبقي على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. وإذا حصل المحول إليه على حق في بيع أو رهن الأصل، فإن المحول يعيد تبويب الأصل في قائمة مركزه المالي، على سبيل المثال، على أنه أصل تم إقرضه أو مبلغ مستحق التحصيل من إعادة شراء.

(ب) *اتفاقيات إعادة الشراء وإقراض أوراق مالية الأصول التي هي تقريباً نفسها*.

إذا تم بيع أصل مالي بموجب اتفاقية لإعادة شراء نفس الأصل أو هو -تقريباً- نفس الأصل بسعر ثابت أو بسعر البيع زائداً عائد المقرض أو إذا تم اقتراض أصل مالي أو إقرضه بموجب اتفاقية لإعادة شراء نفس الأصل المالي أو -تقريباً- نفس الأصل إلى المحول، فلا يتم الاستبعاد من الدفاتر نظراً لأن المحول يبقي على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية.

(ج) اتفاقيات إعادة الشراء واقراض أوراق مالية مع الحق في الإحلال. إذا كانت اتفاقية إعادة شراء بسعر إعادة شراء ثابت أو مسعر مساوي لسعر البيع زائداً عائد المقرض، أو كانت معاملة مشابهة لإقراض أوراق مالية تمنح المحول إليه الحق في إحلال أصول مشابهة ولها قيمة عادلة مساوية للأصل المحول في تاريخ إعادة الشراء، فإن الأصل الذي تم بيعه أو إقراضه بموجب معاملة لإعادة شراء أو إقراض أوراق مالية لا يتم استبعاده من الدفاتر نظراً لأن المحول يبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية.

(د) حق الشفعة في إعادة شراء بالقيمة العادلة. إذا باعت المنشأة أصلاً مالياً واحتفظت -فقط- بحق الشفعة في إعادة شراء الأصل المحول بالقيمة العادلة إذا باعه المحول إليه لاحقاً، فإن المنشأة تستبعد الأصل من الدفاتر لأنها قد قامت بتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية.

(هـ) معاملة بيع الغسل (Wash Sale). أحياناً يشار إلى إعادة شراء أصل مالي -بعد وقت قصير- من بيعه على أنه بيع للغسل. إن مثل إعادة الشراء هذه لا تمنع الاستبعاد من الدفاتر شريطة أن تكون المعاملة الأصلية قد استوفت متطلبات الاستبعاد من الدفاتر. وبالرغم من ذلك إذا كان قد تم الدخول في اتفاقية لبيع أصل مالي في وقت واحد مع اتفاقية لإعادة شراء نفس الأصل بسعر ثابت أو بسعر البيع زائداً عائد المقرض، فعندئذ لا يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصل.

(و) خيارات البيع وخيارات الشراء التي تكون جديرة مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير. إذا كان باستطاعة المحول استدعاء أصل مالي محول وكان سعر خيار الشراء أفضل من السعر الجدير مالياً بالتنفيذ، فإن التحويل لا يتأهل للاستبعاد من الدفاتر نظراً لأن المحول قد أبقى بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع الملكية. وبالمثل، إذا كان باستطاعة المحول إليه رد الأصل المحول وكان سعر خيار البيع أفضل من السعر الجدير مالياً بالتنفيذ، فإن التحويل لا يتأهل للاستبعاد من الدفاتر نظراً لأن المحول قد أبقى بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع الملكية.

(ز) خيارات البيع وخيارات الشراء التي تكون غير جديرة مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير. يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي الذي يتم تحويله ويخضع -فقط- لخيار بيع غير جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير مُحْتَفَظ به من قبل المحول إليه أو الخيار شراء غير جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير مُحْتَفَظ به من قبل المحول. وذلك نظراً لأن المحول قد حول بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع الملكية.

(ح) الأصول التي يمكن الحصول عليها بسهولة الخاضعة لخيار شراء لا هو جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير ولا هو غير جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير. إذا كانت المنشأة تحتفظ بخيار شراء أصل يمكن الحصول عليه

بسهولة من السوق وكان الخيار لا هو جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير ولا هو غير جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير، فإن الأصل يتم استبعاده من الدفاتر. وذلك نظراً لأن المنشأة (١) لا هي احتفظت ولا حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية، و(٢) لم تبقي على السيطرة. وبالرغم من ذلك إذا لم يكن بالإمكان الحصول على الأصل بسهولة من السوق، فإن هذا يمنع الاستبعاد من الدفاتر في حدود مبلغ الأصل الخاضع لخيار الشراء نظراً لأن المنشأة قد احتفظت بالسيطرة على الأصل.

(ط) أصل لا يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق يخضع لخيار بيع مكتوب من قبل منشأة لا هو جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير ولا هو غير جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير. إذا قامت المنشأة بتحويل أصل مالي لا يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق، وقامت بكتابة خيار بيع لا يعد غير جدير مالياً بالتنفيذ إلى حد كبير، فإن المنشأة لا تكون قد احتفظت ولا قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية بسبب خيار البيع المكتوب. وتكون المنشأة قد احتفظت بالسيطرة على الأصل إذا كان خيار البيع ذا قيمة تكفي لمنع المحول إليه من بيع الأصل، وفي مثل هذه الحالة يستمر الاعتراف بالأصل في حدود التدخل المستمر للمحول (راجع الفقرة "ب٣، ٢، ٩"). وتكون المنشأة قد حولت السيطرة على الأصل إذا كان خيار البيع ليس ذا قيمة إلى حد كافي لمنع المحول إليه من بيع الأصل، وفي مثل هذه الحالة يتم استبعاد الأصل من الدفاتر.

(ي) الأصول الخاضعة لخيار بيع أو شراء أو اتفاقية إعادة شراء آجلة بقيمة عادلة. ينتج الاستبعاد من الدفاتر عن تحويل أصل مالي يخضع فقط- لخيار بيع أو شراء أو اتفاقية إعادة شراء آجلة يكون سعر الممارسة أو سعر إعادة الشراء مساوٍ للقيمة العادلة للأصل المالي وقت إعادة الشراء نظراً لأنه تم تحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

(ك) خيارات الشراء أو البيع التي تسوى نقداً. تقوم المنشأة بتقييم أصل مالي يخضع لخيار بيع أو شراء أو اتفاقية إعادة شراء آجلة سوف تتم تسويتها بالصافي نقداً لتحديد ما إذا كانت قد احتفظت أو حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. وإذا لم تكن المنشأة قد احتفظت بما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المحولة، فإنها تحدد ما إذا كانت قد احتفظت بالسيطرة على الأصل المحول. ولا تعني تسوية خيار البيع أو الشراء أو اتفاقية إعادة الشراء بالصافي نقداً -بشكل تلقائي- أن المنشأة قد قامت بتحويل السيطرة (راجع الفقرات "ب٣، ٢، ٩" و"ز" و"ح" و"ط") أعلاه.

(ل) شرط ازالة الحسابات. يُعد شرط ازالة الحسابات خيار إعادة شراء (شراء) غير مشروط يمنح المنشأة الحق في إعادة المطالبة بالأصول المحولة مع مراعاة بعض القيود. وشريطة ان ينتج عن مثل هذا الخيار أن المنشأة لا

هي تبقي ولا هي تحول ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية، فهو يمنع الاستبعاد من الدفاتر -فقط- بقدر المبلغ الخاضع لإعادة الشراء (بافتراض أن المحول إليه لا يستطيع بيع الأصول). على سبيل المثال، إذا كانت القيمة الدفترية والمتحصلات من تحويل أصول قرض ١٠٠,٠٠٠ وحدة عملة وكان بالإمكان استدعاء أي قرض منفرد ولكن لا يمكن أن يتجاوز مجموع مبلغ القروض التي يمكن إعادة شرائها مبلغ ١٠,٠٠٠ وحدة عملة، فإن ٩٠,٠٠٠ وحدة عملة من القروض هي التي تتأهل للاستبعاد من الدفاتر.

(م) *خيارات الاستدعاء للتنظيف*. قد تحتفظ المنشأة، التي قد تكون هي المحول،

التي تقوم بخدمة الأصول المحولة تصبح عنده تكلفة خدمة تلك الأصول عبئاً بالنسبة إلى منافع الخدمة. وشريطة أن ينتج عن مثل خيار الاستدعاء للتنظيف ذلك ان المنشأة لا هي تبقي ولا هي تحول ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية وأن المحول إليه لا يستطيع بيع الأصول، فإن ذلك يمنع الاستبعاد من الدفاتر -فقط- بقدر مبلغ الأصول الخاضع لخيار الاستدعاء.

(ن) *الحصص المبقاة تالية الاستحقاق وضمانات الائتمان*. قد تقدم المنشأة

تعزيراً ائتمانياً للمحول إليه عن طريق جعل بعض أو جميع حصتها المبقاة في الأصل المحول تالية الاستحقاق. وبدلاً من ذلك، يمكن للمنشأة تقديم تعزير ائتماني للمحول إليه في شكل ضمان ائتماني يمكن ألا يقتصر أو أن يقتصر على مبلغ محدد. وإذا احتفظت المنشأة بما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول، فإن الأصل يستمر الاعتراف به في مجمله. وإذا احتفظت المنشأة ببعض، ولكن ليس ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية واحتفظت بالسيطرة، فإنه لا يجوز الاستبعاد من الدفاتر بقدر مبلغ النقد أو الأصول الأخرى التي قد تكون المنشأة مطالبة بدفعه.

(س) *مبادلات إجمالي العائد*. قد تقوم المنشأة ببيع الأصل المالي إلى المحول إليه

وتدخل في مبادلة إجمالي العائد مع المحول إليه، يتم بموجبها تحويل جميع التدفقات النقدية لدفعات الفائدة على الأصل الضمني محل العقد إلى المنشأة مقابل دفعة ثابتة أو دفعة بمعدل متغير وأي زيادات أو انخفاضات في القيمة العادلة للأصل الضمني محل العقد تستوعبها المنشأة. في مثل هذه الحالة، لا يجوز الاستبعاد من الدفاتر لكل الأصل.

(ع) *مبادلات معدل الفائدة*. قد تقوم المنشأة بتحويل أصل مالي بمعدل ثابت إلى

المحول إليه والدخول في مبادلة معدل الفائدة مع المحول إليه لاستلام معدل فائدة ثابت ودفع معدل فائدة متغير يستند إلى مبلغ اسمي يكون مساوياً للمبلغ الأصلي للأصل المالي المحول. لا تمنع مبادلة معدل الفائدة الاستبعاد من الدفاتر للأصل المحول شريطة ألا تكون المدفوعات على المبادلة مشروطة بالدفعات التي يتم القيام بها على الأصل المحول.

(ف) *مبادلات استهلاك معدل الفائدة*. قد تقوم المنشأة بتحويل - إلى طرف محول

إليه - أصل مالي بمعدل ثابت يتم سداده مع مرور الوقت، وتدخل في مبادلة

استهلاك معدل الفائدة مع المحول إليه لاستلام معدل فائدة ثابت ودفع معدل فائدة متغير يستند إلى مبلغ اسمي. وإذا كان المبلغ الاسمي للمبادلة يتم استهلاكه بحيث يكون مساوياً لأصل المبلغ القائم للأصل المالي الذي تم تحويله في أي وقت من الأوقات، سوف ينتج عن المبادلة بوجه عام أن تحتفظ المنشأة بمخاطر جوهرية للدفع المقدم، وفي مثل هذه الحالة إما أن تستمر المنشأة في الاعتراف بكل الأصل المحول أو تستمر في الاعتراف بالأصل المحول بقدر تدخلها المستمر به. وبالعكس، إذا لم يكن استهلاك المبلغ الاسمي للمبادلة مرتبطاً بالمبلغ الأصلي القائم للأصل المحول، فإن مثل هذه المبادلة لا ينتج عنها إبقاء المنشأة على مخاطر الدفع مقدماً على الأصل. وعليه، فإنها لا تمنع الاستبعاد من الدفاتر للأصل المحول شريطة ألا تكون الدفعات على المبادلة مشروطة بالقيام بمدفوعات الفائدة على الأصل المحول وألا ينتج عن المبادلة إبقاء المنشأة على أي مخاطر ومنافع ملكية أخرى مهمة من الأصل المقدم.

(ص) الإعدام. لا يكون لدى المنشأة توقعات معقولة باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي في مجمله أو جزء منه.

ب٣,٢,١٧ توضح هذه الفقرة تطبيق منهج التدخل المستمر عندما يكون ارتباط المنشأة المستمر بجزء من أصل مالي.

افترض أن منشأة لديها محفظة من قروض واجبة السداد مقدما والتي لها كوبون ومعدل الفائدة الفعلي عليها ١٠ في المائة ومبلغها الأصلي وتكلفتها المستهلكة ١٠,٠٠٠ وحدة عملة. وتدخل في معاملة يحصل المحول إليه فيها، في مقابل دفعة قدرها ٩,١١٥ وحدة عملة، على الحق في ٩,٠٠٠ وحدة عملة من أي متحصلات من المبلغ الأصلي زائداً الفائدة عليه بنسبة ٩,٥ في المائة. وتبقي المنشأة على الحقوق في ١,٠٠٠ وحدة عملة من أية متحصلات من المبلغ الأصلي زائداً الفائدة عليها بنسبة ١٠ في المائة، زائداً الفرق الزائد وقدره ٠,٥ في المائة على مبلغ ٩,٠٠٠ وحدة عملة المتبقي من المبلغ الأصلي. يتم تخصيص المتحصلات من الدفعات المدفوعة مقدماً بين المنشأة والمحول إليه -تناسبياً- بنسبة ١: ٩، ولكن أي إخفاق في السداد يتم طرحه من حصة المنشأة البالغة ١,٠٠٠ وحدة عملة إلى أن يتم تسوية تلك الحصة القيمة العادلة للقروض في تاريخ المعاملة تكون ١٠,١٠٠ وحدة عملة والقيمة العادلة للفرق الزائد بنسبة ٠,٥ في المائة هي ٤٠ وحدة عملة.

تحدد المنشأة أنها قد حولت بعض مخاطر ومنافع الملكية المهمة (على سبيل المثال، مخاطر مهمة للدفع مقدماً) ولكنها احتفظت -أيضاً- ببعض مخاطر ومنافع الملكية المهمة (بسبب فائدتها المبقة تالية الاستحقاق) وقد احتفظت بالسيطرة. لذلك فإنها تطبق منهج التدخل المستمر.

لتطبيق هذا المعيار، تقوم المنشأة بتحليل المعاملة على أنها (أ) احتفاظ بحصة مبقة متناسبة -بشكل كامل قدرها ١,٠٠٠ وحدة عملة، زائداً (ب) جعل تلك الحصة المبقة تالية الاستحقاق لتقديم تعزيز ائتماني إلى المحول إليه مقابل الخسائر الائتمانية. تقوم المنشأة بحساب أن مبلغ ٩,٠٩٠ وحدة عملة (٩٠% \times ١٠,١٠٠ وحدة عملة) من المقابل المُستلم البالغ ٩,١١٥ وحدة عملة يمثل المقابل مقابل نصيب متناسب -بشكل كامل- بنسبة ٩٠ في المائة. ويمثل المتبقي من المقابل المُستلم (٢٥ وحدة عملة) المقابل الذي تم استلامه مقابل جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق لتقديم تعزيز ائتماني إلى المحول إليه مقابل الخسائر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرق الزائد بنسبة ٠,٥ في المائة يمثل المقابل المُستلم مقابل التعزيز الائتماني. وبناء عليه، فإن إجمالي المقابل المُستلم مقابل التعزيز الائتماني هو ٦٥ وحدة عملة (٢٥ وحدة عملة + ٤٠ وحدة عملة).

تحسب المنشأة المكسب أو الخسارة من بيع نصيب بنسبة ٩٠ في المائة من التدفقات النقدية. وبافتراض أن القيم العادلة المنفصلة للجزء المُحول ونسبته ٩٠ في المائة والجزء المبقى عليه ونسبته ١٠ في المائة ليست متاحة في تاريخ التحويل، فإن المنشأة تخصص القيمة الدفترية للأصل وفقاً للفقرة "١٤,٢,٣" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) كما يلي:

القيمة الدفترية المخصص	النسبة المئوية	القيمة العادلة	
٩,٠٠٠	%٩٠	٩,٠٩٠	الجزء المحول
<u>١,٠٠٠</u>	%١٠	<u>١,٠١٠</u>	الجزء المتبقي عليه
<u>١٠,٠٠٠</u>		<u>١٠,١٠٠</u>	المجموع

تحسب المنشأة مكسبها أو خسارتها من بيع نصيب بنسبه ٩٠ في المائة من التدفقات النقدية بطرح القيمة الدفترية المخصصة للجزء المحول من المقابل المتحصل عليه أي ٩٠ وحدة عملة (٩,٠٩٠ وحدة عملة ب- ٩,٠٠٠ وحدة عملة). القيمة الدفترية للجزء المبقى عليه من قبل المنشأة هو ١,٠٠٠ وحدة عملة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المنشأة بالاعتراف بالتدخل المستمر الذي ينتج عن جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق مقابل الخسائر الائتمانية. وبناء عليه، تقوم بالاعتراف بأصل قدره ١,٠٠٠ وحدة عملة (الحد الأقصى لمبلغ التدفقات النقدية الذي لن تتسلمه بموجب جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق)، والتزام مرتبط به قدرة ١,٠٦٥ وحدة عملة (وهو الحد الأقصى المبلغ التدفقات النقدية الذي لن تتسلمه بموجب جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق، أي ١,٠٠٠ وحدة عملة زائدا القيمة العادلة لجعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق مبلغ ٦٥ وحدة عملة). تستخدم المنشأة جميع المعلومات أعلاه للمحاسبة عن المعاملة كما يلي:

مدین	دائن	
-	٩,٠٠٠	الأصل الأصلي
١,٠٠٠	-	الأصل المثبت مقابل جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق أو الحصة المتبقية
٤٠	-	أصل مقابل المقابل المُستلم في شكل الفرق الزائد
-	٩٠	ربح أو خسارة (مكسب من التحويل)
-	١,٠٦٥	التزام
٩,١١٥	-	النقد المُستلم
<u>١٠,١٥٥</u>	<u>١٠,١٥٥</u>	المجموع

بعد المعاملة -مباشرة- يكون القيمة الدفترية للأصل ٢,٠٤٠ وحدة عملة، مكوناً من ١,٠٠٠ وحدة عملة تمثل التكلفة المخصصة للجزء المبقى عليه، و ١,٠٤٠ وحدة عملة يمثل ارتباط المنشأة المستمر من جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق مقابل الخسائر الائتمانية (التي تشمل الفرق الزائد وقدرة ٤٠ وحدة عملة).

في الفترات اللاحقة، تقوم المنشأة بالاعتراف بالمقابل المُستلم مقابل التعزيز الائتماني (٦٥ وحدة عملة) على أساس نسبة الوقت، وتحسب الفائدة على الأصل المثبت باستخدام طريقة الفائدة الفعلي وتقوم بالاعتراف بأي خسائر اضمحلال من الأصول المثبتة. وكمثال على الحالة الأخيرة، افترض أن هناك في السنة التالية خسارة اضمحلال من القروض الأساس قدرها ٣٠٠ وحدة عملة. تقوم المنشأة بتخفيض أصلها المثبت بمقدار ٦٠٠ وحدة عملة (٣٠٠ وحدة عملة تتعلق بارتباط المنشأة المستمر الإضافي الذي ينشأ عن جعل حصتها المبقة تالية الاستحقاق مقابل الخسائر الائتمانية)، وتقوم بتخفيض التزامها المثبت بمقدار ٣٠٠ وحدة عملة. والنتيجة الصافية هي تحميل الأرباح أو الخسائر خسائر اضمحلال قدرها ٣٠٠ وحدة عملة.

استبعاد الالتزامات المالية من الدفاتر (القسم ٣,٣)

- ب٣,٣,١ يتم تسوية الالتزام المالي (أو جزء منه) عندما يكون المدين إما:
(أ) أنه قد أوفى بالالتزام (أو بجزء منه) بالدفع إلى الدائن، وهو ما يتم عادة بالنقد، أو بأصول مالية أخرى، أو بسلع أو خدمات، أو
- (ب) أنه قد تم اعفاؤه -قانونياً- من المسؤولية الرئيسية عن الالتزام (أو جزء منه) إما بإجراء قانوني أو من قبل الدائن. (إذا كان المدين قد منح ضماناً فإن هذا الشرط قد لا يزال في حاجة للوفاء به).
- ب٣,٣,٢ إذا قام مصدر أداة دين بإعادة شراء تلك الأداة، فإن الدين يكون قد تم تسويته حتى ولو كان المصدر هو أحد صانعي السوق لتلك الأداة أو ينوي إعادة بيعها في الأجل القريب.
- ب٣,٣,٣ لا يؤدي الدفع، في حد ذاته، إلى طرف ثالث، بما في ذلك صندوق أمانة (يسمى أحياناً -"إبطال-في الجوهر"). إلى إعفاء المدين من التزامه الرئيس تجاه الدائن، في غياب إبراء ذمة قانوني.
- ب٣,٣,٤ إذا دفع مدين إلى طرف ثالث لتحمل التزام وأخطر دائنة أن الطرف الثالث قد تحمل التزام دينه، فإن المدين لا يقوم باستبعاد التزام الدين من الدفاتر ما لم يتم استيفاء الشرط الوارد في الفقرة "ب٣,٣,١" وإذا دفع المدين إلى طرف ثالث ليحمل التزاما وحصل على إبراء ذمة نظامي من الدائن، فإن المدين يكون قد سوى الدين. وبالرغم من ذلك، إذا وافق المدين على القيام بدفعات من الدين إلى الطرف الثالث أو -مباشرة- إلى الدائن الأصلي، فإن المدين يقوم بالاعتراف بالتزام دين جديد تجاه الطرف الثالث.
- ب٣,٣,٥ رغم أن إبراء الذمة القانوني، سواء كان قضائياً أو من قبل الدائن، ينتج عنه الاستبعاد من الدفاتر للالتزام، فإن المنشأة يمكن أن تثبت التزاماً جديداً إذا لم يتم استيفاء ضوابط الاستبعاد من الدفاتر، الواردة في الفقرات من "١,٢,٣" إلى "٢,٣,٢,٣"، للأصول المالية المحولة. وإذا لم يتم استيفاء تلك الضوابط، فلا يتم الاستبعاد من الدفاتر للأصول المحولة، وتقوم المنشأة بالاعتراف بالتزام جديد يتعلق بالأصول المحولة.
- ب٣,٣,٦ لغرض الفقرة "٢,٣,٣"، تختلف الشروط -بشكل كبير- إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي أتعاب يتم دفعها بالصافي بعد طرح أي أتعاب يتم استلامها وخصمها باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، تختلف بمقدار ١٠ في المائة -على الأقل- عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. وإذا تمت المحاسبة

عن مبادلة أدوات الدين أو التعديل في الشروط على أنه تسوية، فإن أي تكاليف أو أتعاب يتم تحملها يتم الاعتراف بها على أنها جزء من المكسب أو الخسارة من التسوية. وإذا لم تتم المحاسبة عن المبادلة أو التعديل على أنه تسوية، فإن أي تكاليف أو أتعاب يتم تحملها تعدل القيمة الدفترية للالتزام ويتم تسويتها على مدار الأجل المتبقي للالتزام المعدل.

ب ٣, ٣, ٧

في بعض الحالات، يقوم الدائن بإعفاء المدين من التزامه الحالي بالقيام بالدفعات، ولكن المدين يتحمل التزام ضمان بالدفع إذا أخفق الطرف الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في السداد. وفي مثل هذه الحالات، فإن المدين يقوم:

(أ) بالاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى القيمة العادلة للالتزامه مقابل الضمان.

(ب) بالاعتراف بمكسب أو خسارة تستند إلى الفرق بين (١) أي متحصلات تم دفعها و(٢) القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي مطروحاً منه القيمة العادلة للالتزام المالي الجديد.

تبويب الأصول المالية (القسم ٤, ١)
نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

ب١,١,٤ ١,١,٤,٤ تتطلب الفقرة "١,١,٤(أ)" من المنشأة تبويب الأصول المالية على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، ما لم تنطبق الفقرة "١,١,٤,٥". وتقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت أصولها المالية تستوفي الشرط الوارد في الفقرة "١,١,٤(أ)٢" أو الشرط الوارد في الفقرة "١,١,٤(أ)٢" على أساس نموذج الأعمال كما هو مُحدد من قبل كبار موظفي إدارة المنشأة (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة").

ب١,١,٤,٢ يتم تحديد نموذج أعمال المنشأة عند المستوى الذي يعكس كيف تتم إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على مقاصد الإدارة لأداة بعينها. وبناءً عليه، فإن هذا الشرط لا يُعد منهجاً للتبويب على أساس كل أداة على حدة وينبغي أن يتم تحديده عند مستوى أعلى من التجميع. وبالرغم من ذلك، قد يكون لدى منشأة واحدة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية. وتبعاً لذلك، فإنه لا يلزم أن يتم تحديد التبويب عند مستوى المنشأة معدة التقرير. على سبيل المثال، قد تحفظ المنشأة بمحفظة من الاستثمارات تديرها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة أخرى من الاستثمارات تديرها من أجل المتاجرة لتحقيق التغيرات في القيمة العادلة. وبالمثل، في بعض الحالات، قد يكون من المناسب تقسيم محفظة من الأصول المالية إلى محافظ فرعية لكي ينعكس المستوى الذي تدير عنده المنشأة تلك الأصول. على سبيل المثال، قد تكون تلك هي الحالة إذا قامت المنشأة باستحداث أو شراء محفظة من قروض الرهن العقاري وإدارة بعض القروض بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإدارة القروض الأخرى بهدف بيعها.

ب١,١,٤,٢ أ يشير نموذج أعمال المنشأة إلى الكيفية التي تدير بها المنشأة أصولها المالية لأجل توليد تدفقات نقدية. وهذا يعني أن نموذج أعمال المنشأة يحدد ما إذا كانت التدفقات النقدية ستننتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو بيع الأصول المالية أو كليهما. وتبعاً لذلك، فإن هذا التقييم لا يتم القيام به على أساس التصورات التي لا تتوقع المنشأة -بشكل معقول- أن تحدث، مثل ما يسمى بتصورات "أسوأ حالة" أو حالة الضغط. على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة تتوقع بيع محفظة معينة من الأصول المالية -فقط- في حالة تصور حالة الضغط، فإن ذلك التصور لن يؤثر في تقييم المنشأة لنموذج الأعمال لتلك الأصول إذا كانت المنشأة تتوقع -بشكل معقول- أن مثل هذا التصور لن يحدث. فإذا تم تحقق التدفقات النقدية بشكل مختلف عن توقعات المنشأة في التاريخ الذي قامت فيه المنشأة بتقييم نموذج الأعمال (على سبيل المثال، إذا قامت المنشأة ببيع أصول مالية أكثر أو أقل مما توقعته عندما قامت بتبويب الأصول)، فإن ذلك لا ينشأ

عنه خطأ فترة سابقة في القوائم المالية للمنشأة (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٥)) ولا يغير من تبويب الأصول المالية المتبقية التي يحتفظ بها ضمن ذلك النموذج للأعمال (أي تلك الأصول التي قامت المنشأة بالاعتراف بها في فترات سابقة ولا تزال تحتفظ بها) طالما أن المنشأة قد أخذت في الحسبان جميع المعلومات الملائمة التي كانت متاحة وقت قيامها بتقييم نموذج الأعمال. وبالرغم من ذلك، عندما تقوم المنشأة بتقييم نموذج الأعمال للأصول المالية التي تم استحداثها أو شراؤها حديثاً، فيجب عليها الأخذ في الحسبان المعلومات بشأن كيفية تحصيل التدفقات النقدية في السابق، إلى جانب جميع المعلومات الملائمة الأخرى.

ب ٤, ١, ٢ إن نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية هو موضوع حقائق وليس مجرد إقرار. ويمكن رصده عادة من خلال الأنشطة التي تباشرها المنشأة لتحقيق الهدف من نموذج الأعمال. سوف يلزم المنشأة استخدام الاجتهاد عند قيامها بتقييم نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ولا يتم تحديد ذلك التقييم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد. وبدلاً من ذلك، فإنه يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان جميع الأدلة الملائمة المتاحة في تاريخ التقييم. وتشمل مثل هذه الأدلة الملائمة، ولكنها لا تقتصر على:

- (أ) الكيفية التي يتم بها تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك ورفع تقرير بهما إلى كبار موظفي إدارة المنشأة.
- (ب) المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج للأعمال)، وتحديداً، الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- (ج) الكيفية التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول التي يتم إدارتها أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها).

نموذج أعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية

ب ٤, ١, ٢ ج الأصول المالية التي يحتفظ بها ضمن نموذج أعمال الهدف منه هو الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية يتم إدارتها بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال تحصيل الدفعات التعاقدية على مدار عمر الأداة. ذلك أن المنشأة تدير الأصول المحتفظ بها ضمن المحفظة لأجل تحصيل تلك التدفقات النقدية التعاقدية المحددة (بدلاً من إدارة العائد الكلي على المحفظة من خلال الاحتفاظ بالأصول وبيعها). وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية سيتم تحقيقها من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، فإنه من الضروري الأخذ في الحسبان تكرار المبيعات، وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، والأسباب لتلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

وبالرغم من ذلك، فإن المبيعات في حد ذاتها لا تحدد نموذج الأعمال، ولذلك لا يمكن أخذها في الحسبان بمفردها. وبدلاً من ذلك، فإن المعلومات بشأن المبيعات السابقة والتوقعات بشأن المبيعات المستقبلية توفر دليلاً يتعلق بكيفية تحقيق هدف المنشأة المعلن لإدارة الأصول المالية، وتحديدًا كيفية تحقيق التدفقات النقدية. يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان المعلومات بشأن المبيعات السابقة ضمن سياق أسباب تلك المبيعات والظروف التي وجدت في ذلك الوقت بالمقارنة بالظروف الحالية.

ب ٣,١,٤

رغم أن الهدف من نموذج أعمال المنشأة قد يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، إلا أنه لا يلزم المنشأة الاحتفاظ بجميع تلك الأدوات حتى الاستحقاق. وعليه فإن نموذج أعمال المنشأة يمكن أن يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى عندما تحدث مبيعات الأصول المالية أو يُتوقع أن تحدث في المستقبل.

ب ٣,١,٤ أ

قد يكون الهدف من نموذج الأعمال الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى إذا كانت المنشأة تبيع الأصول المالية عندما تكون هناك زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول. ولتحديد ما إذا كانت هناك زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول، تأخذ المنشأة في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك المعلومات المستقبلية. وبغض النظر عن تكرارها وقيمتها، فإن المبيعات التي ترجع إلى زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول لا تتعارض مع نموذج الأعمال الذي يكون الهدف منه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية نظراً لأن الجودة الائتمانية للأصول المالية تكون ذات صلة بقدرة الشركة على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. إن أنشطة إدارة المخاطر الائتمانية التي تهدف إلى تقليل الخسائر الائتمانية المرجحة الحدوث بسبب تدهور الحالة الائتمانية هي جزء لا يتجزأ من مثل ذلك النموذج للأعمال. إن بيع أصل مالي نظراً لأنه لم يعد يستوفي ضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة للمنشأة يُعد مثالاً على بيع يكون قد حدث بسبب زيادة في المخاطر الائتمانية. وبالرغم من ذلك، في غياب مثل هذه السياسة، فإن المنشأة يمكنها توفير دليل بطرق أخرى على أن البيع قد حدث بسبب زيادة في المخاطر الائتمانية.

ب ٣,١,٤ ب

المبيعات التي تحدث لأسباب أخرى، مثل مبيعات تتم لإدارة مخاطر تركيز الائتمان (دون زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول)، قد تكون -أيضاً- متفقة مع نموذج أعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وتحديدًا، فإن مثل هذه المبيعات قد تكون متفقة مع نموذج الأعمال الذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية إذا كانت تلك المبيعات غير متكررة (حتى ولو كانت كبيرة في قيمتها) أو ليست كبيرة في قيمتها سواء بشكل منفرد أو في مجموعها (حتى ولو كانت متكررة). وإذا حدث أكثر مما يمكن اعتباره عددًا غير متكرر من مثل

هذه المبيعات من المحفظة وكانت تلك المبيعات أكثر مما يمكن اعتباره ليس كبيراً في قيمته (سواء بشكل منفرد أو في مجموعها)، فإنه يلزم المنشأة تقييم ما إذا كانت مثل تلك المبيعات متفقة مع أو كان ذلك النشاط خاضعاً لاختيار المنشأة، فإن ذلك غير ذي صلة بهذا التقييم. إن الزيادة في تكرار أو قيمة المبيعات في فترة معينة لا يتعارض بالضرورة مع هدف الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، إذا كانت المنشأة تستطيع توضيح أسباب تلك المبيعات وتوفير دليل على السبب الذي يجعل تلك المبيعات لا تعكس تغيراً في نموذج أعمال المنشأة. إضافة لذلك، فإن المبيعات قد تكون متفقة مع الهدف من الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية إذا حدثت المبيعات في تاريخ قريب من استحقاق الأصول المالية وكانت المتحصلات من المبيعات تقارب المحصل من التدفقات النقدية التعاقدية المتبقية.

ب ٤، ١، ٤ فيما يلي أمثلة على متى يكون هدف نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. ولا تُعد هذه القائمة من الأمثلة شاملة. علاوة على ذلك، ليس القصد من الأمثلة هو مناقشة جميع العوامل التي قد تكون ذات صلة بتقييم نموذج أعمال المنشأة ولا تحديد الأهمية النسبية للعوامل.

التحليل	مثال
<p>مع أن المنشأة تأخذ في الحسبان، من بين معلومات أخرى، القيم العادلة للأصول المالية من منظور السيولة (أي مبلغ النقد الذي يتم تحقيقه إذا احتاجت المنشأة إلى بيع أصول)، إلا أن هدف المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. ولا تتعارض المبيعات مع ذلك الهدف إذا كانت استجابة لزيادة في المخاطر الائتمانية للأصول، على سبيل المثال، إذا لم تعد الأصول تستوفي ضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة للمنشأة. لا تتعارض -أيضاً- المبيعات غير المتكررة التي تنتج عن احتياجات التمويل غير المتوقعة (مثل في تصور حالة ضغط) مع ذلك الهدف، حتى ولو كانت مثل تلك المبيعات كبيرة في قيمتها.</p>	<p>مثال ١</p> <p>إذا كانت المنشأة تحتفظ باستثمارات من أجل تحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية. وكانت احتياجات تمويل المنشأة يمكن توقعها وتناظر تاريخ استحقاق أصولها المالية مع احتياجات تمويل المنشأة المقدرة. وكانت المنشأة تقوم بأنشطة إدارة المخاطر الائتمانية بهدف تقليل الخسائر الائتمانية. وفي السابق، كانت تحدث المبيعات -عادة- عندما تزيد المخاطر الائتمانية للأصول بحيث لم تعد الأصول تستوفي ضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة للشركة بالإضافة إلى ذلك، قد حدثت مبيعات غير متكررة نتيجة لاحتياجات تمويل غير المتوقعة. تركز التقارير المرفوعة إلى كبار موظفي الإدارة على الجودة الائتمانية للأصول المالية والعائد التعاقدية - أيضاً- بمناخ القيم العادلة للأصول المالية من بين معلومات أخرى.</p>

<p>هدف نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.</p> <p>حيث ينطبق التحليل نفسه حتى ولو لم تكن المنشأة تتوقع أن تستلم جميع التدفقات النقدية التعاقدية (مثال أن تكون بعض الأصول المالية مضمحلة ائتمانياً عند الاعتراف الأولي).</p> <p>علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن المنشأة تدخل في مشتقات لتعديل التدفقات النقدية للمحفظة لا يغير في حد ذاته نموذج أعمال المنشأة.</p>	<p>مثال ٢</p> <p>نموذج أعمال المنشأة هو شراء محافظ من الأصول المالية، مثل القروض. قد، وقد لا تشمل تلك المحافظ اصولاً مالية مضمحلة ائتمانياً.</p> <p>إذا لم يكن سداد القروض يتم في وقته المحدد، فإن المنشأة تحاول تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية من خلال وسائل متنوعة - على سبيل المثال-، بالاتصال بالمدين بالبريد، أو الهاتف أو طرق أخرى. وهدف المنشأة هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا تدير المنشأة أيّاً من القروض في هذه المحفظة بهدف تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيعها.</p> <p>في بعض الحالات، تدخل المنشأة في مبادلات معدل الفائدة لتغيير معدل الفائدة على أصول مالية معينة ضمن المحفظة من معدل فائدة عائم إلى معدل فائدة ثابت.</p>
<p>استحدثت المجموعة المجموعة القروض بهدف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.</p> <p>وبالرغم من ذلك، للمنشأة المستحدثة هدف تحقيق تدفقات نقدية من محفظة القروض ببيع القروض إلى كيان التوريق، لذا ولأغراض قوائمها المالية المستقلة لا تعتبر أنها تدير هذه المحفظة لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.</p>	<p>مثال ٣</p> <p>لدى منشأة نموذج أعمال هدفه استحداث قروض للعملاء وبيع تلك القروض لاحقاً إلى كيان للتوريق. يقوم كيان التوريق بإصدار أدوات إلى المستثمرين.</p> <p>تسيطر المنشأة المستحدثة على كيان التوريق وعليه فإنها تقوم بتجميعه.</p> <p>يقوم كيان التورية بتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من القروض ويمررها إلى مستثمريها.</p> <p>يفترض لأغراض هذا المثال أن القروض يستمر الاعتراف بها في قائمة المركز المالي المجموعة لأنه لا يتم استبعادها من الدفاتر من قبل كيان التوريق.</p>
<p>هدف نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.</p> <p>التحليل لا يتغير حتى ولو أنه خلال تصور سابق لحالة ضغط كانت المنشأة</p>	<p>مثال ٤</p> <p>منشأة مالية تحنفظ بأصول مالية للوفاء بالاحتياجات من السيولة في تصور "حالة ضغط" (مثل الاندفاع لسحب الودائع من</p>

<p>تقوم بمبيعات كبيرة في القيمة للوفاء باحتياجاتها من السيولة. وبالمثل، فإن نشاط المبيعات المتكررة غير الكبيرة في القيمة لا يتعارض مع الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. في المقابل، إذا كانت المنشأة تحتفظ بأصول مالية للوفاء باحتياجاتها اليومية من مبيعات متكررة كبيرة في القيمة، فإن هدف نموذج أعمال المنشأة لا يكون الاحتفاظ بأصول مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وبالمثل، إذا كانت المنشأة مطالبة من قبل الجهة التنظيمية لها ببيع أصول مالية بشكل روتيني لتوفير دليل على أن الأصول تتمتع بدرجة سيولة مناسبة، وأن قيمة الأصول المباعة كبيرة، فإن نموذج أعمال المنشأة لا يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وسواء كان هناك طرف ثالث يفرض متطلباً ببيع الأصول المالية، أو كان ذلك النشاط يخضع لاختيار المنشأة، فإن ذلك لا يُعد ذا صلة بالتحليل.</p>	<p>البنوك). المنشأة لا تتوقع بيع هذه الأصول إلا في مثل هذه التصورات. تراقب المنشأة الجودة الائتمانية للأصول المالية وهدفها من إدارة الأصول المالية هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. تقوم المنشأة بتقييم أداء الأصول على أساس إيراد الفائدة المكتسب والخسائر الائتمانية المحققة. وبالرغم من ذلك، المنشأة تراقب -أيضاً- القيمة العادلة للأصول المالية من منظور السيولة لضمان أن مبلغ النقد الذي يتم تحقيقه إذا احتاجت المنشأة إلى بيع الأصول في تصور حالة ضغط كافي للوفاء باحتياجات المنشأة من السيولة. تقوم المنشأة دورياً بمبيعات ليست كبيرة في القيمة لتوفير دليل على السيولة.</p>
---	---

نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية

ب ٤, ١, ٤ أ
 قد تحتفظ منشأة بأصول مالية ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. في هذا النوع من نموذج الأعمال، فإن كبار موظفي إدارة المنشأة اتخذوا قراراً بأن كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال. وهناك أهداف عديدة قد تكون متفقة مع هذا النوع من نموذج الأعمال. على سبيل المثال، فإن هدف نموذج الأعمال قد يكون إدارة الاحتياجات اليومية من السيولة، للمحافظة على وضع عائد فائدة معين أو لمطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمولها تلك الأصول. ولتحقيق مثل هذا الهدف، فإن المنشأة تقوم بكل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

ب٤,١,٤ ب بالمقارنة مع نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فإن نموذج الأعمال هذا ينطوي -عادة على تكرار وقيمة أكبر للمبيعات. وذلك لأن بيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال بدلاً من أن يكون -فقط- عرضياً بالنسبة له. وبالرغم من ذلك، ليس هناك حد لتكرار أو قيمة المبيعات التي يجب أن تحدث ضمن نموذج الأعمال هذا نظراً لأن كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدفه.

ب٤,١,٤ ج فيما يلي أمثلة على متى يمكن تحقيق هدف نموذج أعمال المنشأة من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. ولا تُعد هذه القائمة من الأمثلة شاملة. علاوة على ذلك، فإن الأمثلة ليس القصد منها بيان جميع العوامل التي قد تكون ذات صلة بتقييم نموذج أعمال المنشأة وليس القصد منها تحديد الأهمية النسبية للعوامل.

التحليل	مثال
<p>هدف نموذج الأعمال يتم تحقيقه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. ستتخذ المنشأة قرارات على أساس مستمر بشأن ما إذا كان تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية سيؤدي إلى تعظيم العائد على المحفظة إلى حين نشوء الحاجة للنقد المستثمر.</p> <p>في المقابل، افترض ان المنشأة تتوقع تدفقاً نقدياً في خمس سنوات التمويل إنفاق رأسمالي وتستثمر النقد الزائد في أصول مالية قصيرة الأجل. عند استحقاق الاستثمار، تعيد المنشأة استثمار النقد في أصول مالية جديدة قصيرة الأجل. تبقى المنشأة على هذه الاستراتيجية إلى حين الحاجة للأموال، وفي هذا الوقت تستخدم المنشأة المتحصلات من الأصول المالية التي بلغت موعد الاستحقاق لتمويل الإنفاق الرأسمالي -المبيعات فقط- التي تكون غير كبيرة في القيمة التي تحدث قبل الاستحقاق (ما لم تكن هناك زيادة في المخاطر الائتمانية). إن الهدف من نموذج الأعمال المقابل هذا هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.</p>	<p>مثال ٥</p> <p>تتوقع المنشأة إنفاقاً رأسمالياً في غضون سنوات قليلة. وتستثمر المنشأة ما لديها من نقد زائد في أصول مالية قصيرة وطويلة الأجل بحيث تستطيع تمويل الإنفاق عندما تنشأ الحاجة. والعديد من الأصول المالية يكون لها أعمار تعاقدية تتجاوز الفترة الاستثمارية المتوقعة للمنشأة.</p> <p>ستحفظ المنشأة بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم تعويض المدراء المسؤولين عن المحفظة بالاستناد إلى إجمالي العائد الذي تحققه المحفظة.</p>

<p>هدف نموذج الأعمال هو تعظيم العائد على المحفظة للوفاء بالاحتياجات اليومية من السيولة وتحقق المنشأة ذلك الهدف من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وبعبارة أخرى، فإن كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال.</p>	<p>مثال ٦ مؤسسة مالية تحتفظ بأصول مالية للوفاء باحتياجاتها اليومية من السيولة. تعمل المنشأة على تدنية تكاليف إدارة احتياجاتها من السيولة تلك ولذا هي تدبر -بشكل نشط- العائد على المحفظة. يتكون ذلك العائد من تحصيل الدفعات التعاقدية وكذلك المكاسب والخسائر من بيع الأصول المالية. ونتيجة لذلك، فإن المنشأة تحتفظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وتبيع الأصول المالية لإعادة استثمارها في أصول مالية تحقق عائداً أعلى أو لمطابقة أمد التزاماتها بشكل أفضل. في السابق، نتج عن هذه الاستراتيجية نشاط مبيعات متكررة وكانت مثل تلك المبيعات كبيرة في القيمة. من المتوقع استمرار هذا النشاط في المستقبل.</p>
<p>الهدف من نموذج الأعمال هو تمويل التزامات عقود التأمين. لتحقيق هذا الهدف، فإن المنشأة تحصل التدفقات النقدية التعاقدية حال استحقاقها وتبيع الأصول المالية لتبقي على الوضع المرغوب لمحفظة الأصول. وعليه فإن كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال.</p>	<p>مثال ٧ يحتفظ مؤمن بأصول مالية لتمويل التزامات عقود التأمين. يستخدم المؤمن المتحصلات من الأصول المالية لتسوية التزامات عقود التأمين حال استحقاقها. ولضمان كفاية التدفقات النقدية التعاقدية من الأصول المالية لتسوية تلك الالتزامات؛ فإن المؤمن يباشر نشاط شراء وبيع كبير على أساس منتظم لإعادة موازنة محفظته من الأصول وللوفاء باحتياجات التدفقات النقدية حال نشوئها.</p>

نماذج أعمال أخرى

ب ٤, ١, ٥ يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا لم يكن يحتفظ بها ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية (ولكن راجع أيضاً الفقرة "٥, ٧, ٥"). إن نموذج الأعمال الذي ينتج عنه القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هو النموذج الذي تدير فيه المنشأة الأصول المالية بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول. تتخذ المنشأة القرارات بالاستناد إلى القيم العادلة للأصول وتدير الأصول لتحقيق تلك القيم العادلة. في هذه الحالة، فإن هدف المنشأة ينتج عنه -عادة- شراء وبيع نشط. وحتى لو كانت المنشأة ستحصل التدفقات النقدية التعاقدية أثناء احتفاظها بالأصول المالية، فإن هدف مثل نموذج الأعمال هذا لا يتم تحقيقه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وهذا نظراً لأن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لا يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال، ولكنه عرضي بالنسبة له.

ب ٤, ١, ٦ المحفظة من الأصول المالية التي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة (كما هو موضح في الفقرة "٢, ٢, ٤(ب)") ليست محتفظاً بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وليست محتفظاً بها لكل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. تركز المنشأة في الأساس على معلومات القيمة العادلة وتستخدم تلك المعلومات لتقييم أداء الأصول ولاتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المحفظة من الأصول المالية التي تستوفي تعريف محتفظ بها للمتاجرة لا تُعد محتفظاً بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو محتفظاً بها لكل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. في حالة مثل هذه المحافظ، فإن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية يكون عرضياً -فقط- بالنسبة لتحقيق هدف نموذج الأعمال. وبناء على ذلك، فإن مثل هذه المحافظ من الأصول يجب أن يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

التدفقات النقدية التعاقدية التي هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

ب ٤, ١, ٧ تتطلب الفقرة "١, ١, ٤(ب)" من المنشأة تبويب أصل مالي على أساس خصائص تدفقاته النقدية التعاقدية إذا كان الأصل المالي يحتفظ به ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، ما لم تنطبق الفقرة "٥, ١, ٤". وللقيام بذلك، فإن الشرط الوارد في الفقرتين "٢, ١, ٤(ب)" و"٢, ١, ٤(ب)" يتطلب من المنشأة تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ب ١٧, ١, ٤ أ التدفقات النقدية التعاقدية التي هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم تتفق مع ترتيب إقراض أساسي. في ترتيب إقراض أساسي، فإن الفائدة تكون مقابل القيمة الزمنية للنقود (راجع الفقرات من "ب ١٩, ١, ٤" إلى "ب ٩, ١, ٤ هـ") ومقابل المخاطر الائتمانية هما -عادة- أكثر عناصر الفائدة أهمية. وبالرغم من ذلك، في مثل هذا الترتيب، فإن الفائدة قد تتضمن أيضاً مقابل مخاطر إقراض أساسية أخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة) والتكاليف (على سبيل المثال التكاليف الإدارية) المرتبطة بالاحتفاظ بالأصول المالية لفترة معينة من الزمن. بالإضافة إلى ذلك، قد تتضمن الفائدة -أيضاً- هامش ربح متفق مع ترتيب الإقراض الأساسي. وفي الظروف الاقتصادية الغير عادية، فإن الفائدة يمكن أن تكون مسالبة إذا كان حامل الأصل المالي، على سبيل المثال، يدفع إما صراحة أو ضمناً مقابل إيداع أمواله لفترة معينة من الوقت (وكانت الأتعاب تتجاوز المقابل الذي يتسلمه حامل الأصل المالي مقابل القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر الائتمانية ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساس الأخرى). وبالرغم من ذلك، فإن الشروط التعاقدية التي تحدث خطر التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المتعلقة بترتيب إقراض أساسي، مثل خطر التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا ينشأ عنها تدفقات نقدية تعاقدية تعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ويمكن أن يكون أصل مالي تم استحدثه أو شراؤه ترتيب إقراض أساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

ب ٧, ١, ٤ ب وفقاً للفقرة "٣, ١, ٤ (أ)", فإن المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. وبالرغم من ذلك، فإن ذلك المبلغ الأصلي قد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك دفعات سداد من أصل المبلغ). يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم للعملة المقوم بها الأصل المالي. الرفع المالي هي خاصية التدفق النقدي التعاقدية لبعض الأصول المالية. يزيد الرفع المالي من تقلب التدفقات النقدية التعاقدية ونتيجة لذلك لا يكون لديها الخصائص الاقتصادية للفائدة. يُعد الخيار القائم بذاته والعقود الآجلة وعقود المبادلات أمثلة للأصول المالية التي تنطوي على مثل هذا الرفع المالي. وعليه، فإن مثل هذه العقود لا تستوفي الشرط الوارد في الفقرتين "٢, ١, ٤ (ب)" و "٢, ١, ٤ (أ)" ولا يمكن قياسها -لاحقاً- بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

مقابل القيمة الزمنية للنقود

ب ١٩, ١, ٤ أ القيمة الزمنية للنقود هي عنصر الفائدة الذي يقدم عوضاً مقابل -فقط- مرور الوقت. أي أن عنصر القيمة الزمنية للنقود لا يقدم عوضاً مقابل المخاطر أو التكاليف الأخرى المرتبطة بالاحتفاظ بالأصل المالي. ولتقييم ما إذا كان العنصر يقدم عوضاً مقابل -فقط- مرور الوقت، فإن المنشأة تستخدم الاجتهاد وتأخذ في الحسبان العوامل

ذات الصلة مثل العملة المُقوم بها الأصل المالي والفترة التي يتم تحديد معدل الفائدة لها.

ب ٩, ١, ٤ وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات، قد يتم تعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود. وتكون هذه هي الحالة، على سبيل المثال، إذا كان يتم إعادة تخصيص معدل الفائدة للأصل المالي دورياً ولكن تكرار إعادة التخصيص هذا لا يطابق فترة معدل الفائدة (على سبيل المثال، إعادة تخصيص معدل كل شهر إلى معدل سنة واحدة) أو إذا كان معدل الفائدة لأصل مالي يتم إعادة تخصيصه دورياً إلى متوسط معدلات فائدة معينة قصيرة وطويلة الأجل. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المنشأة تقييم التعديل لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وفي بعض الحالات، فإن المنشأة قد يكون باستطاعتها القيام بذلك التحديد عن طريق إجراء تقييم نوعي لعنصر القيمة الزمنية للنقود في حين، في حالات أخرى، قد يكون من الضروري إجراء تقييم كمي.

ب ٩, ١, ٤ ج عند تقييم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل، يكون الهدف هو تحديد كيف يمكن أن تختلف التدفقات النقدية التعاقدية (غير المخصومة) عن التدفقات النقدية (غير المخصومة) التي تنشأ إذا لم يتم تعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود (التدفقات النقدية القياسية). على سبيل المثال، إذا كان الأصل المالي محل التقييم يتضمن معدل فائدة متغير يتم إعادة تخصيصه كل شهر إلى معدل فائدة سنة واحدة، فإن المنشأة تقارن ذلك الأصل المالي بأداة مالية لها شروط تعاقدية مماثلة ومخاطر ائتمانية مماثلة باستثناء أن معدل الفائدة المتغير يتم إعادة تخصيصه -شهرياً- إلى معدل فائدة شهر واحد. وإذا كان من الممكن أن ينتج عن عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل تدفقات نقدية تعاقدية (غير مخصومة) تختلف -بشكل كبير- عن التدفقات النقدية (غير المخصومة) القياسية، فإن الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرتين من "٢, ١, ٤ (ب)" إلى "٢, ١, ٤ (ب)". وللقيام بذلك التحديد، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان أثر عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل في كل فترة تقرير، وبشكل مجمع على مدار فترة عمر الأداة المالية. ولا يُعد سبب تخصيص معدل الفائدة على هذا النحو ذا صلة بالتحليل. وإذا اتضح، بقليل من التحليل أو بدون، ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية (غير المخصومة) من الأصل المالي محل التقييم يمكن (أو لا يمكن) أن تكون مختلفة -بشكل كبير- عن التدفقات النقدية القياسية (غير المخصومة)، فإنه لا يلزم المنشأة إجراء تقييم مفصل.

ب ٩, ١, ٤ د عند تقييم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان العوامل التي يمكن أن تؤثر في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية. على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة تقوم بتقييم سند له أجل خمس سنوات وكان يتم إعادة تخصيص معدل الفائدة المتغير كل ستة أشهر إلى معدل خمس سنوات، فإن المنشأة لا تستطيع أن تخلص إلى أن التدفقات النقدية التعاقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لمجرد أن منحى معدل الفائدة في وقت التقييم يكون هو المنحى الذي لا يكون فيه الفرق بين معدل فائدة خمس سنوات

ومعدل فائدة ستة أشهر كبيراً. وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة -أيضاً- الأخذ في الحسبان ما إذا كانت العلاقة بين معدل فائدة خمس سنوات ومعدل فائدة ستة أشهر يمكن أن تتغير على مدار فترة عمر الأداة بحيث تختلف التدفقات النقدية (غير المخصومة) التعاقدية على مدار فترة عمر الأداة -بشكل كبير- عن التدفقات النقدية القياسية (غير المخصومة). وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان -فقط- التصورات الممكنة -بشكل معقول- بدلاً من كل تصور ممكن. وإذا خلصت المنشأة إلى أن التدفقات النقدية التعاقدية (غير المخصومة) قد تكون مختلفة -بشكل كبير- عن التدفقات النقدية القياسية (غير المخصومة)، فإن الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرتين "ب" ٢,١,٤ و "أ" ٢,١,٤" ولذلك لا يمكن قياسه بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ب ٩,١,٤ هـ تحدد الحكومة أو السلطة التنظيمية في بعض البلاد معدلات الفائدة. على سبيل المثال، فإن تنظيم الحكومة لمعدلات الفائدة قد يكون جزءاً من سياسة واسعة للاقتصاد الكلي أو قد يكون تم إقرارها لتشجيع المنتجات على الاستثمار في قطاع معين من الاقتصاد. وفي بعض هذه الحالات، لا يكون هدف عنصر القيمة الزمنية للنقود -فقط- تقديم عوض مقابل مرور الوقت. ومع ذلك، وبالرغم من الفقرات من "ب" ٩,١,٤ إلى "ب" ٩,١,٤ د، يجب أن ينظر إلى معدل الفائدة المنظم على أنه يمثل عنصر القيمة الزمنية للنقود الغرض تطبيق الشرط الوارد في الفقرتين من "ب" ٢,١,٤ إلى "أ" ٢,١,٤" إذا كان معدل الفائدة المنظم ذلك يقدم عوضاً ينفق -بشكل عام - مع مرور الوقت ولا يحدث تعرضاً للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون غير متفقة مع ترتيب إقراض أساسي.

الشروط التعاقدية التي تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية

ب ١٠,١,٤ إذا كان الأصل المالي يتضمن شرطاً تعاقدياً قد يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية (على سبيل المثال، إذا كان الأصل يمكن دفعه مقدماً قبل الاستحقاق أو كان بالإمكان تمديد أجله)، فيجب على المنشأة تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية التي يمكن أن تنشأ على مدار فترة عمر الأداة يسبب ذلك الأجل التعاقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وللقيام بذلك التحديد، يجب على المنشأة تقييم التدفقات النقدية التعاقدية التي قد تنشأ قبل وبعد التغيير في التدفقات النقدية التعاقدية. وقد يلزم المنشأة -أيضاً- تقييم طبيعة أي حدث محتمل (أي المحرك) الذي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية. وفي حين أن طبيعة الحدث المحتمل -في حد ذاتها- ليست عاملاً حاسماً في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، إلا أنها يمكن أن تكون مؤشراً. على سبيل المثال، قارن أداة مالية لها معدل فائدة تمت إعادة تخصيصه إلى معدل أعلى إذا لم يسدد المدين عدداً معيناً من الدفعات لأداة مالية لها معدل فائدة تم إعادة تخصيصه إلى معدل أعلى إذا وصل الرقم القياسي لحقوق ملكية محددة إلى مستوى معين. الأكثر احتمالاً في الحالة الأولى هو أن التدفقات النقدية التعاقدية على مدار عمر الأداة ستكون -فقط- دفعات من المبلغ

الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بسبب العلاقة بين الدفعات غير المسددة والزيادة في المخاطر الائتمانية (راجع أيضاً الفقرة "ب" ١٨, ١, ٤).
ب ١١, ١, ٤ فيما يلي أمثلة للشروط التعاقدية التي ينتج عنها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم:

(أ) معدل فائدة متغير يتكون من مقابل القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة (يمكن تحديد مقابل المخاطر الائتمانية عند الاعتراف الأولي فقط وعليه يمكن أن يكون ثابتاً) ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، إضافة إلى هامش ربح.

(ب) شرط تعاقدى يسمح للمصدر (أي المدين) بأن يسدد أداة دين مقدماً أو يسمح لحاملها (أي الدائن) بإعادة أداة الدين إلى المصدر قبل الاستحقاق ويعبر المبلغ المدفوع مقدماً إلى حد كبير ما يقارب المبالغ غير المدفوعة من أصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ القائم، الذي قد يشمل تعويضاً معقولاً مقابل الإنهاء المبكر للعقد.

(ج) شرط تعاقدى يسمح للمصدر أو حامل الأداة بتمديد الأجل التعاقدى لأداة دين (أي خيار تمديد) وينتج عن شروط خيار التمديد تدفقات نقدية تعاقدية خلال فترة التمديد تكون فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، الذي قد يتضمن تعويضاً إضافياً معقولاً مقابل تمديد العقد.

ب ١٢, ١, ٤ بالرغم من الفقرة "ب" ١٠, ١, ٤، فإن الأصل المالي الذي خلاف ذلك يستوفي الشرط الوارد في الفقرتين "ب" ٢, ١, ٤ و"ب" ٢, ١, ٤ (أ) ولكنه لا يستوفي الشرط فقط- نتيجة شرط تعاقدى يسمح للمصدر (أو يتطلب منه) دفع أداة دين مقدماً أو يسمح لحامل الأداة (أو يتطلب منه) إعادة أداة الدين إلى المصدر قبل أن يكون الاستحقاق مؤهلاً للقياس بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (وهو ما يخضع لاستيفاء الشرط الوارد في الفقرة "ب" ٢, ١, ٤ (أ) أو الشرط الوارد في الفقرة "ب" ٢, ١, ٤ (أ) إذا:

(أ) كانت المنشأة قد قامت باقتناء أو استحداث الأصل المالي بعلاوة أو خصم على المبلغ الاسمي التعاقدى.

(ب) كان مبلغ الدفعة المدفوعة مقدماً يمثل ما يقارب المبلغ الاسمي التعاقدى والفائدة التعاقدية (لكن غير المدفوعة) المستحقة، الذي قد يتضمن تعويضاً معقولاً مقابل الإنهاء المبكر للعقد.

(ج) كانت القيمة العادلة لميزة الدفع مقدماً عند قيام المنشأة بالاعتراف الأولي للأصل المالي ليست كبيرة.

ب ١٢, ١, ٤ لأغراض تطبيق الفقرات "ب" ١١, ١, ٤ و"ب" ١٢, ١, ٤، بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يسبب الإنهاء المبكر للعقد، يمكن لطرف سداد أو استلام تعويض معقول عن هذا الإنهاء المبكر. على سبيل المثال، يمكن لطرف أن يسدد أو يستلم تعويض معقول عندما يختار الإنهاء المبكر للعقد (أو بخلاف ذلك يتسبب في وقوع الإنهاء المبكر).

ب ١٣,١,٤ توضح الأمثلة التالية التدفقات النقدية التعاقدية التي تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ولا تُعد قائمة الأمثلة هذه شاملة.

التحليل	أداة
<p>التدفقات النقدية التعاقدية هي -فقط- الدفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وربط الدفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بمستوى مؤشر تضخم غير مرفوع مالياً يعيد تخصيص القيمة الزمنية للنقود إلى المستوى الحالي. وبعبارة أخرى، فإن معدل الفائدة على الأدوات يعكس الفائدة "الحقيقية". وعليه، تُعد مبالغ الفائدة عوضاً مقابل القيمة الزمنية للنقود على المبلغ الأصلي القائم. وبالرغم من ذلك، إذا كان قد تم ربط دفعات الفائدة بمؤشر متغير آخر مثل أداء المدين (مثلاً صافي دخل المدين) أو بمؤشر حقوق ملكية، فإن التدفقات النقدية التعاقدية لا تُعد دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (ما لم ينتج عن الربط بنتائج أداء المدين تعديل يعوض - فقط- حامل الأداة مقابل التغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة، بحيث تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي - فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة). وذلك لأن التدفقات النقدية التعاقدية تعكس عائداً لا يتفق مع ترتيب إقراض أساسي (راجع الفقرة "ب ١٣,١,٤").</p>	<p>الأداة أ الأداة أ هي سند له تاريخ استحقاق معلن، ويتم ربط الدفعات من المبلغ الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بمؤشر تضخم العملة التي تم بها إصدار الأداة. الربط بالتضخم لم يتم رفعه مالياً والمبلغ الأصلي محمي.</p>
<p>التدفقات النقدية التعاقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم طالما أن الفائدة المدفوعة على مدى عمر الأداة</p>	<p>الأداة ب الأداة ب هي أداة بمعدل فائدة متغير لها تاريخ سداد محدد وتسمح شروطها للمقترض باختيار معدل</p>

التحليل	أداة
<p>تعكس عوضاً مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالأداة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساس الأخرى، إضافة إلى هامش ربح (راجع الفقرة "٤, ١, ٧ أ"). ولا تؤدي حقيقة أن معدل الفائدة المستخدم في الإقراض بين بنوك لندن تتم إعادة تخصيصه خلال فترة عمر الأداة إلى عدم تأهيل الأداة.</p> <p>وبالرغم من ذلك، إذا كان باستطاعة المقترض اختيار دفع معدل فائدة لشهر واحد تتم إعادة تخصيصه كل ثلاثة أشهر، فإن معدل الفائدة تتم إعادة تخصيصه بتكرار لا يطابق فترة معدل الفائدة. وتبعاً لذلك، فإن عنصر القيمة الزمنية للنقود يتم تعديله. وبالمثل، فإذا كان للأداة معدل فائدة تعاقدية يستند إلى أجل يمكن أن يتجاوز الفترة المتبقية من عمر الأداة (على سبيل المثال، إذا كانت أداة باجل استحقاق خمس سنوات تدفع معدلاً متغيراً يتم إعادة تخصيصه دورياً ولكنه يعكس -دائماً- أجل استحقاق خمس سنوات)، فإن عنصر القيمة الزمنية للنقود يتم تعديله. وذلك لأن الفائدة واجبة السداد في كل فترة تكون غير مربوطة بفترة الفائدة. في مثل هذا الحالات، يجب على المنشأة تقييم التدفقات النقدية التعاقدية -نوعياً وكمياً- مقابل تلك التي على أداة من جميع النواحي، باستثناء أن معدل الفائدة يطابق فترة لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة</p>	<p>الفائدة السوقي على أساس مستمر. على سبيل المثال، يستطيع المقترض، في كل تاريخ لإعادة تخصيص معدل الفائدة، اختيار دفع معدل الفائدة لثلاثة أشهر، المستخدم في الإقراض بين بنوك لندن لأجل مدته ثلاثة أشهر أو معدل الفائدة لشهر واحد المستخدم في الإقراض بين بنوك لندن لأجل مدته شهر واحد.</p>

التحليل	أداة
<p>على المبلغ الأصلي القائم. (ولكن راجع الفقرة "ب ١، ٤، ٩ هـ" للإرشادات بشأن معدلات الفائدة المنظمة). على سبيل المثال، عند تقييم سند بأجل خمس سنوات يدفع معدل فائدة متغير تتم إعادة تخصيصه كل ستة أشهر ولكنه يعكس -دائماً- أجل استحقاق خمس سنوات، فإن المنشأة تأخذ في الحسبان التدفقات النقدية التعاقدية على أداة تتم إعادة تخصيصها كل ستة أشهر إلى معدل فائدة لستة أشهر ولكنها بخلاف ذلك مماثلة.</p> <p>وينطبق نفس التحليل إذا كان المقترض يستطيع الاختيار ما بين معدلات فائدة متنوعة معلن عنها من قبل المقرض (مثلاً يستطيع المقرض الاختيار ما بين معدل الفائدة المتغير لشهر واحد المعلن عنه من قبل المقرض ومعدل الفائدة المتغير لثلاثة أشهر المعلن عنه من قبل المقرض).</p>	
<p>التدفقات النقدية التعاقدية لكل من:</p> <p>(أ) الأداة التي لديها معدل فائدة ثابت</p> <p>(ب) الأداة التي لديها معدل فائدة متغير</p> <p>تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم طالما أن الفائدة تعكس مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأداة خلال أجل الأداة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، إضافة إلى هامش ربح. (راجع الفقرة "ب ١، ٤، ٧ أ").</p>	<p>الأداة ج</p> <p>هي سند له تاريخ استحقاق معلن وتدفع معدل فائدة سوقي متغير. ومعدل الفائدة المتغير ذلك له حد أقصى.</p>

التحليل	أداة
<p>وتبعاً لذلك، فإن الأداة التي تمثل مزيج من (أ) و(ب) (مثل سند بمعدل فائدة له حد أقصى) يمكن أن يكون لها تدفقات نقدية تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. إن مثل هذا الشرط التعااقدي قد يقلص من تغيير التدفق النقدي من خلال تخصيص حد لمعدل الفائدة المتغير (على سبيل المثال، حد أقصى أو حد أدنى لمعدل الفائدة) أو قد يزيد من تغيير التدفق النقدي نظراً لأن المعدل الثابت يصبح متغيراً.</p>	
<p>حقيقة أن القرض مع حق الرجوع الكامل مؤمن بضمان لا تؤثر -في حد ذاتها- في تحليل ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.</p>	<p>الأداة د الأداة د هي قرض مع حق الرجوع الكامل ومؤمن بضمان.</p>
<p>يحلل حامل الأداة الشروط التعاقدية للأداة المالية لتحديد ما إذا كان ينشأ عنها تدفقات نقدية تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وبالتالي فهي تتفق مع ترتيب إقراض أساسي. لن يأخذ هذا التحليل في الحسبان المدفوعات التي تنشأ -فقط- نتيجة لصلاحيّة السلطة الرقابية فرض خسائر على حامل الأداة هـ وذلك لأن تلك الصلاحيّة والدفعات الناتجة ليست شروطاً تعاقدية للأداة المالية. في المقابل، فإن التدفقات النقدية التعاقدية لن تكون -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم إذا كانت الشروط التعاقدية للأداة المالية تسمح للمصدر</p>	<p>الأداة هـ تم إصدار الأداة هـ من قبل بنك يخضع لرقابة إشرافية ولها تاريخ استحقاق معن. تدفع الأداة معدل فائدة ثابت وجميع التدفقات النقدية التعاقدية ليست اختيارية. وبالرغم من ذلك، يخضع المصدر لتشريع يسمح أو يتطلب من سلطة رقابية أن تفرض خسائر على حملة أدوات معينة، بما في ذلك الأداة هـ في حالات معينة. على سبيل المثال، فإن للسلطة الرقابية صلاحية تخفيض المبلغ الاسمي للأداة هـ أو تحويلها إلى عدد ثابت من الأسهم المعتادة للمصدر إذا ما قررت السلطة الرقابية أن المصدر لديه صعوبات مالية شديدة، وأنه بحاجة إلى رأس</p>

أداة	التحليل
مال نظامي إضافي أو قررت أنه "مخالف".	أو لمنشأة أخرى أو تتطلب منه أو منها فرض خسائر على حامل الأداة (مثلاً تخفيض المبلغ الاسمي أو تحويل الأداة إلى عدد ثابت من الأسهم المعتادة للمصدر) طالما أن تلك الشروط التعاقدية حقيقية، حتى ولو كان ترجيح فرض مثل هذه الخسائر بعيداً.

ب ١٤,١,٤ توضح الأمثلة التالية التدفقات النقدية التعاقدية التي هي ليست -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وقائمة الأمثلة هذه ليست شاملة.

أداة	التحليل
الأداة (و) الأداة (و) هي سند قابل للتحويل إلى عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية المصدر.	يحلل حامل الأداة السند القابل للتحويل في مجمله. التدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لأنها تعكس عائداً لا يتفق مع ترتيب إقراض أساسي (راجع الفقرة "ب ١٤,١,٧")؛ أي أن العائد مربوط بقيمة حقوق ملكية المصدر.
الأداة ز الأداة ز هي قرض يدفع معدل فائدة عكسي حر (أي أن معدل الفائدة له علاقة عكسية بمعدلات الفائدة في السوق).	التدفقات النقدية التعاقدية ليست -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. لا تُعد مبالغ الفائدة عوضاً مقابل القيمة الزمنية (السوق) للنقود على المبلغ الأصلي القائم.
الأداة ح الأداة ح هي أداة ليس لها تاريخ استحقاق ولكن يمكن للمصدر استدعاء الأداة في أي وقت من الأوقات ودفع المبلغ الاسمي لحامل الأداة زائداً الفائدة المستحقة الواجبة. الأداة ح تدفع معدل فائدة السوق ولكن دفع الفائدة لا يمكن أن يتم ما لم	التدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وذلك لأن المصدر قد يكون مطالباً بتأجيل دفعات الفائدة ولا تستحق فائدة إضافية على مبالغ الفائدة الإضافية تلك. ونتيجة لذلك، فإن مبالغ الفائدة لا تُعد عوضاً مقابل القيمة الزمنية للنقود على المبلغ الأصلي القائم.

يكن المصدر قادراً على البقاء مُوسيراً
-مباشرة- بعد الدفع.
لا تستحق فائدة إضافية على الفائدة
المؤجلة.

وإذا استحققت فائدة على المبالغ
المؤجلة، فإن التدفقات النقدية التعاقدية
يمكن أن تكون دفعات من المبلغ
الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي
القائم.

إن حقيقة أن الأداة ح هي أداة ليس
لها تاريخ استحقاق لا تعني -في حد
ذاتها- أن التدفقات النقدية التعاقدية
ليست دفعات من المبلغ الأصلي
والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. في
الواقع، للأداة التي ليس لها تاريخ
استحقاق خيارات تمديد مستمرة
(متعددة). ومثل هذه الخيارات قد ينتج
عنها تدفقات نقدية تعاقدية تكون
دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة
على المبلغ الأصلي القائم إذا كانت
دفعات الفائدة إلزامية ويجب دفعها
بشكل دائم.

كما وأن حقيقة أن الأداة ح قابلة
للاستدعاء لا يعني أن التدفقات النقدية
التعاقدية ليست دفعات من المبلغ
الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي
القائم ما لم تكن قابلة للاستدعاء بمبلغ
لا يمثل مما يقارب دفع المبلغ
الأصلي والفائدة على ذلك المبلغ
الأصلي القائم. وحتى لو كان المبلغ
القابل للاستدعاء يتضمن مبلغاً
يعوض -بشكل معقول- حامل الأداة
مقابل الإنهاء المبكر للأداة، فإن
التدفقات النقدية التعاقدية يمكن أن
تكون دفعات من المبلغ الأصلي
والفائدة على المبلغ الأصلي القائم
(راجع أيضاً الفقرة "ب" ٤، ١، ١٢").

ب ١٥,١,٤ في بعض الحالات، قد يكون لأصل مالي تدفقات نقدية تعاقدية توصف بأنها المبلغ الأصلي والفائدة ولكن تلك التدفقات النقدية لا تمثل دفع المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم كما هو موضح في الفقرة "٢,١,٤(ب)", و"٢,١,٤(ب)" و"٣,١,٤" من هذا المعيار.

ب ١٦,١,٤ قد يكون هذا هو الحال إذا كان الأصل المالي يمثل استثماراً في أصول معينة أو تدفقات نقدية وعليه فإن التدفقات النقدية التعاقدية لا تكون -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. على سبيل المثال، إذا كانت الشروط التعاقدية تنص على زيادة التدفقات النقدية من الأصل المالي كلما زاد عدد السيارات التي تستخدم طريقاً معيناً برسوم مرور، فإن تلك التدفقات النقدية التعاقدية لا تتفق مع ترتيب إقراض أساسي. ونتيجة لذلك، فإن الأداة لا تستوفي الشرط الوارد في الفقرتين "٢,١,٤(ب)" و"٢,١,٤(ب)". ويمكن أن يكون هذا هو الحال عندما تقتصر مطالبة الدائن على أصول محددة من أصول المدين أو على التدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، أصل مالي "بدون حق الرجوع").

ب ١٧,١,٤ وبالرغم من ذلك، لا تمنع بالضرورة حقيقة أن الأصل المالي بدون حق الرجوع -في حد ذاتها- أن يكون الأصل المالي مستوفياً للشرط الوارد في الفقرتين "٢,١,٤(ب)" و"٢,١,٤(ب)". وفي مثل تلك الحالات، فإن الدائن يكون مطالباً بإجراء تقييم (تفحص) للأصول الضمنية محل العقد أو التدفقات النقدية لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي يتم تبويبها على أنها دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وإذا كانت شروط الأصل المالي تؤدي إلى نشوء أي تدفقات نقدية أخرى أو تحد من التدفقات النقدية بطريقة لا تتفق مع الدفعات التي تمثل المبلغ الأصلي والفائدة، فإن الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرتين "٢,١,٤(ب)" و"٢,١,٤(ب)". وسواء كانت الأصول الضمنية محل العقد تمثل أصول مالية أو أصول غير مالية فإن ذلك لا يؤثر -في حد ذاته- على هذا التقييم.

ب ١٨,١,٤ لا تؤثر خاصية التدفق النقدي التعاقدية على تبويب الأصل المالي عندما يمكن أن يكون لها -فقط- أثر طفيف على التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. وللقيام بهذا التحديد، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان الأثر المحتمل لخاصية التدفق النقدي التعاقدية في كل فترة تقرير، وبشكل مجمع، على مدى فترة عمر الأداة المالية. بالإضافة إلى ذلك، عندما يمكن أن يكون لخاصية التدفق النقدي التعاقدية أثر أكبر من طفيف على التدفقات النقدية التعاقدية (سواء في فترة تقرير واحدة أو بشكل مجمع) ولكن خاصية التدفق النقدي تلك ليست حقيقية، فإنها لا تؤثر على تبويب الأصل المالي. وتكون خاصية التدفق النقدي غير حقيقية إذا كانت تؤثر على التدفقات النقدية التعاقدية للأداة فقط من عند حدوث حدث نادر جداً، وغير عادي إلى حد كبير ومن غير المحتمل حدوثه.

ب١٩,١,٤ في كل معاملة إقراض تقريباً يتم ترتيب أولوية أداة الدائن بالنسبة إلى أدوات الدائنين الآخرين للمدين. إن الأداة التي تكون تالية في الأولوية بالنسبة للأدوات الأخرى قد يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تُعد دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم إذا كان عدم الدفع من قبل المدين يُعد خرقاً للعقد وكان لحامل الأداة حقا تعاقدياً في المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم حتى في حالة إفلاس المدين. على سبيل المثال، فإن المبلغ مستحق التحصيل من المدينين التجاريين، والذي يصنف بموجبه الدائن على أنه دائن عام، يحق له دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ويكون هذا هو الحال حتى عندما يصدر المدين قروضاً بضمان، وهو ما يمنح حامل الدين ذلك، في حالة الإفلاس، الأولوية على مطالبات الدائن العام فيما يتعلق بالضمان ولكنه لا يؤثر على الحق التعاقدى للدائن العام في المبلغ الأصلي غير المدفوع والمبالغ الأخرى واجبة السداد.

الأدوات المرتبطة تعاقدياً

ب٢٠,١,٤ في بعض أنواع المعاملات، قد يحدد المصدر أولوية الدفعات لحملة الأصول المالية باستخدام أدوات متعددة مرتبطة تعاقدياً تُحدث تركيزات للمخاطر الائتمانية (شرائح). ولكل شريحة ترتيب بحسب توالي الاستحقاق والذي يحدد الترتيب الذي يتم به تخصيص أي تدفقات نقدية متولدة من قبل المصدر إلى الشريحة. وفي هذه الحالات، يكون لحملة الشريحة الحق في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم -فقط- إذا كان المصدر قام بتوليد تدفقات نقدية كافية للوفاء بالشرائح الأعلى مرتبة.

ب٢١,١,٤ في مثل هذه المعاملات، يكون للشريحة خصائص تدفق نقدي تُعد دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط إذا:

(أ) كانت الشروط التعاقدية للشريحة التي يتم تقييمها لأغراض التبويب (دون النظر في مجموعة من الأدوات المالية المرتبطة) تؤدي إلى نشوء تدفقات نقدية هي -فقط- من دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (على سبيل المثال، معدل الفائدة على الشريحة غير مربوط برقم قياسي لسلعة).

(ب) كان لمجموعة الأدوات المالية المرتبطة خصائص التدفق النقدي المبينة في الفقرتين "ب٢٣,١,٤" و"ب٢٤,١,٤"؛ و

(ج) كان خطر التعرض للمخاطر الائتمانية في مجموعة الأدوات المالية المرتبطة والمتأصلة في الشريحة مساوياً أو أقل من خطر التعرض للمخاطر الائتمانية لمجموعة الأدوات المالية المرتبطة (على سبيل المثال، إذا كان التبويب الائتماني للشريحة التي يتم تقييمها لأغراض التبويب مساوياً أو أعلى من التبويب الائتماني الذي ينطبق على شريحة واحدة مولت مجموعة الأدوات المالية المرتبطة).

ب ٢٢,١,٤ يجب على المنشأة إجراء الفحص الازم لتحديد مجموعة الأدوات المرتبطة التي تنشئ (بدلاً من تمرير) التدفقات النقدية. وتكون هذه هي مجموعة الأدوات المالية المرتبطة.

ب ٢٣,١,٤ يجب أن تتضمن مجموعة الأدوات المالية المرتبطة واحدة أو أكثر من الأدوات التي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ب ٢٤,١,٤ يجب أن تتضمن مجموعة الأدوات المالية المرتبطة -أيضاً- أدوات:

(أ) تقلص من ثقل التدفق النقدي للأدوات الواردة في الفقرة "ب ٢٣,١,٤"، وعندما تُضم إلى الأدوات الواردة في الفقرة "ب ٢٣,١,٤"، ينتج عنها تدفقات نقدية تُعد -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (على سبيل المثال، حد أعلى أو حد أدنى لمعدل الفائدة أو عقد يقلص من المخاطر الائتمانية على بعض أو على جميع الأدوات الواردة في الفقرة "ب ٢٣,١,٤"؛ أو

(ب) تضبط التدفقات النقدية للشرائح مع التدفقات النقدية لمجموعة الأدوات المرتبطة الواردة في الفقرة "ب ٢٣,١,٤" لمعالجة الفروق في فقط في:

(١) ما إذا كان معدل الفائدة ثابتاً أم متغيراً، أو
(٢) العملة التي يتم بها تقييم التدفقات النقدية، بما في ذلك التضخم في تلك العملة؛ أو

(٣) توقيت التدفقات النقدية.

ب ٢٥,١,٤ إذا كانت أية أداة في المجموعة لا تستوفي الشروط الواردة في الفقرة "ب ٢٣,١,٤" أو الفقرة "ب ٢٤,١,٤"، فإن الشرط الوارد في الفقرة "ب ٢١,١,٤" لا يكون مستوفى. وللقيام بهذا التقييم، فإنه ليس ضروريا القيام بتحليل تفصيلي لكل أداة في التجمع على حدى. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة استخدام الاجتهاد والقيام بتحليل كاف لتحديد ما إذا كانت الأدوات في التجمع تستوفي الشروط الواردة في الفقرتين من "ب ٢٣,١,٤" إلى "ب ٢٤,١,٤". (راجع أيضاً الفقرة "ب ١٨,١,٤" للإرشادات بشأن خصائص التدفق النقدي التعاقدية التي لها أثر طفيف فقط).

ب ٢٦,١,٤ إذا كان حامل الأداة لا يستطيع تقييم الشروط الواردة في الفقرة ب ٢١,١,٤ عند الاعتراف الأولي، فيجب قياس الشريحة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وإذا كانت مجموعة الأدوات المرتبطة يمكن أن تتغير بعد الاعتراف الأولي بحيث لا يكون في استطاعة المجموعة استيفاء الشروط الواردة في الفقرتين من "ب ٢٣,١,٤" إلى "ب ٢٤,١,٤"، فإن الشريحة لا تكون مستوفية للشروط الواردة في الفقرة "ب ٢١,١,٤" ويجب أن يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالرغم من ذلك إذا كانت المجموعة تتضمن أدوات مضمونة بأصول لا تستوفي الشروط الواردة في الفقرتين من "ب ٢٣,١,٤" إلى "ب ٢٤,١,٤"، فإن القدرة على تملك مثل هذه الأصول يجب عدم أخذها في

الاعتبار لأغراض تطبيق هذه الفقرة ما لم تكن المنشأة قد اقتنت الشريحة بقصد السيطرة على الضمان.

تخصيص أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (القسمان ١،٤ و ٢،٤)

ب ٢٧،١،٤ مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرتين "٥،١،٤" و "٢،٢،٤"، فإن هذا المعيار يسمح للمنشأة بتخصيص أصل مالي، أو التزام مالي، أو مجموعة من أدوات مالية (أصول مالية أو التزامات مالية أو كليهما) على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر شريطة أن ينتج عن ذلك معلومات أكثر ملاءمة.

ب ٢٨،١،٤ إن قرار المنشأة بتخصيص أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يُعد مشابهاً لاختيار سياسة محاسبية (على الرغم من أنه على خلاف اختيار السياسة المحاسبية، ليس مطلوباً تطبيقه - بشكل ثابت - على جميع المعاملات المشابهة). وعندما يكون للمنشأة مثل هذا الاختيار، فإن الفقرة "١٤(ب)" من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) تتطلب أن ينتج عن السياسة المختارة أن تقدم القوائم المالية معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة حول آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على المركز المالي للمنشأة، أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية. على سبيل المثال، في حالة تخصيص التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن الفقرة "٢،٢،٤" تبين حالتين يتم فيهما استيفاء المتطلب بتقديم معلومات أكثر ملاءمة. وبناءً عليه، ولكي تختار المنشأة مثل هذا التخصيص وفقاً للفقرة "٢،٢،٤"، فإنه يلزم المنشأة توفير دليل على أنه يقع ضمن نطاق إحدى هاتين الحالتين (أو كليهما).

تخصيص يزيل أو يقلص - بشكل كبير - عدم اتساق محاسبي

ب ٢٩،١،٤ يتم تحديد قياس أصل مالي أو التزام مالي وتبويب التغيرات المثبتة في قيمته العادلة بحسب تبويب البند وما إذا كان البند جزءاً من علاقة تغطية مخصصة. ومثل تلك المتطلبات قد تحدث عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (الذي يشار إليه في بعض الأحيان على أن "عدم اتساق محاسبي") عندما، على سبيل المثال، في غياب التخصيص على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن الأصل المالي يتم تبويبه عند قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويتم لاحقاً قياس الالتزام، الذي تعتبره المنشأة على أنه ذو صلة، بالتكلفة المستهلكة (مع عدم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة). وفي مثل هذه الحالات، فإن المنشأة قد تخلص إلى أن قوائمها المالية ستقدم معلومات أكثر ملاءمة إذا تم قياس كل من الأصل والالتزام على أنهما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ب ٣٠،١،٤ تظهر الأمثلة التالية متى يمكن أن يتم استيفاء هذا الشرط. في جميع الحالات، يمكن للمنشأة استخدام هذا الشرط لتخصيص أصول مالية أو التزامات مالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت - فقط - تستوفي المبدأ الوارد في الفقرة "٥،١،٤" أو "٢،٢،٤(أ)":

(أ) منشأة عليها التزامات بموجب عقود تأمين يتضمن قياسها معلومات حالية (كما هو مسموح به بموجب الفقرة "٢٤" من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧)) ولديها أصول مالية تعدها ذات صلة، والتي بخلاف ذلك يتم قياسها إما بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المستهلكة.

(ب) منشأة لديها أصول مالية، أو عليها التزامات مالية أو كليهما تتشارك في مخاطر، مثل مخاطر معدل الفائدة، والتي ينشأ عنها تغيرات متضادة في القيمة العادلة تميل إلى معادلة بعضها البعض. وبالرغم من ذلك، بعض الأدوات -فقط- هو الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (على سبيل المثال، تلك التي تُعد مشتقات، أو تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة). كما قد يكون هذا هو الحال عند عدم استيفاء متطلبات محاسبة التغطية لأنه، على سبيل المثال، لم يتم استيفاء متطلبات فعالية التغطية الواردة في الفقرة "١,٤,٦".

(ج) منشأة لديها أصول مالية، أو عليها التزامات مالية أو كليهما تتشارك في مخاطر، مثل مخاطر معدل الفائدة، والتي ينشأ عنها تغيرات متضادة في القيمة العادلة تميل إلى معادلة بعضها البعض ولا يتأهل أي من الأصول المالية أو الالتزامات المالية للتخصيص على أنها أداة تغطية لأنها لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وعلاوة على ذلك، فيوجد في غياب محاسبة التغطية عدم ثبات كبير في الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر. على سبيل المثال، تكون المنشأة قد مولت مجموعة محددة من القروض من خلال إصدار سندات يتاجر فيها تميل التغيرات في قيمتها العادلة إلى معادلة بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا كانت المنشأة تقوم -بشكل منتظم- بشراء وبيع السندات، ولكن نادرا ما تقوم بشراء أو بيع القروض، فإن التقرير عن كل من القروض والسندات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يزيل عدم الثبات في توقيت الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الذي ينشأ بخلاف ذلك عن قياس كل منهما بالتكلفة المستهلكة والاعتراف بمكسب أو خسارة في كل مرة تتم فيه إعادة شراء سند.

ب ٣١,١,٤ في حالات مثل تلك الموضحة في الفقرة السابقة، فإن تخصيص الأصول المالية والالتزامات المالية، عند الاعتراف الأولي، التي بخلاف ذلك لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر قد يزيل أو يقلص -بشكل كبير- عدم الثبات في القياس أو الاعتراف وينتج معلومات أكثر ملاءمة. ولأغراض عملية، لا يلزم المنشأة الدخول في نفس الوقت تماما في جميع الأصول والالتزامات التي ينشأ عنها عدم الثبات في القياس أو الاعتراف. ويسمح بتأخير معقول شريطة أن يتم تخصيص كل معاملة وأي معاملات متبقية من المتوقع حدوثها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

ب ٣٢,١,٤ إنه ليس من المقبول أن يتم -فقط- تخصيص بعض الأصول المالية والالتزامات المالية، التي ينشأ عنها عدم الثبات، على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو

الخسائر إذا كان القيام بذلك لا يزيل عدم الثبات أو يقلصه -بشكل كبير- ومن ثم لا ينتج عنه معلومات أكثر ملاءمة. وبالرغم من ذلك، فإنه من المقبول أن يتم - فقط- تخصيص بعض من عدد من الأصول المالية المتشابهة أو الالتزامات المالية المتشابهة إذا كان القيام بذلك يحقق تقليصاً كبيراً (ومن المحتمل تقليص أكبر بالمقارنة بالتخصيصات الأخرى المسموح بها) في عدم الثبات. على سبيل المثال، افترض أن منشأة عليها عدد من الالتزامات المالية المتشابهة التي يبلغ مجموعها ١٠٠ وحدة عملة ولديها عدد من الأصول المالية المتشابهة التي يبلغ مجموعها ٥٠ وحدة عملة ولكن يتم قياسها على أساس مختلف. يمكن للمنشأة تقليص عدم الثبات في القياس بشكل كبير من خلال تخصيص جميع الأصول، عند الاعتراف الأولي، ولكن تخصيص -فقط- بعض الالتزامات (على سبيل المثال، التزامات متفردة يبلغ مجموعها ٤٥ وحدة عملة) على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالرغم من ذلك، نظراً لأن التخصيص بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يمكن تطبيقه -فقط- على كامل الأداة المالية، فإنه يجب على المنشأة، في هذا المثال، تخصيص واحد أو أكثر من الالتزامات في مجملها. ولا تستطيع المنشأة تخصيص عنصر من التزام (التغيرات في القيمة العادلة التي تنسب إلى عنصر واحد من المخاطر فقط مثل التغيرات في معدل فائدة قياسي) أو جزء من التزام (أي نسبة مئوية منه).

مجموعة من التزامات مالية أو من أصول مالية والتزامات مالية تدار ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة

ب ٣٣, ١, ٤ يمكن للمنشأة إدارة وتقييم أداء مجموعة من التزامات مالية أو من أصول مالية والتزامات المالية بمثل تلك الطريقة التي ينتج فيها عن قياس تلك المجموعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر معلومات أكثر ملاءمة. والتركيز في هذا المثال هو على طريقة إدارة المنشأة للأداء وتقييمها له، وليس على طبيعة أدواتها المالية.

ب ٣٤, ١, ٤ على سبيل المثال، يمكن للمنشأة استخدام هذا الشرط لتخصيص التزامات مالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت تستوفي المبدأ الوارد في الفقرة "٢, ٢, ٤ (ب)" ويكون لدى المنشأة أصول مالية وعليها التزامات مالية والتي تتشارك في واحد أو أكثر من المخاطر وتلك المخاطر تتم إدارتها وتقييمها على أساس القيمة العادلة وفقاً للسياسة الموثقة لإدارة الأصل والالتزام. ويمكن أن يكون المثال على ذلك منشأة تكون قد أصدرت لمنتجات "مهيكلة" تتضمن مشتقات متعددة وتدير المخاطر الناتجة على أساس القيمة العادلة باستخدام خليط من الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة.

ب ٣٥, ١, ٤ كما ذكر أعلاه، فإن هذا الشرط يعتمد على طريقة إدارة المنشأة وتقييمها لأداء مجموعة الأدوات المالية قيد الدراسة. وبناءً عليه، (مع مراعاة متطلب التخصيص عند الاعتراف الأولي) يجب على المنشأة، التي تخصص التزامات مالية على أنها

بالبقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس هذا الشرط، تخصيص جميع الالتزامات المالية المؤهلة، التي تتم إدارتها وتقييمها معا على هذا النحو. ب٤، ١، ٣٦ لا يلزم أن يكون توثيق استراتيجية المنشأة شاملاً ولكن ينبغي أن يكون كافياً لتوفير دليل على الالتزام بالفقرة "٢، ٢، ٤(ب)". ومثل هذا التوثيق ليس مطلوباً لكل بند منفرد، ولكن يمكن أن يكون على أساس محفظة. على سبيل المثال، إذا كانت نظام أداء الإدارة لأحد الأقسام -حسب موافقة كبار موظفي إدارة المنشأة- يبرهن بوضوح على أن أداءه يتم تقييمه على أساس مجموع العائد، فليس مطلوباً إجراء توثيق إضافي للبرهنة على الالتزام بالفقرة "٢، ٢، ٤(ب)".

المشتقات الضمنية (القسم ٤-٣)

ب٤، ٣، ١ عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد مركب مع عقد مضيف لا يعد أصلاً ضمن نطاق هذا المعيار، فإن الفقرة "٣، ٣، ٤" تتطلب من المنشأة أن تحدد أي مشتقات ضمنية، وأن تُقوّم ما إذا كان مطلوباً فصلها عن العقد المضيف، وأن تقوم بقياس تلك المشتقات المطلوب فصلها بالبقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، ولاحقاً بالبقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ب٤، ٣، ٢ إذا لم يكن للعقد المضيف تاريخ استحقاق منصوص عليه أو محدد مسبقاً وكان يعبر عن حصة متبقية في صافي أصول المنشأة، عندئذ فإن خصائصه الاقتصادية ومخاطره تكون هي تلك الخاصة بأداة حقوق الملكية، ويلزم أن تمتلك المشتقة الضمنية خصائص حقوق الملكية المتعلقة بالمنشأة نفسها لكي يمكن الاعتراف بها على أنها مرتبطة بشكل وثيق. وإذا لم يكن العقد المضيف أداة حقوق ملكية وكان يستوفي تعريف أداة مالية، عندئذ فإن خصائصه الاقتصادية ومخاطره تكون هي تلك الخاصة بأداة دين.

ب٤، ٣، ٣ يتم فصل المشتقة الضمنية التي ليست خياراً (مثل عقد أجل أو مبادلة ضمنية) عن عقدها المضيف على أساس شروطها المنصوص عليها أو الضمنية الأساس، بحيث ينتج عن ذلك أن تكون لها قيمة عادلة صفرية عند الاعتراف الأولي. ويتم فصل المشتقة الضمنية المستندة إلى خيار (مثل خيار بيع أو شراء أو حد أقصى أو حد أدنى أو مبادلة ضمنية) عن عقدها المضيف على أساس شروط ميزة الخيار المنصوص عليها. ويكون القيمة الدفترية الأولية للأداة المضيفة هو المبلغ المتبقي بعد فصل المشتقة الضمنية.

ب٤، ٣، ٤ بشكل عام، تعامل المشتقات المتعددة الضمنية في عقد مركب واحد على أنها مشتقة ضمنية مركبة واحدة. وبالرغم من ذلك، تتم المحاسبة عن المشتقات الضمنية، التي يتم تبويبها على أنها حقوق ملكية (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥)) بشكل منفصل عن تلك المصنفة على أنها أصول أو التزامات. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان لعقد مركب أكثر من مشتقة لضمنية واحدة وكانت تلك المشتقات تتعلق بتعرضات لمخاطر مختلفة ويمكن فصلها -بسهولة- ومستقلة عن بعضها البعض، فإنه تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل - عن بعضها البعض.

لا تُعد الخصائص الاقتصادية لمشتقة ضمنية ومخاطرها مرتبطة بشكل وثيق- بالعقد المُضيف (الفقرة "٣, ٣, ٤" (أ)؛ في الأمثلة التالية. وفي هذه الأمثلة، وبافتراض استيفاء الشروط الواردة في الفقرة "٣, ٣, ٤" (ب) و"٣, ٣, ٤" (ج)، فإن المنشأة تحاسب عن المشتقة الضمنية -بشكل منفصل- عن عقدها المُضيف.

(أ) خيار بيع ضمني في أداة تمكن حاملها من مطالبة المصدر بإعادة اقتناء الأداة مقابل مبلغ من النقد أو أصول أخرى يختلف على أساس التغيير في السعر أو الرقم القياسي لحقوق ملكية أو سلعة لا تُعد مرتبطة -بشكل وثيق- بأداة الدين المُضيفة.

(ب) خيار أو شرط تلقائي بتمديد الأجل المتبقي حتى استحقاق أداة دين لا يُعد مرتبطاً -بشكل وثيق- بأداة الدين المُضيفة ما لم يكن هناك تعديل متزامن على معدل الفائدة السوقي الحالي التقريبي وقت التمديد. وإذا أصدرت المنشأة أداة دين وقام حامل أداة الدين تلك بكتابة خيار شراء أداة الدين لطرف ثالث، فإن المُصدر يعد خيار الشراء على أنه تمديد لأجل استحقاق أداة الدين شريطة أن يكون بالإمكان مطالبة المصدر بالمشاركة في أو تسهيل تسويق أداة الدين نتيجة لممارسة خيار الشراء.

(ج) الفائدة أو دفعات المبلغ الأصلي المربوطة بالرقم القياسي لحقوق الملكية والتي تم تضمينها في أداة دين أو عقد تأمين مُضيف - يتم بموجبه ربط مبلغ الفائدة أو المبلغ الأصلي بقيمة أدوات حقوق الملكية - لا تُعد مرتبطة -بشكل وثيق- بالأداة المُضيفة نظراً لأن المخاطر المتأصلة في الأداة المُضيفة وفي المشتقة الضمنية ليست متشابهة.

(د) الفائدة أو دفعات المبلغ الأصلي المربوطة بالرقم القياسي لسلعة والتي تم تضمينها في أداة دين أو عقد تأمين مُضيف سيتم بموجبه ربط مبلغ الفائدة أو دفعات المبلغ الأصلي بالرقم القياسي لسعر سلعة (الذهب مثلاً) - لا تُعد مرتبطة -بشكل وثيق- بالأداة المُضيفة نظراً لأن المخاطر المتأصلة في الأداة المُضيفة وفي المشتقة الضمنية ليست متشابهة.

(هـ) خيار الشراء أو البيع أو خيار الدفع مقدماً الضمني في عقد دين أو عقد تأمين مُضيف لا يعد مرتبطاً -بشكل وثيق- بالعقد المُضيف ما لم يكن:

(١) سعر ممارسة الخيار مساوي تقريبا في كل تاريخ ممارسة للتكلفة

المستهلكة لأداة الدين المُضيفة أو للمبلغ الدفترى لعقد التأمين المُضيف.

(٢) سعر الممارسة لخيار الدفع مقدماً يعوض المقرض عن مبلغ يصل إلى

القيمة الحالية التقريبية للفائدة الضائعة للأجل المتبقي من العقد المُضيف.

والفائدة الضائعة هي حصيلة ضرب المبلغ الأصلي المدفوع مقدماً في

فرق معدل الفائدة. وفرق معدل الفائدة هو الزيادة في معدل الفائدة الفعلي

للعقد المُضيف على معدل الفائدة الفعلي الذي تتسلمه المنشأة في تاريخ

الدفع مقدماً إذا أعادت استثمار المبلغ الأصلي المدفوع مقدماً في عقد

مشابه للأجل المتبقي من العقد المُضيف.

يتم القيام بتقييم ما إذا كان خيار الشراء أو البيع مرتبطاً -بشكل وثيق- بعقد الدين المضيف أم لا قبل فصل عنصر حقوق الملكية من أداة دين القابلة للتحويل إلى نقد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥).

(و) المشتقات الائتمانية التي تكون ضمنية في أداة دين مضيضة وتسمح لطرف واحد (المستفيد) بتحويل المخاطر الائتمانية لأصل مرجعي معين، والذي قد لا يكون مملوكاً لها، إلى طرف آخر ("الضامن") لا تُعد مرتبطة -بشكل وثيق- بأداة الدين المضيضة. وتسمح مثل هذه المشتقات الائتمانية للضامن يتحمل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأصل المرجعي دون أن تمتلكه -بشكل مباشر-.

ب٦،٣،٤

مثال لعقد مركب هو أداة مالية تمنح حاملها الحق في إعادة بيع الأداة المالية إلى المصدر في مقابل مبلغ من النقد أو أصول أخرى والذي يتغير على أساس التغير في الرقم القياسي لحقوق ملكية أو لسلمة يمكن أن يرتفع أو ينخفض ("أداة قابلة للإعادة"). وما لم يصنف المصدر عند الاعتراف الأولي الأداة القابلة للإعادة على أنها التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه مطالب بموجب الفقرة "٣،٣،٤" بفصل المشتقة الضمنية (أي دفعة المبلغ الأصلي المربوطة برقم قياسي) نظراً لأن العقد المضيف هو أداة دين بموجب الفقرة "ب٢،٣،٤" ودفعة المبلغ الأصلي المربوطة برقم قياسي لا تُعد مرتبطة -بشكل وثيق- بأداة الدين المضيضة بموجب الفقرة "ب٤،٣،٥(أ)". ونظراً لأن دفعة المبلغ الأصلي يمكن أن تزداد أو تنخفض، فإن المشتقة الضمنية تُعد مشتقة ليست خياراً والتي يتم ربط قيمتها بالمتغير الأساس.

ب٧،٣،٤

في حالة أداة دين قابلة للإعادة يمكن إعادة بيعها في أي وقت مقابل نقد مساوٍ لنصيب تناسبي من قيمة صافي أصول المنشأة (مثل وحدات في صندوق استثمار مشترك برأس مال مفتوح أو بعض المنتجات الاستثمارية المربوطة بالوحدات)، فإن أثر فصل مشتقة ضمنية والمحاسبة عن كل مُكوّن هي قياس العقد المركب بمبلغ الاسترداد الذي يكون واجب السداد في نهاية فترة التقرير إذا مارس حامل الأداة حقه في إعادة بيع الأداة إلى المصدر.

ب٨،٣،٤

تكون الخصائص الاقتصادية لمشتقة ضمنية ومخاطرها مرتبطة بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره في الأمثلة الآتية. في هذه الأمثلة، لا تحاسب المنشأة عن المشتقة الضمنية -بشكل منفصل- عن العقد المضيف.

(أ) مشتقة ضمنية الأساس فيها هو معدل فائدة أو الرقم القياسي لمعدل فائدة يمكن أن يغير مبلغ الفائدة الذي يدفع بخلاف ذلك أو يتم استلامه على عقد دين مضيض بفائدة أو عقد تأمين مرتبط -بشكل وثيق- بالعقد المضيف إلا إذا أن تتم تسوية العقد المركب بطريقة لا يسترد فيها حامله ما يقارب جميع استثماره المثبت أو أنه يمكن للمشتقة الضمنية -على الأقل- مضاعفة معدل العائد المبدئي لحملها على العقد المضيف ويمكن أن ينتج عنها معدل عائد -على

الأقل- ضعف ما يكون عليه العائد في السوق لعقد بنفس شروط العقد المضيف.

(ب) حد أعلى أو أدنى لمعدل الفائدة تُدمج في عقد دين أو عقد تأمين، مرتبط - بشكل وثيق- بالعقد المضيف- شريطة أن يكون الحد الأعلى عند معدل الفائدة في السوق أو أعلى منه وأن يكون الحد الأدنى عند معدل الفائدة في السوق أو أدنى منه وذلك عند إصدار العقد، وألا يتم رفع الحد الأعلى أو الحد الأدنى فيما يتعلق بالعقد المضيف. وبالمثل، فإن الأحكام التي يتضمنها عقد لشراء أو بيع أصل (مثل سلعة) الذي يضع حداً أعلى وحداً أدنى للسعر الذي يتم دفعه أو استلامه مقابل الأصل يكونان مرتبطين -بشكل وثيق- بالعقد المضيف إذا كان كل من الحد الأعلى والحد الأدنى غير جديرين مالياً بالتنفيذ منذ البداية ولم يتم رفعهما.

(ج) مشتقة عملات أجنبية ضمنية تقدم تدفقا من دفعات المبلغ الأصلي أو الفائدة المُقومة بعملة أجنبية وضمنية في أداة دين مضيضة (على سبيل المثال، سند ثنائي العملة) تعد مرتبطة -بشكل وثيق- بأداة الدين المضيضة. ومثل هذه المشتقات ليست منفصلة عن الأداة المضيضة نظراً لأن معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" يتطلب الاعتراف بمكاسب وخسائر العملة الأجنبية من البنود النقدية ضمن الأرباح أو الخسائر.

(د) مشتقة عملات أجنبية ضمنية في عقد مضيف هو عقد تأمين أو ليس أداة مالية (مثل عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يكون السعر فيه مُقوماً بعملة أجنبية) تُعد مرتبطة -بشكل وثيق- بالعقد المضيف شريطة ألا يتم رفعها، وألا تتضمن ميزة خيار، وأن تتطلب أن تكون الدفعات بإحدى العملات الآتية:

(١) العملة الوظيفية لأي طرف أساس في ذلك العقد؛ أو
(٢) العملة التي تقوم بها -عادة- سعر السلعة أو الخدمة التي يتم اقتناءها أو تقديمها في المعاملات التجارية حول العالم (مثل الدولار الأمريكي لمعاملات النفط الخام)؛ أو

(٣) العملة التي تستخدم -عموما- في عقود شراء أو بيع البنود غير المالية في البيئة الاقتصادية التي تتم فيها معاملة (مثلا عملة مستقرة وسائلة - نسبيا- تستخدم عموما في المعاملات التجارية المحلية أو في التجارة الخارجية).

(هـ) خيار الدفع مقدماً الضمني في متاجرة -فقط- بالفائدة أو متاجرة -فقط- بالمبلغ الأصلي يعد مرتبطاً -بشكل وثيق- بالعقد المضيف شريطة أن يكون العقد المضيف (١) قد نتج -بشكل أولي- عن فصل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية التي، هي في حد ذاتها وبذاتها، لم تتضمن مشتقة ضمنية، و(٢) لا يتضمن أي شروط ليست موجودة في عقد الدين المضيف الأصلي.

- (و) المشتقة الضمنية في عقد تأجير مضيف تعد مرتبطة -بشكل وثيق - بالعقد المضيف إذا كانت المشتقة الضمنية (١) رقماً قياسياً مرتبطاً بالتضخم مثل رقم قياسي لدفعات الإيجار يكون مربوطاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (شريطة ألا يتم رفع الإيجار وأن يكون الرقم القياسي مرتبطاً بالتضخم في البيئة الاقتصادية للمنشأة ذاتها) أو (٢) دفعات إيجار متغيرة تستند إلى مبيعات ذات صلة أو (٣) دفعات إيجار متغيرة تستند إلى معدلات فائدة متغيرة.
- (ز) ميزة الربط بالوحدة الضمنية في أداة مالية مضيفة أو عقد تأمين مضيف تعد مرتبطة -بشكل وثيق- بالأداة المضيفة أو العقد المضيف إذا كانت الدفعات المقومة بالوحدة يتم قياسها بالقيم الجارية للوحدة والتي تعكس القيم العادلة لأصول الصندوق الاستثماري. إن ميزة الربط بالوحدة تُعد شرطاً تعاقدياً يتطلب دفعات مقومة بوحدات صندوق استثماري داخلي أو خارجي.
- (ح) المشتقة الضمنية في عقد تأمين تعد مرتبطة -بشكل وثيق- بعقد التأمين المضيف إذا كانت المشتقة الضمنية وعقد التأمين المضيف مترابطين بحيث لا تستطيع المنشأة قياس المشتقة الضمنية بشكل منفصل (أي بدون أخذ العقد المضيف في الحسبان).

أدوات تنطوي على مشتقات ضمنية

- ب ٩, ٣, ٤ كما ورد في الفقرة "ب ١, ٣, ٤"، عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد مركب ولا يكون العقد المضيف أصلاً يقع ضمن نطاق هذا المعيار ويكون مع مشتقة ضمنية واحدة أو أكثر، فإن الفقرة "٣, ٣, ٤" تتطلب من المنشأة أن تحدد أي من مثل هذه المشتقات الضمنية، وأن تُقوّم ما إذا كان مطلوباً فصلها عن العقد المضيف، وأن تقوم بقياس تلك المشتقات المطلوب فصلها، بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي ولاحقاً. ويمكن أن تكون هذه المتطلبات أكثر تعقيداً، أو ينتج عنها قياسات يمكن الاعتماد عليها -بشكل أقل، بالمقارنة في حال تم قياس مجمل الأداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ولذلك السبب فإن هذا المعيار يسمح بتخصيص مجمل العقد المركب على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- ب ١٠, ٣, ٤ يمكن استخدام مثل هذا التخصيص سواء كانت الفقرة "٣, ٣, ٤" تتطلب فصل الأدوات المشتقة عن العقد المضيف أو تمنع مثل هذا الفصل. وبالرغم من ذلك فإن الفقرة "٥, ٣, ٤" لا تبرر تخصيص العقد المركب على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات المبينة في الفقرة "٥, ٣, ٤(أ)" و"٥, ٣, ٤(ب)" لأن القيام بذلك لا يقلل التعقيد أو يزيد في إمكانية الاعتماد على القياس.

إعادة تقييم المشتقات الضمنية

- ب ١١, ٣, ٤ وفقاً للفقرة "٣, ٣, ٤"، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كان مطلوباً فصل مشتقة ضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة عندما تصبح المنشأة

طرفا في العقد لأول مرة. ويحظر إعادة التقييم اللاحق ما لم يكن هناك تغير في شروط العقد يعدل -بشكل كبير- التدفقات النقدية التي تكون بخلاف ذلك مطلوبة بموجب العقد، وفي تلك الحالة فإن إعادة التقييم تكون مطلوبة. تحدد المنشأة ما إذا كان تعديل التدفقات النقدية كبيرا من خلال الأخذ في الحسبان المدى الذي تكون عنده التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مرتبطة بالمشقة الضمنية، أو القدر الذي تغير به العقد المضيف أو كليهما وما إذا كان التغير كبيراً بالنسبة إلى التدفقات النقدية المتوقعة -سابقا- من العقد.

ب ١٢,٣,٤ لا تنطبق الفقرة "ب ١١,٣,٤" على المشتقات الضمنية في العقود التي يتم اقتناؤها ضمن:

- (أ) تجميع أعمال (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال")، أو
- (ب) تجميع عمليات أو أعمال تخضع لسيطرة واحدة كما هو موضح في الفقرات من "ب ١" إلى "ب ٤" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩)؛ أو
- (ج) مشروع مشترك كما تم تعريفه في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" أو إعادة تقييمها الممكن في تاريخ الاقتناء.^٣

إعادة تبويب الأصول المالية (القسم ٤,٤)

إعادة تبويب الأصول المالية

ب ١,٤,٤ تتطلب الفقرة "١,٤,٤" من المنشأة إعادة تبويب الأصول المالية إذا قامت المنشأة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة تلك الأصول المالية. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات نادرة جدا. وتحدد كنتيجة لتغييرات خارجية أو داخلية ويجب أن تكون مهمة بالنسبة لعمليات المنشأة ويمكن توفير دليل عليها للأطراف الخارجية. وبناء عليه، سوف يحدث التغيير في نموذج أعمال المنشأة -فقط- إما عندما تبدأ المنشأة، أو توقف، تنفيذ نشاط يُعد مهماً بالنسبة لعملياتها، على سبيل المثال، عندما تكون المنشأة قد قامت باقتناء، أو استبعاد أو إنهاء خط أعمال. وتشتمل أمثلة التغيير في نموذج الأعمال على ما يلي:

- (أ) منشأة لديها محفظة من القروض التجارية التي تحتفظ بها لبيعها في الأجل القصير. تستحوذ المنشأة على شركة تدير قروضا تجارية ولديها نموذج أعمال وهو أن تحتفظ بالقروض لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. لم تعد المحفظة من القروض التجارية للبيع، وتدار المحفظة الآن مع القروض التجارية التي تم اقتناؤها ويتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣ يتناول معيار المحاسبة المصري ٢٩ اقتناء عقود فيها مشتقات ضمنية في عملية تجميع أعمال.

(ب) شركة للخدمات المالية تقرر إغلاق أعمالها لخدمات الرهن العقاري للأفراد. لم تعد تلك الأعمال تقبل أعمالاً جديدة وتقوم شركة الخدمات المالية بتسويق محفظتها من قروض الرهن العقاري لبيعها.

ب ٢,٤,٤

يجب إحداث التغيير في هدف نموذج أعمال المنشأة قبل تاريخ إعادة التويب. على سبيل المثال، إذا قررت شركة للخدمات المالية في ١٥ فبراير إغلاق أعمالها لخدمات الرهن العقاري للأفراد وبناء عليه يجب عليها إعادة تويب جميع الأصول المالية المتأثرة في ١ أبريل (أي أول يوم من فترة التقرير التالية للمنشأة)، فإنه يجب على المنشأة، بعد ١٥ فبراير، عدم قبول أعمال جديدة لخدمات الرهن العقاري للأفراد أو بخلاف ذلك مزاولة أنشطة تفق مع نموذج عملها السابق.

ب ٣,٤,٤

لا يعد ما يلي تغييرات في نموذج الأعمال:
(أ) تغيير في القصد المتعلق بأصول مالية معينة (حتى في حالات التغييرات المهمة في ظروف السوق).

(ب) الاختفاء المؤقت لسوق معينة للأصول المالية.

(ج) تحويل أصول مالية بين أجزاء من المنشأة لها نماذج أعمال مختلفة.

القياس الأولي (القسم ٥، ١)

ب١،١،٥ عادة ما تكون القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف الأولي هي سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعرض المقدم أو المستلم، راجع -أيضاً- الفقرة "ب١،٥،٢" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)). وبالرغم من ذلك، إذا كان جزء من المقابل المُقدم أو المُستلم هو مقابل شيء بخلاف الأداة المالية، فإنه يجب على المنشأة قياس القيمة العادلة للأداة المالية. على سبيل المثال، فإن القيمة العادلة للقرض أو المبلغ مستحق التحصيل طويل الأجل بدون فائدة، يمكن قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع المتحصلات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل (معدلات) الفائدة السائدة في السوق لأداة مشابهة (مشابهة من حيث العملة، والأجل، ونوع معدل الفائدة والعوامل الأخرى) لها تبويب ائتماني مشابه. وأي مبلغ إضافي يتم إقراضه يُعد مصروفاً أو تخفيضاً في الدخل ما لم يتأهل للاعتراف على أنه نوع آخر من الأصول.

ب٢،١،٥ إذا قامت المنشأة باستحداث قرض بمعدل فائدة غير معدل السوق (مثلاً ٥ في المائة في حين أن معدل السوق القروض مشابهة هو ٨ في المائة)، وتسلمت رسم إنشاء القرض على أنه تعويض، فإن المنشأة تقوم بالاعتراف بالقرض بقيمته العادلة، أي بالصافي بعد خصم الرسم الذي تستلمه.

ب١١،٢،٥ عادة ما يكون سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعرض المقدم أو المُستلم، راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)) هو أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي. وإذا قررت المنشأة أن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي تختلف عن سعر المعاملة كما هو مذكور في الفقرة "ب١،١،٥"، فإنه يجب على المنشأة المحاسبة عن تلك الأداة في ذلك التاريخ كما يلي:

(أ) بالقياس المطلوب بموجب الفقرة "ب١،١،٥"، إذا كان هناك دليل على تلك القيمة العادلة من خلال سعر مععلن في سوق نشطة الأصل أو التزام مماثل (أي مدخل المستوى ١) أو بالاستناد إلى طريقة تقييم تستخدم -فقط- بيانات من الأسواق الممكن رصدها. ويجب على المنشأة الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة على أنه مكسب أو خسارة.

(ب) بالقياس المطلوب بموجب الفقرة "ب١،١،٥"، المعدل لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة لجميع الحالات الأخرى. وبعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة الاعتراف بذلك الفرق المؤجل على أنه مكسب أو خسارة -فقط- بالقدر الذي يكون ناشئاً عن تغير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام.

القياس اللاحق (القسمين ٢,٥ و ٣,٥)

ب١,٢,٥ إذا تم قياس أداة مالية، كان قد تم الاعتراف بها -سابقاً- على أنها أصل مالي، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وكانت قيمتها العادلة تنخفض دون الصفر، فإنها التزام مالي يتم قياسه وفقاً للفقرة "١,٢,٤". وبالرغم من ذلك، فإن العقود المركبة التي يكون فيها العقد المضيف أصولاً تقع ضمن نطاق هذا المعيار تقاس -دائماً- وفقاً للفقرة "٢,٣,٤".

ب٢,٢,٥ يوضح المثال التالي المحاسبة عن تكاليف المعاملات عند القياس الأولي واللاحق لأصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة مع قياس التغيرات من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٥,٧,٥" أو "٢,١,٤". تقتني المنشأة أصلاً مقابل ١٠٠ وحدة عملة زائداً عمولة شراء قدرها ٢ وحدة عملة. في البداية، تقوم المنشأة بالاعتراف بالأصل بمبلغ ١٠٢ وحدة عملة. تنتهي فترة التقرير بعد يوم، عندما يكون سعر الأصل المعلن في السوق ١٠٠ وحدة عملة. إذا تم بيع الأصل، تدفع عمولة قدرها ٣ وحدة عملة. في ذلك التاريخ، تقيس المنشأة الأصل بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة (دون اعتبار للعمولة المحتملة عند البيع) وتقوم بالاعتراف بخسارة قدرها ٢ وحدة عملة ضمن الدخل الشامل الآخر. إذا تم قياس الأصل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "٢,١,٤"، فإن تكاليف المعاملة يتم استنفادها إلى الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

ب٢,٢,٥ يجب أن يكون القياس اللاحق للأصل المالي أو الالتزام المالي والاعتراف باللاحق للمكاسب والخسائر الموضحة في الفقرة "ب١,٢,٥" متفقاً مع متطلبات هذا المعيار.

الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية وعقود تلك الاستثمارات

ب٣,٢,٥ يجب قياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية وعقود تلك الأدوات بالقيمة العادلة. وبالرغم من ذلك، في حالات محدودة، قد تكون التكلفة تقديراً مناسباً للقيمة العادلة. وقد تكون تلك هي الحالة إذا كانت أحدث معلومات متاحة غير كافية لقياس القيمة العادلة، أو إذا كان هناك نطاق واسع من قياسات القيمة العادلة المحتملة وأن التكلفة تعبر عن أفضل تقدير للقيمة العادلة ضمن ذلك النطاق.

ب٤,٢,٥ تشمل المؤشرات على أن التكلفة قد لا تكون معبرة عن القيمة العادلة:

(أ) تغير كبير في أداء الأعمال المُستثمر فيها بالمقارنة مع الموازنات أو الخطط أو المعالم.

(ب) تغيرات في توقع أنه سيتم تحقيق معالم المنتج التقني للأعمال المُستثمر فيها.

(ج) تغير مهم، في السوق، لحقوق ملكية الأعمال المُستثمر فيها أو منتجاتها أو منتجاتها المحتملة.

(د) تغير مهم في الاقتصاد العالمي أو البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الأعمال المُستثمر فيها.

(هـ) تغير مهم في أداء المنشآت المماثلة، أو في التقييمات التي تنطوي عليها السوق الكلية.

(و) شئون داخلية للأعمال المُستثمر فيها مثل الغش، أو الخلافات التجارية، أو الدعاوى القضائية أو التغييرات في الإدارة أو الاستراتيجية.

(ز) دليل من المعاملات الخارجية في حقوق ملكية الأعمال المُستثمر فيها، إما من قبل الأعمال المُستثمر فيها (مثل إصدار جديد لحقوق ملكية) أو من خلال تحويلات لأدوات حقوق ملكية بين أطراف ثالثة.

ب ٥,٢,٥ إن القائمة الواردة في الفقرة "ب ٤,٢,٥" ليست شاملة. يجب على المنشأة استخدام جميع المعلومات بشأن أداء وعمليات الأعمال المُستثمر فيها التي تصبح متاحة بعد تاريخ الاعتراف الأولي. وبقدر وجود أي من هذه العوامل ذات الصلة، فإنها قد تبين أن التكلفة قد لا تكون معبرة عن القيمة العادلة. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المنشأة قياس القيمة العادلة.

ب ٦,٢,٥ التكلفة ليست أبداً أفضل تقدير للقيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متداولة (أو عقود أدوات حقوق ملكية متداولة).

قياس التكلفة المستهلكة (القسم ٤,٥) طريقة الفائدة الفعلي

ب ١,٤,٥ عند تطبيق طريقة الفائدة الفعلي، تحدد المنشأة الأتعاب التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية. وقد لا يكون وصف الأتعاب مقابل خدمات مالية مؤشراً على طبيعة وجوهر الخدمات المقدمة. والأتعاب التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية تعامل على أنها تعديل على معدل الفائدة الفعلي، ما لم يتم قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، والاعتراف بالتغير في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر. وفي تلك الحالات، فإن الأتعاب يتم الاعتراف بها على أنها إيراد أو مصروف عند الاعتراف الأولي للأداة.

ب ٢,٤,٥ تشمل الأتعاب التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية:
(أ) أتعاب الاستحداث التي تتسلمها المنشأة والمتعلقة بابتكار أو اقتناء أصل مالي. قد تتضمن مثل هذه الأتعاب تعويضاً مقابل أنشطة مثل تقييم الحالة المالية للمقترض، وتقييم وتسجيل الضمانات والضمان وترتيبات الضمان الأخرى، والتفاوض على شروط وإعداد المستندات ومعالجتها وإتمام المعاملة. وهذه الأتعاب تُعد جزءاً لا يتجزأ من إحداث ارتباط بالأداة المالية الناتجة.

(ب) أتعاب الارتباط التي تتسلمها المنشأة لاستحداث قرض عندما لا يتم قياس ارتباط القرض وفقاً للفقرة "١,٢,٤ (أ)؛" ويكون من المرجح دخول المنشأة في ترتيب إقراض محدد. تعد هذه الأتعاب بمثابة تعويض مقابل التدخل المستمر باقتناء أداة مالية. وإذا انقضى الارتباط دون تقديم المنشأة القرض، فإنه يتم الاعتراف بالأتعاب على أنها إيرادات عند انقضائه.

(ج) أتعاب الاستحداث التي تدفع عند إصدار الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة. هذه الأتعاب تُعد جزءاً لا يتجزأ من إحداث ارتباط بالتزام مالي. وتميز المنشأة الأتعاب والتكاليف التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للالتزام

المالي عن أتعاب الاستحداث وتكاليف المعاملة المتعلقة بالحق في تقديم خدمات مثل خدمات إدارة استثمار.

ب ٣,٤,٥ تشمل الأتعاب التي لا تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية، وتتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨):

(أ) الأتعاب التي يتم تحميلها مقابل خدمة دين.
(ب) أتعاب الارتباط لاستحداث قرض عندما يكون ارتباط القرض لا يتم قياسه وفقاً للفقرة "١,٢,٤" (أ) ومن غير المحتمل أن يتم الدخول في ترتيب إقراض محدد.
(ج) أتعاب القرض المشترك التي تتسلمها المنشأة التي تقوم بترتيب قرض ولا تبقى على جزء من حزمة القرض لنفسها (أو تبقى على جزء من معدل الفائدة الفعلي نفسه مقابل المخاطر المماثلة كما هو الحال بالنسبة للمشاركين الآخرين).

ب ٤,٤,٥ عند تطبيق طريقة الفائدة الفعلي، فإن المنشأة تقوم -عموماً- باستهلاك أي أتعاب أو نقاط يتم دفعها أو استلامها، وتكاليف المعاملة والعلاوات أو الخصومات الأخرى التي تدرج ضمن حساب معدل الفائدة الفعلي على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وبالرغم من ذلك، يتم استخدام فترة أقصر إذا كانت هذه الفترة هي التي ترتبط بها الأتعاب أو النقاط التي يتم دفعها أو استلامها، أو تكاليف المعاملة، أو العلاوات أو الخصومات. وتكون هذه هي الحالة عندما يتم إعادة تسعير المتغير، الذي ترتبط به الأتعاب أو النقاط التي يتم دفعها أو استلامها، أو تكاليف المعاملة، أو العلاوات أو الخصومات، إلى معدلات السوق قبل تاريخ الاستحقاق المتوقع للأداة المالية. على سبيل المثال، إذا كانت العلوّة أو الخصم على أداة مالية بمعدل معوم تمثل الفائدة التي استحققت على تلك الأداة المالية منذ آخر مرة تم دفع الفائدة، أو التغيرات في معدلات السوق منذ تم إعادة تخصيص معدل الفائدة المُعوم إلى معدلات السوق، فإنه يتم استنفادها حتى التاريخ التالي الذي يتم فيه إعادة تخصيص الفائدة المُعومة إلى معدلات السوق. وهذا لأن العلوّة أو الخصم ترتبط بالفترة حتى التاريخ التالي لإعادة تخصيص الفائدة، نظراً لأنه في ذلك التاريخ تتم إعادة تخصيص المتغير الذي ترتبط به العلوّة أو الخصم (أي معدلات الفائدة) إلى معدلات السوق. وبالرغم من ذلك، إذا نتجت العلوّة أو الخصم عن تغير في هامش الائتمان زيادة عن المعدل المعوم المحدد في الأداة المالية، أو متغيرات أخرى لا يتم إعادة تخصيصها إلى معدلات السوق، فإنه يتم استنفادها على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

ب ٥,٤,٥ للأصول المالية التي لها معدلات مُعومة والالتزامات المالية التي لها معدلات مُعومة، فإن إعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية، لتعكس التحركات في معدلات الفائدة في السوق، يعدل من معدل الفائدة الفعلي. وإذا تم الاعتراف بأصل مالي له معدل معوم أو التزام مالي له معدل معوم -بشكل أولي- بمبلغ مساو للمبلغ الأصلي المستحق التحصيل أو السداد عند الاستحقاق، فإن إعادة تقدير دفعات الفائدة المستقبلية لا يكون له -عادة- أثر مهم على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام.

ب ٦,٤,٥ إذا عدّلت المنشأة تقديراتها للمدفوعات أو المتحصلات (باستثناء التعديلات التي تتم وفقاً للفقرة "٣,٤,٥" والتغيرات في تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة)، فيجب عليها

تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المستهلكة للالتزام المالي (أو لمجموعة من الأدوات المالية) ليعكس التدفقات النقدية التعاقدية الفعلية والمقدرة المنقحة. وتقوم المنشأة بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المستهلكة للالتزام المالي على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية المقدرة التي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأداة المالية (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتماني المنخفض) أو، عندما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنقح محسوباً وفقاً للفقرة "١٠,٥,٦". ويتم الاعتراف بالتعديل ضمن الأرباح أو الخسائر على أنه دخل أو مصروف.

ب ٧,٤,٥ في بعض الحالات، يعد الأصل المالي مضمحل ائتمانياً عند الاعتراف الأولي نظراً لأن المخاطر الائتمانية عالية جداً، وفي حالة الشراء، أنه قد تم اقتناؤه بخصم كبير. والمنشأة مطالبة بإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة الأولية في تقدير التدفقات النقدية عند حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية التي تعد على أنها أصول مالية مضمحلة عند شرائها أو إنشائها عند الاعتراف الأولي. وبالرغم من ذلك، لا يعني هذا أن معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية ينبغي تطبيقه لمجرد فقط أن للأصل المالي مخاطر ائتمانية عالية عند الاعتراف الأولي.

تكاليف المعاملة

ب ٨,٤,٥ تشمل تكاليف المعاملة الأتعاب والعمولة التي تدفع إلى الوكلاء (بما في ذلك الموظفين الذين يعملون بصفة وكلاء بيع)، والمستشارين، والوسطاء والمتعاملين، والرسوم التي تتقاضاها الجهات التنظيمية والأسواق المالية، وضرائب ورسوم التحويلات. ولا تشمل تكاليف المعاملة علاوات أو خصومات الدين، وتكاليف التمويل أو التكاليف الإدارية الداخلية أو تكاليف الحفظ.

الإعدام

ب ٩,٤,٥ يكون الإعدام متعلقاً بأصل مالي في مجمله أو بجزء منه. على سبيل المثال، تخطط المنشأة لفرض ضمان على أصل مالي ولا تتوقع استرداد أكثر من ٣٠ في المائة من الأصل المالي من الضمان. إذا لم يكن لدى المنشأة توقعات معقولة باسترداد أي تدفقات نقدية إضافية من الأصل المالي، فيجب عليها شطب نسبة ٧٠ في المائة المتبقية من الأصل المالي.

الإضمحلال (القسم ٥,٥)

أساس التقييم الجماعي والمنفرد

ب ١,٥,٥ لتحقيق الهدف من الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مقابل الزيادات الجوهرية في الخسائر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، قد يكون من الضروري القيام بتقييم الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس جماعي من خلال الأخذ في الحسبان المعلومات التي تشير إلى زيادات جوهرية في المخاطر الائتمانية، على سبيل المثال، لمجموعة أو مجموعة فرعية من الأدوات المالية. وهذا

لضمان أن تحقق المنشأة الهدف من الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك زيادات جوهرية في المخاطر الائتمانية، حتى لو كان الدليل على مثل هذه الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية على مستوى الأداة المنفردة ليس متاحاً بعد.

ب ٢,٥,٥

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي -عموماً- تلك المتوقعة الاعتراف بها قبل أن تتجاوز الأداة المالية موعد استحقاقها. وعادة، تزداد المخاطر الائتمانية - بشكل كبير- قبل أن تصبح الأداة المالية متجاوزة لموعد استحقاقها أو قبل ملاحظة عوامل أخرى للتأخر في السداد يحددها المقترض (على سبيل المثال، التعديل أو إعادة الهيكلة). وتبعاً لذلك، فعندما تتاح معلومات معقولة ومؤيدة والتي تكون ذات نظرة للمستقبل، بالمقارنة بالمعلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق، دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فيجب استخدامها لتقييم التغيرات في المخاطر الائتمانية.

ب ٣,٥,٥

وبالرغم من ذلك، تبعاً لطبيعة الأدوات المالية ومعلومات المخاطر الائتمانية المتاحة عن مجموعات معينة من الأدوات المالية، فقد لا يكون باستطاعة المنشأة تحديد التغيرات المهمة في المخاطر الائتمانية لأدوات مالية بعينها قبل أن تصبح الأداة المالية متجاوزة لموعد استحقاقها. قد يكون هذا هو الحال بالنسبة لأدوات مالية مثل القروض للأفراد التي لا يوجد لها معلومات حديثة عن مخاطرها الائتمانية أو يوجد القليل من مثل هذه المعلومات، والتي يتم الحصول عليها ومراقبتها -عادة- على أساس كل أداة بعينها، إلى أن يخرق العميل الشروط التعاقدية. وإذا لم تتم معرفة التغيرات في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية المنفردة قبل أن تصبح متجاوزة لموعد استحقاقها، فإن خسارة الاضمحلال المُستندة -فقط- إلى معلومات ائتمانية على مستوى الأداة المالية المنفردة لا تعبر -بصدق- عن التغيرات في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

ب ٤,٥,٥

في بعض الحالات، لا يكون لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أساس كل أداة بعينها. وفي تلك الحالة فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يجب قياسها على أساس جماعي يأخذ في الحسبان المعلومات الشاملة عن المخاطر الائتمانية. ويجب أن تتضمن هذه المعلومات الشاملة عن المخاطر الائتمانية ليس فقط معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق ولكن يجب أن تتضمن أيضاً معلومات الائتمان ذات العلاقة بما في ذلك معلومات الاقتصاد الكلي ذات النظرة الذاتية للمستقبل للتحديد التقريبي النتيجة الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما تكون قد حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي على مستوى كل أداة بعينها.

ب ٥,٥,٥

لغرض تحديد الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية والاعتراف بمخصص خسارة على أساس المجموعة، تستطيع المنشأة تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة بهدف تسهيل إجراء تحليل يتم تصميمه للتمكن من تحديد الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب. وينبغي على

المنشأة عدم تشويش هذه المعلومات من خلال تجميع أدوات مالية لها خصائص مخاطر مختلفة. ومن أمثلة خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، ولكنها لا تقتصر على:

(أ) نوع الأداة.

(ب) تبويات المخاطر الائتمانية.

(ج) نوع الضمان.

(د) تاريخ الاعتراف الأولي.

(هـ) الأجل المتبقي حتى الاستحقاق.

(و) الصناعة.

(ز) الموقع الجغرافي للمقترض.

(ح) قيمة الضمان بالنسبة إلى الأصل المالي إذا كان له أثر على ترجيح حدوث إخفاق في السداد (على سبيل المثال، القروض التي لا تخضع لحق الرجوع في بعض البلاد أو نسب القروض إلى القيمة).

ب ٦,٥,٥ تتطلب الفقرة "٤,٥,٥" الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من جميع الأدوات المالية التي حدثت زيادات جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. ولتحقيق هذا الهدف، إذا لم تكن المنشأة قادرة على تجميع الأدوات المالية التي تعتبر أن مخاطرها الائتمانية قد زادت -بشكل جوهري - منذ الاعتراف الأولي على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، فينبغي على المنشأة الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من جزء من الأصول المالية التي يفترض أن خسائرها الائتمانية قد زادت -بشكل جوهري. إن تجميع الأدوات المالية لتقييم ما إذا كان هناك تغيرات في المخاطر الائتمانية على أساس جماعي قد يتغير عبر الزمن كلما أصبحت معلومات جديدة متاحة عن مجموعات من الأدوات المالية أو عن أدوات مالية منفردة.

توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

ب ٧,٥,٥ يستند تقييم ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يجب الاعتراف بها إلى وجود زيادات جوهرية في احتمال أو في مخاطر حدوث إخفاق في السداد منذ الاعتراف الأولي (بغض النظر عما إذا كانت الأداة المالية قد تمت إعادة تسعيرها لتعكس زيادة في المخاطر الائتمانية) بدلاً من الاستناد إلى دليل على أن الأصل المالي اضمحل ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير أو حدوث إخفاق حقيقي في السداد. وعموماً، فإنه سوف يكون هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية قبل أن يصبح الأصل المالي مضمحل ائتمانياً أو قبل حدوث إخفاق في السداد.

ب ٨,٥,٥ لارتباطات القروض، تأخذ المنشأة في الحسبان التغيرات في مخاطر حدوث إخفاق في سداد القرض الذي يتعلق به ارتباط القرض. ولعقود الضمان المالي، تأخذ المنشأة في الحسبان التغيرات في مخاطر أن مديناً معيناً سوف يخفق في سداد العقد.

ب ٩,٥,٥ تعتمد أهمية التغيير في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي على مخاطر حدوث إخفاق في السداد كما هي عند الاعتراف الأولي. وعليه، فعلى سبيل المثال فإن تغييراً، بالمعنى المطلق، في مخاطر حدوث إخفاق في السداد سيكون أكثر أهمية لأداة مالية ذات مخاطر أولية أقل لحدوث إخفاق في سدادها بالمقارنة بأداة مالية ذات مخاطر أولية أعلى الحدوث إخفاق في سدادها.

ب ١٠,٥,٥ كلما طال العمر المتوقع لأداة، كلما زادت مخاطر حدوث إخفاق في سداد الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمانية مماثلة، على سبيل المثال، فإن مخاطر حدوث إخفاق في سداد سند تبويبه AAA وعمره المتوقع ١٠ سنوات تكون أعلى من مخاطر سند تبويبه AAA وعمره المتوقع خمس سنوات.

ب ١١,٥,٥ بسبب العلاقة بين العمر المتوقع ومخاطر حدوث إخفاق في السداد، فإن التغيير في المخاطر الائتمانية لا يمكن تقييمه بمجرد مقارنة التغيير في المخاطر المطلقة لحدوث إخفاق في السداد عبر الزمن. على سبيل المثال، إذا كانت مخاطر حدوث إخفاق في سداد أداة مالية عمرها المتوقع ١٠ سنوات عند الاعتراف الأولي مماثلة لمخاطر حدوث إخفاق في سداد أداة مالية عندما يكون عمرها المتوقع في فترة لاحقة هو فقط خمس سنوات، فقد يشير ذلك إلى زيادة في المخاطر الائتمانية. وهذا نظراً لأن مخاطر حدوث إخفاق في السداد على مدى العمر المتوقع تقل -عادة- مع مرور الوقت إذا بقيت المخاطر الائتمانية دون تغيير وأصبحت الأداة أقرب إلى تاريخ الاستحقاق. وبالرغم من ذلك، للأدوات المالية التي عليها التزامات بدفعات كبيرة -فقط- مع قرب تاريخ استحقاق الأداة المالية فإن مخاطر حدوث إخفاق في السداد قد لا تنخفض بالضرورة مع مرور الوقت. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي على المنشأة الأخذ في الحسبان -أيضاً- عوامل نوعية أخرى تبرهن على ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

ب ١٢,٥,٥ يمكن للمنشأة تطبيق مناهج متنوعة عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي أو عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويمكن للمنشأة تطبيق مناهج مختلفة للأدوات المالية المختلفة. قد يكون المنهج الذي لا يتضمن ترجيحاً صريحاً للإخفاق في السداد على أنه مدخل في حد ذاته، مثل منهج معدل الخسائر الائتمانية، متفقاً مع المتطلبات الواردة في هذا المعيار، شريطة أن يكون باستطاعة المنشأة فصل التغييرات في مخاطر حدوث إخفاق في السداد عن التغييرات في المحركات الأخرى للخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل ضمان، وأخذ ما يلي في الحسبان عند القيام بالتقييم:

(أ) التغيير في مخاطر حدوث إخفاق في السداد منذ الاعتراف الأولي

(ب) العمر المتوقع للأداة المالية.

(ج) المعلومات المعقولة المؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما التي قد تؤثر على المخاطر الائتمانية.

ب ١٣,٥,٥ ينبغي على الطرق المستخدمة لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي أن تأخذ في الحسبان خصائص الأداة المالية (أو مجموعة من الأدوات المالية) وأنماط الإخفاق في سداد أدوات مالية مماثلة في السابق. وبالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة "٩,٥,٥"، للأدوات المالية التي أنماط الإخفاق في سدادها غير مركزة في وقت معين خلال العمر المتوقع للأداة المالية، فإن التغييرات في مخاطر حدوث إخفاق في السداد على مدى ١٢ شهرا التالية قد تكون تقريبا معقولا للتغيرات في مخاطر حدوث إخفاق في السداد على مدى العمر. وفي مثل هذه الحالات، فإنه يمكن للمنشأة استخدام التغييرات في مخاطر حدوث إخفاق في السداد على مدى ١٢ شهرا التالية لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت -بشكل كبير- منذ الاعتراف الأولي، ما لم تشير الظروف إلى ضرورة إجراء تقييم على مدى العمر.

ب ١٤,٥,٥ وبالرغم من ذلك، لبعض الأدوات المالية، أو في بعض الظروف، قد لا يكون من المناسب استخدام التغييرات في مخاطر حدوث إخفاق في السداد على مدى ١٢ شهرا التالية لتحديد ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. على سبيل المثال، فإن التغيير في مخاطر حدوث إخفاق في السداد في ١٢ شهرا التالية قد لا يكون أساسا ملائما لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت على أداة مالية تزيد مدة استحقاقها عن ١٢ شهرا عندما:

(أ) يكون على الأداة المالية التزامات بدفعات كبيرة -فقط- بعد ١٢ شهرا التالية.
(ب) تحدث تغييرات في الاقتصاد الكلي ذي الصلة أو في العوامل الأخرى المتعلقة بالائتمان لا تنعكس -بشكل كافٍ- في مخاطر حدوث إخفاق في السداد في ١٢ شهرا التالية.

(ج) يكون للتغيرات في العوامل المتعلقة بالائتمان تأثير على المخاطر الائتمانية للأداة المالية (أو يكون لها أثر أكثر وضوحا) فقط بعد ١٢ شهرا.

ب ١٥,٥,٥ تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي عند تحديد ما إذا كان مطلوبا الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والتي قد تؤثر في المخاطر الائتمانية على أداة مالية وفقا للفقرة "١٧,٥,٥(ج)". ولا يلزم المنشأة القيام ببحث وافي عن المعلومات عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت -بشكل جوهري- منذ الاعتراف الأولي.

ب ١٦,٥,٥ إن تحليل المخاطر الائتمانية هو تحليل (متعدد العوامل وشامل) ويعتمد مدى ملاءمة عامل معين، ووزنه مقارنة بالعوامل الأخرى، على نوع المنتج وخصائص الأدوات المالية والمقترض وكذلك المنطقة الجغرافية. يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والمتعلقة بالأداة المالية التي يتم تقييمها. وبالرغم من ذلك، بعض العوامل والمؤشرات لا يمكن تحديدها على مستوى الأداة المالية المنفردة. وفي مثل هذه الحالة، فإن العوامل

والمؤشرات ينبغي تقييمها لمحافظ أو لمجموعات من محافظ أو لأجزاء من محفظة مناسبة من الأدوات المالية لتحديد ما إذا كان المتطلب الوارد في الفقرة "٣,٥,٥" للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر قد تم استيفاؤه. ب٥,٥,١٧ قد تكون القائمة غير الشاملة التالية من المعلومات ملائمة لتقييم التغيرات في المخاطر الائتمانية:

(أ) التغيرات المهمة في مؤشرات السعر الداخلية للمخاطر الائتمانية الناتجة عن تغير في المخاطر الائتمانية منذ البداية، بما في ذلك، ولكن لا يقتصر على، هامش الائتمان الذي ينشأ إذا ما تم - مجددا- استحداث أو إصدار أداة مالية معينة أو أداة مالية مشابهة، بنفس الشروط ونفس الطرف المقابل، في تاريخ التقرير.

(ب) التغيرات الأخرى في معدلات أو شروط أداة مالية قائمة والتي ستختلف -بشكل كبير- إذا ما تم -مجددا- استحداث أو إصدار الأداة في تاريخ التقرير (مثل شروط أكثر تشدداً، أو زيادة مبالغ الضمان أو الضمانات، أو تغطية دخل أعلى) بسبب تغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة المالية منذ الاعتراف الأولي.

(ج) التغيرات المهمة في مؤشرات السوق الخارجية للمخاطر الائتمانية لأداة مالية معينة أو لأدوات مالية مشابهة لها نفس العمر المتوقع. وتشمل التغيرات في مؤشرات السوق للمخاطر الائتمانية، ولكنها لا تقتصر على:

- (١) هامش الائتمان.
- (٢) أسعار مبادلة الإخفاق في الائتمان للمقترض.
- (٣) طول المدة أو المدى الذي كانت فيه القيمة العادلة لأصل مالي أقل من تكلفته المستهلكة.

(٤) معلومات السوق الأخرى المتعلقة بالمقترض، مثل التغيرات في سعر دين المقترض وأدوات حقوق ملكيته.

(د) التغير الفعلي أو المتوقع المهم في التئيب الائتماني الخارجي لأداة مالية.

(هـ) التئيب الفعلي أو المتوقع في التئيب الائتماني للمقترض أو الانخفاض في النقاط السلوكية المسجلة التي تستخدم في تقييم المخاطر الائتمانية داخلياً. وتكون التئيبات الائتمانية الداخلية والنقاط السلوكية المسجلة من الممكن الاعتماد عليها أكثر عندما يتم ربطها بالتئيبات الخارجية أو تأييدها بدراسات الإخفاق في السداد.

(و) التغيرات العكسية الحالية أو المتوقعة في الأعمال، أو في الظروف المالية أو الاقتصادية التي يتوقع أن تتسبب في تغير مهم في قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات دينه، مثل زيادة فعلية أو متوقعة في معدلات البطالة.

(ز) التغير الفعلي أو المتوقع المهم في النتائج التشغيلية للمقترض. ومن أمثلة ذلك التقلص الفعلي أو المتوقع للإيرادات أو هوامش الربح، والزيادة الفعلية أو المتوقعة في المخاطر التشغيلية، وقصور في أو متوقع في رأس المال العامل، والانخفاض الفعلي أو المتوقع في جودة الأصل، والزيادة الفعلية أو المتوقعة في

- رفع الميزانية العمومية، والسيولة، والمشاكل الإدارية أو التغيير في نطاق الأعمال أو الهيكل التنظيمي (مثل عدم استمرار قطاع من الأعمال) التي ينتج عنها تغيير مهم في قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات دينه.
- (ح) الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية الأخرى لنفس المقترض.
- (ط) التغيير العكسي الفعلي أو المتوقع المهم في البيئة التنظيمية، أو الاقتصادية، أو التقنية للمقترض التي ينتج عنها تغيير مهم في قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات دينه، مثل التراجع في الطلب على منتجات المقترض المخصصة للبيع بسبب حدوث تحول في التقنية.
- (ي) التغييرات المهمة في قيمة الضمان المؤيد للالتزام أو في جودة ضمانات الطرف الثالث أو التعزيزات الائتمانية، التي يتوقع أن تقلص من الحافز الاقتصادي للمقترض لأداء الدفعات التعاقدية المجدولة أو خلاف ذلك تؤثر في ترجيح حدوث إخفاق في السداد. على سبيل المثال، إذا تراجعت قيمة ضمان يسبب تراجع أسعار المساكن، فإن المقترضين في بعض السلطات القانونية لديهم حافز أكبر للإخفاق في سداد رهوناتهم العقارية.
- (ك) التغيير المهم في جودة الضمان المقدم من مساهم (أو والدي الفرد) إذا كان المساهم (أو والوالدين) لديهم حافز وقدرة مالية على منع الإخفاق في السداد من خلال ضخ رأس مال أو نقد.
- (ل) التغييرات المهمة، مثل تخفيضات في الدعم المالي من المنشأة الأم أو منشأة شقيقة أخرى أو تغيير في أو متوقع مهم في جودة تعزيز ائتمانية والتي يتوقع أن تقلل الحافز الاقتصادي للمقترض لأداء دفعات تعاقدية مجدولة. وتتضمن تعزيزات أو دعم جودة الائتمان أخذ الوضع المالي للضامن و/أو، فيما يتعلق بالحصص المُصدرة في توريق، ما إذا كان من المتوقع أن تكون الحصص تالية الاستحقاق، قادرة على استيعاب الخسائر الائتمانية المتوقعة (على سبيل المثال، الخسائر من القروض المتعلقة بالضمان).
- (م) التغييرات المتوقعة في توثيق القرض بما في ذلك أي خرق متوقع للعقد قد يؤدي إلى تنازلات عن تعهدات أو إلى تعديلات فيها وفترات إعفاء من دفع الفائدة وزيادات في الفائدة وطلب ضمانات إضافية أو ضمانات أو تغييرات أخرى في الإطار التعاقدية للأداة.
- (ن) التغييرات المهمة في الأداء والسلوك المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغييرات في وضع الدفع من جانب المقترضين ضمن المجموعة (على سبيل المثال حدوث زيادة في العدد أو المدى المتوقع للدفعات التعاقدية التي تدفع متأخرة أو حدوث زيادات كبيرة في العدد المتوقع للمقترضين من خلال بطاقات الائتمان الذين يتوقع أن يتجاوزوا حدهم الائتماني أو الذين يتوقع أن يسددوا مبالغ الحد الأدنى الشهرية).

(س) التغييرات في منهج المنشأة في إدارة الائتمان فيما يتعلق بالأداة المالية؛ أي المستند إلى المؤشرات المستجدة على التغييرات في المخاطر الائتمانية، وممارسة إدارة المنشأة للمخاطر الائتمانية المتوقع أن تصبح أكثر نشاطاً أو تركيزاً على إدارة الأداة، بما في ذلك إخضاع الأداة لمتابعة أو مراقبة أدق، أو تدخل المنشأة تحديداً مع المقترض.

(ع) المعلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق، بما في ذلك الافتراض الممكن إثبات عدم صحته في ظروف محدودة كما تم توضيحه في الفقرة "١١,٥,٥".

ب ١٨,٥,٥ في بعض الحالات، قد تكون المعلومات النوعية والمعلومات الكمية غير الاحصائية المتاحة كافية لتحديد أن الأداة المالية قد استوفت الضوابط للاعتراف بمخصص خسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. أي أنه، لا حاجة لتدفق المعلومات في نموذج احصائي أو عملية تبويب ائتماني لتحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية على الأداة المالية. وفي حالات أخرى، قد يلزم المنشأة الأخذ في الحسبان معلومات أخرى، بما في ذلك المعلومات التي توفرها النماذج الاحصائية أو عمليات التبويب الائتماني. وبدلاً من ذلك، تستطيع المنشأة الاستناد في تقييمها إلى كلا النوعين من المعلومات، أي العوامل النوعية التي لا يتم الحصول عليها من خلال آلية التبويب الداخلية، وفئة تبويب داخلية محددة في فترة التقرير، مع الأخذ في الحسبان خصائص المخاطر الائتمانية عند الاعتراف الأولي، إذا كان كل من النوعين من المعلومات مناسباً.

افتراض تجاوز الاستحقاق لأكثر من ثلاثين يوماً الممكن إثبات عدم صحته في ظروف محدودة

ب ١٩,٥,٥ لا يُعد الافتراض الممكن إثبات عدم صحته في ظروف محدودة الوارد في الفقرة "١١,٥,٥" مؤشراً مطلقاً على وجوب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ولكنه يفترض بأن يكون آخر نقطة ينبغي عندها الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر حتى عند استخدام معلومات ذات نظرة للمستقبل (بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي على مستوى المحفظة).

ب ٢٠,٥,٥ يمكن للمنشأة إثبات عدم صحة هذا الافتراض في ظروف محدودة. وبالرغم من ذلك، تستطيع القيام بذلك -فقط- عندما يتوفر لها معلومات معقولة ومؤيدة تبرهن على أنه حتى إذا تجاوزت الدفعات التعاقدية استحقاقها لأكثر من ثلاثين يوماً، فإن ذلك لا يمثل زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على الأداة المالية. على سبيل المثال، عندما يكون عدم الدفع سهواً من قبل الإدارة، لا أن يكون ناتجاً عن صعوبات مالية للمقترض، أو أن يكون لدى المنشأة اطلاع على دليل تاريخي يبرهن على عدم وجود ربط بين زيادات كبيرة في مخاطر الإخفاق في السداد والأصول المالية التي تجاوزت دفعاتها موعد استحقاقها لأكثر من ثلاثين يوماً ولكن ذلك الدليل لا يحدد مثل ذلك الربط عندما تكون الدفعات قد تجاوزت استحقاقها لأكثر من ٦٠ يوماً.

ب ٢١,٥,٥ لا تستطيع المنشأة ضبط توقيت الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع متى يعد الأصل المالي أصلاً مضمحل ائتمانياً أو بناءً على تعريف المنشأة الداخلي للإخفاق في السداد.

الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير

ب ٢٢,٥,٥ تعد المخاطر الائتمانية على الأداة المالية منخفضة لأغراض الفقرة "١٠,٥,٥"، إذا كانت للأداة المالية مخاطر منخفضة للإخفاق في سدادها، وكان للمقترض قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدية في الأجل القريب وكان يحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغييرات العكسية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال في الأجل الطويل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدية. ولا تعد الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما تعد أن لها مخاطر خسارة منخفضة -فقط- بسبب قيمة الضمان وأن الأداة المالية بدون ذلك الضمان لا تعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. كما أن الأدوات المالية لا تعد أن لها مخاطر ائتمانية منخفضة لمجرد أن لها مخاطر إخفاق في السداد أقل من الأدوات المالية الأخرى للمنشأة أو بالنسبة للمخاطر الائتمانية في البلد التي تعمل المنشأة في نطاقها.

ب ٢٣,٥,٥ لتحديد ما إذا كانت للأداة المالية مخاطر ائتمانية منخفضة، يمكن للمنشأة استخدام تبويباتها الائتمانية الداخلية أو منهجياتها الأخرى التي تتفق مع تعريف عالمي متفق عليه للمخاطر الائتمانية المنخفضة ويأخذ في الحسبان المخاطر ونوع الأدوات المالية التي يتم تقييمها. والتبويب الخارجي لـ "درجة الاستثمار" هو مثال على الأداة المالية التي قد تعد بأن لها مخاطر ائتمانية منخفضة. وبالرغم من ذلك، ليس مطلوباً بأن تكون الأدوات المالية مصنفة خارجياً لكي تعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وبالرغم من ذلك، ينبغي أن تعد بأن لها مخاطر ائتمانية منخفضة من منظور مشارك في السوق يأخذ في الحسبان جميع أحكام وشروط الأداة المالية.

ب ٢٤,٥,٥ لا يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من أداة مالية لمجرد أنه كان قد تم عدها بأن لها مخاطر ائتمانية منخفضة في فترة التقرير السابقة ولا تعد بأن لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. وفي مثل هذه الحالة، يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي وعليه ما إذا كان مطلوباً الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وفقاً للفقرة "٣,٥,٥".

التعديلات

ب ٢٥,٥,٥ في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو تعديلها إلى الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي الحالي وفقاً لهذا المعيار. عندما ينتج عن تعديل الأصل المالي الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي الحالي وما يتبع ذلك من الاعتراف بالأصل المالي المعدل، فإن الأصل المعدل يعد أصلاً مالياً "جديداً" لأغراض هذا المعيار.

ب ٢٦,٥,٥ وبناءً عليه، يجب معاملته تاريخ التعديل على أنه تاريخ الاعتراف الأولي لذلك الأصل المالي عند تطبيق متطلبات الاضمحلال على الأصل المالي المعدل. وهذا يعني عادة

قياس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا إلى حين استيفاء متطلبات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المبينة في الفقرة "٣,٥,٥". وبالرغم من ذلك، في بعض الحالات غير المعتادة وعقب تعديل ينتج عنه الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي الأصلي، فقد يكون هناك دليل على أن الأصل المالي المعدل مضمحل ائتمانياً عند الاعتراف الأولي، وعليه، فإن الأصل المالي ينبغي الاعتراف به على أنه أصل مالي تم إنشاؤه مضمحل ائتمانياً. وقد يحدث هذا، على سبيل المثال، في موقف يكون فيه تعديل جوهري، لأصل في حالة إفسار، قد أدى إلى الاستبعاد من الدفاتر للأصل المالي الأصلي. وفي مثل هذه الحالة، قد يكون من المحتمل أن ينتج عن التعديل أصل مالي جديد مضمحل ائتمانياً عند الاعتراف الأولي.

ب ٢٧,٥,٥

إذا كانت قد تمت إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي أو بخلاف ذلك تعديلها، ولكن الأصل المالي لم يتم استبعاده من الدفاتر، فإن الأصل المالي لا يعد تلقائياً - بأن له مخاطر ائتمانية أقل. ويجب على المنشأة تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي على أساس جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشمل ذلك المعلومات التاريخية والمعلومات ذات النظرة للمستقبل وتقييم المخاطر الائتمانية على مدى العمر المتوقع للأصل المالي، والتي تشمل المعلومات بشأن الظروف التي أدت إلى التعديل. وقد يشمل الدليل على أن ضوابط الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم تعد مستوفاة: وجود سجلا تاريخيا لأداء الدفعات حتى تاريخه وفي موعدها، وفقاً للشروط التعاقدية المعدلة. ويلزم العميل - عادة بان يدلل بشكل ثابت على سلوك جيد بالدفع على مدى فترة من الوقت قبل أن تعد المخاطر الائتمانية قد انخفضت. على سبيل المثال، فإن سجل عدم الدفع أو الدفعات غير المكتملة لا يتم محوه - عادة - بمجرد أداء دفعة واحدة في الوقت المحدد عقب تعديل الشروط التعاقدية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة

ب ٢٨,٥,٥ الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. والعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها. ونظراً لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم الدفع لها - بالكامل - ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح واجب السداد بموجب للعقد.

ب ٢٩,٥,٥

للأصول المالية، فإن الخسارة الائتمانية هي القيمة الحالية للفرق بين: (أ) التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون واجبة السداد للمنشأة بموجب العقدة وبين (ب) التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها.

ب ٣٠,٥,٥ لارتباطات القروض التي لم يتم سحبها، فإن الخسارة الائتمانية هي القيمة الحالية للفرق بين:

(أ) التدفقات النقدية التعاقدية واجبة السداد للمنشأة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض؛ وبين

(ب) التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها إذا كان قد تم سحب القرض. ب ٣١,٥,٥ يجب أن يكون تقدير المنشأة للخسائر الائتمانية المتوقعة من ارتباطات القروض منفقا مع توقعاتها بالسحوبات من هذا الارتباط للقروض، أي يجب أن تأخذ في الحسبان الجزء المتوقع من ارتباط القرض الذي سيتم سحبه خلال ١٢ شهرا من تاريخ التقرير وذلك عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهرا، والجزء المتوقع من ارتباط القرض الذي سوف يتم سحبه على مدى العمر المتوقع لارتباط القرض وذلك عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

ب ٣٢,٥,٥ لعقد الضمان المالي، فإن المنشأة مطالبة بأداء الدفعات -فقط- في حالة إخفاق المدين في السداد وفقا لشروط الأداة المالية التي يتم ضمانها. وبناءً عليه، فإن العجز النقدي هو الدفعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة مقابل الخسائر الائتمانية التي يتكبدها مطروحا منها أي مبالغ تتوقع المنشأة استلامها من حامل الأداة، وهو المدين أو أي طرف آخر. وإذا تم ضمان الأصل -بشكل كامل-، فإن تقدير العجز النقدي لعقد ضمان مالي يكون متفقا مع تقديرات العجز النقدي مقابل الأصل الخاضع للضمان.

ب ٣٣,٥,٥ يجب على المنشأة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المالي الذي يعد على أنه مضمحل ائتمانياً في تاريخ التقرير، ولكنه ليس أصلاً مالياً مضمحل عند شرائه أو إنشائه على أنها الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المخصومة بمعدل الفائدة الأصلي للأصل المالي. يتم الاعتراف بأي تعديل في الأرباح أو الخسائر على أنه ربح أو خسارة من الاضمحلال.

ب ٣٤,٥,٥ عند قياس خسارة الاضمحلال مقابل الإيجار المستحق فإن التدفقات النقدية المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن تكون متفقة مع التدفقات النقدية المستخدمة في قياس الإيجار المستحق وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".

ب ٣٥,٥,٥ يمكن للمنشأة استخدام وسائل عملية عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إذا كانت متفقة مع المبادئ الواردة في الفقرة "١٧,٥,٥". ومثال على الوسيلة العملية هو حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من المبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين باستخدام مصفوفة المخصص. وتستخدم المنشأة خبرتها التاريخية في الخسائر الائتمانية (المعدلة بحسب ما هو مناسب وفقا للفقرتين من "ب ٥١,٥,٥" إلى "ب ٥٢,٥,٥") من المبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من الأصول المالية بحسب الملائم. قد تحدد مصفوفة المخصص، على سبيل المثال، معدلات ثابتة للمخصص وهو ما يعتمد على عدد الأيام التي تكون فيها المبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين متجاوزة لاستحقاقها (على سبيل المثال، ١ في المائة إذا لم تكن متجاوزة لموعد استحقاقها، ٢ في المائة إذا تجاوزت موعد

استحقاقها بأقل من ثلاثين يوماً، ٣ في المائة إذا تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من ثلاثين يوماً ولكن أقل من ٩٠ يوماً، ٢٠ في المائة إذا كان تجاوزت موعد استحقاقها من ١٨٠ إلى ٩٠ يوماً (الخ). وتبعاً لتنوع قاعدة عملائها، فإن المنشأة تستخدم المجموعات المناسبة إذا كانت خبرتها التاريخية في الخسائر الائتمانية تظهر أنماط خسارة مختلفة -بشكل كبير- لقطاعات العملاء المختلفة. ومن أمثلة الضوابط التي قد يتم استخدامها لتجميع الأصول فئات المنطقة الجغرافية، ونوع المنتج، وتبويب العميل، والضمان أو الضمان الائتماني التجاري ونوع العميل (مثل عميل جملة أو تجزئة).

تعريف الإخفاق في السداد

ب ٣٦,٥,٥ تتطلب الفقرة "٩,٥,٥" عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت -بشكل جوهري- بأنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان التغيير في مخاطر حدوث إخفاق في السداد منذ تم الاعتراف الأولي.

ب ٣٧,٥,٥ عند تعريف الإخفاق في السداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث إخفاق في السداد، يجب على المنشأة تطبيق تعريف للإخفاق السداد يكون متفقاً مع التعريف المستخدم لأغراض الإدارة الداخلية للمخاطر الائتمانية للأداة المالية ذات الصلة وأخذ المؤشرات النوعية في الحسبان (على سبيل المثال، الشروط المالية) عندما يكون ذلك مناسباً. وبالرغم من ذلك، التأخر استحقاقه بمدة ٩٠ يوماً ما لم تكن المنشأة لديها معلومات معقولة ومؤيدة لتوفير دليل على أن استخدام ضوابط للإخفاق في السداد بعد هذه الفترة تعد أكثر مناسبة. ويجب تطبيق تعريف الإخفاق في السداد المستخدم لهذه الأغراض بثبات على جميع الأدوات المالية ما لم تُتاح معلومات تدل على أن تعريفاً آخر للإخفاق في السداد يعد أكثر مناسبة لأداة مالية معينة.

الفترة التي يتم على مداها تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة

ب ٣٨,٥,٥ وفقاً للفقرة "١٩,٥,٥"، فإن أقصى فترة يجب على مداها تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تكون المنشأة على مداها معرضة للمخاطر الائتمانية. ولارتباطات القروض وعقود الضمان المالي، فإن هذه هي أقصى فترة تعاقدية تكون المنشأة على مداها لديها التزام تعاقدي حالي بتقديم ائتمان.

ب ٣٩,٥,٥ وبالرغم من ذلك، وفقاً للفقرة "٢٠,٥,٥"، فإن بعض الأدوات المالية تنطوي على كل من قرض ومُكوّن ارتباط لم يتم سحبه ولا تحد قدرة المنشأة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الارتباط الذي لم يتم سحبه من تعرض المنشأة للخسائر الائتمانية على فترة الإشعار التعاقدية. على سبيل المثال، فإن التسهيلات الائتمانية الدوارة، مثل البطاقات الائتمانية، وتسهيلات السحب على المكشوف، يمكن سحبها تعاقدياً من قبل المقرض بموجب إشعار تبلغ أقل فترة له يوم واحد. وبالرغم من ذلك، في الممارسة يستمر المقرضون في تقديم الائتمان لفترة أطول ويمكن أن يقوموا بسحب التسهيل -فقط- بعدما تزداد المخاطر الائتمانية للمقرض، وهو ما قد يجعل من المتأخر كثيراً منع بعض أو جميع الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن هذه الأدوات المالية لها عموماً الخصائص التالية نتيجة لطبيعة الأداة المالية، والطريقة التي تدار بها الأداة المالية، وطبيعة المعلومات المتاحة حول الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية:

- (أ) أن الأدوات المالية ليس لها أجل أو هيكل سداد ثابت وعادة ما يكون لها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة (على سبيل المثال، يوماً واحداً).
- (ب) أن القدرة التعاقدية على إلغاء العقد لا يتم فرضها في حالة الإدارة اليومية المعتادة للأداة المالية ويمكن إلغاء العقد -فقط- عندما تصبح المنشأة على علم بزيادة في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل.
- (ج) أن الأدوات المالية تدار على أساس جماعي.
- ب ٤٠,٥,٥ عند تحديد الفترة التي يتوقع أن تتعرض المنشأة على مداها لمخاطر ائتمانية، ولكن تلك التي لا تستطيع المنشأة تقليل الخسائر الائتمانية المتعلقة بها من خلال الإجراءات المعتادة لإدارة المخاطر الائتمانية، فإنه ينبغي على المنشأة الأخذ في الحسبان عوامل مثل المعلومات والخبرة التاريخية بشأن:
- (أ) الفترة التي كانت المنشأة معرضة على مداها للمخاطر الائتمانية على أدوات مالية مشابهة.
- (ب) طول الفترة الزمنية لحالات الإخفاق في السداد ذات الصلة التي تحدث على أدوات مالية مشابهة عقب زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.
- (ج) إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية التي تتوقع المنشأة اتخاذها بمجرد أن تزداد المخاطر الائتمانية على الأداة المالية، مثل تخفيض أو إزالة الحدود التي لم يكن قد تم سحبها.

النتيجة المرجحة بالاحتمالات

- ب ٤١,٥,٥ ليس الغرض من تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير لتصور أسوأ حالة أو تقدير لتصور أفضل حالة. وبدلاً من ذلك، فإن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن يعكس -دائماً- إمكانية حدوث خسائر ائتمانية وإمكانية عدم حدوث خسائر ائتمانية حتى إذا كانت النتيجة الأكثر ترجيحاً هي عدم حدوث خسارة ائتمانية.
- ب ٤٢,٥,٥ تتطلب الفقرة "١٧,٥,٥(أ)" تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعكس مبلغاً غير متحيز مرجح بالاحتمالات يتم تحديده من خلال تقييم نطاق من النتائج المحتملة. وفي الممارسة، لا يلزم أن يكون هذا تحليلاً معقداً. وفي بعض الحالات، يعد وضع نماذج بسيطة -نسبياً- كافي، دون الحاجة لعدد كبير من المحاكاة المفصلة للتصورات. على سبيل المثال، فإن متوسط الخسائر الائتمانية لمجموعة كبيرة من الأدوات المالية التي خصائص مخاطرها مشتركة يمكن أن يكون تقديراً معقولاً لمبلغ مرجح بالاحتمالات. وفي حالات أخرى، على الأرجح سيلزم تحديد التصورات التي تحدد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لنتائج معينة والترجيح المقدر لهذه النتائج. وفي تلك الحالات، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن تعكس نتيجتين على الأقل -وفقاً للفقرة "١٨,٥,٥".
- ب ٤٣,٥,٥ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، يجب على المنشأة تقدير مخاطر حدوث إخفاق في السداد على الأداة المالية خلال عمرها المتوقع. وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وتعتبر

عن العجز النقدي لفترة العمر الذي ينتج إذا حدث إخفاق في السداد على مدى ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من ١٢ شهراً)، مرجحة باحتمال حدوث الإخفاق في السداد. وعليه، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ليست هي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تتكدها المنشأة من الأدوات المالية التي تتوقع أن يحدث إخفاق في سدادها خلال ١٢ شهراً التالية وليست هي العجز النقدي المتوقع على مدى ١٢ شهراً.

القيمة الزمنية للنقود

ب ٤٤,٥,٥ خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى تاريخ التقرير، وليس إلى تاريخ الإخفاق المتوقع في السداد أو تاريخ آخر، باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي يتم تحديده عند الاعتراف الأولي أو تقريب له. وإذا كان للأداة المالية معدل فائدة متغير، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب خصمها باستخدام معدل الفائدة الفعلي الحالي الذي يتم تحديده وفقاً للفقرة "٥,٤,٥".

ب ٤٥,٥,٥ يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها، باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية الذي يتم تحديده عند الاعتراف الأولي.

ب ٤٦,٥,٥ يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة من مبالغ الإيجار مستحقة التحصيل باستخدام نفس معدل الخصم المستخدم في قياس مبالغ الإيجار مستحقة التحصيل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩).

ب ٤٧,٥,٥ يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة من ارتباط قرض باستخدام معدل الفائدة الفعلي أو تقريب له، والذي سيتم تطبيقه عند الاعتراف بالأصل المالي الناتج عن ارتباط القرض. وهذا بسبب أنه لغرض تطبيق متطلبات الاضمحلال، فإن الأصل المالي الذي يتم الاعتراف به عقب سحب مبالغ على ارتباط قرض يجب معاملته على أنه استمرار لذلك الارتباط وليس معاملته على أنه أداة مالية جديدة. ولذلك فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي يجب قياسها بالأخذ في الحسبان المخاطر الائتمانية الأولية لارتباط القرض من التاريخ الذي أصبحت فيه المنشأة طرفاً في الارتباط الذي لا رجعه فيه.

ب ٤٨,٥,٥ الخسائر الائتمانية المتوقعة من عقود الضمان المالي أو من ارتباطات القروض التي لا يمكن تحديد معدل الفائدة الفعلي لها يجب أن يتم خصمها بتطبيق معدل الخصم الذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر التي تكون مرتبطة بالتدفقات النقدية ولكن فقط إذا تم، وبالقدر الذي يتم به، أخذ المخاطر في الحسبان من خلال تعديل معدل الخصم بدلاً من تعديل العجز النقدي الذي يتم خصمه.

المعلومات المعقولة والمؤيدة

ب ٤٩,٥,٥ لغرض هذا المعيار، فإن المعلومات المعقولة والمؤيدة هي تلك التي تكون متاحة - بشكل معقول - في تاريخ التقرير الاقتصادية المستقبلية. وتعد المعلومات التي تكون متاحة لأغراض التقرير المالي أنها متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ب ٥٠,٥,٥ لا تطالب المنشأة بتضمين توقعات الظروف المستقبلية على مدى مجمل العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتمد درجة الاجتهاد المطلوب لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على إمكانية توفر معلومات مفصلة. وكلما زاد أفق التوقع، تنقص إمكانية توفر معلومات مفصلة وتزداد درجة الاجتهاد المطلوب لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولا يتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مفصلاً للفرات التي تقع في المستقبل البعيد. لمثل تلك الفترات، تستطيع المنشأة استقراء التوقعات من المعلومات المتاحة المفصلة. ب ٥١,٥,٥ لا يلزم المنشأة القيام ببحث شامل عن المعلومات ولكن يجب عليها الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والتي تكون ذات صلة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك أثر الدفعات المقدمة المتوقعة. ويجب أن تتضمن المعلومات المستخدمة عوامل تكون مرتبطة بالمقترض، والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من التوجه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير. ويمكن للمنشأة استخدام مصادر عديدة للبيانات، والتي قد تكون داخلية (تحدها المنشأة) وأيضاً خارجية. وتشمل المصادر المحتملة للمعلومات الخبرة الداخلية التاريخية في الخسائر الائتمانية، والتبويبات الداخلية، وخبرة المنشآت الأخرى في الخسائر الائتمانية، والتبويبات والتقارير والاحصاءات الخارجية. ويمكن للمنشآت التي ليس لديها مصادر بيانات تحدها المنشأة، أو لها مصادر غير كافية، استخدام خبرة مجموعة نظيرة في الأداة المالية (أو مجموعات من الأدوات المالية) المقارنة لها.

ب ٥٢,٥,٥ تعد المعلومات التاريخية أرضية أو أساساً مهماً يتم بناءً عليه قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة تعديل البيانات التاريخية، مثل الخبرة في الخسائر الائتمانية، على أساس البيانات الحالية الممكن رصدها لتعكس الظروف الحالية وتوقعاتها للظروف المستقبلية التي لم تؤثر على الفترة التي استندت إليها البيانات التاريخية، وإزالة آثار تلك الظروف في الفترة التاريخية التي ليست ذات صلة بالتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون أفضل معلومات معقولة ومؤيدة هي معلومات تاريخية غير معدلة، تبعاً لطبيعة المعلومات التاريخية ومتى تم حسابها، مقارنة بالظروف في تاريخ التقرير وخصائص الأداة المالية التي يجري النظر فيها. وينبغي أن تعكس تقديرات التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن تكون متسقة -من حيث الاتجاه- مع التغيرات في البيانات ذات الصلة الممكن رصدها من فترة لأخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة، أو أسعار العقارات، أو أسعار السلع، أو وضع السداد أو العوامل الأخرى التي تدل على خسائر ائتمانية من الأداة المالية أو إلى التغيرات في مجموعة الأدوات المالية وفي قوة هذه التغيرات). ويجب على المنشأة القيام -بشكل منتظم- باستعراض المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقليص أي فروق بين التقديرات والخبرة الفعلية في الخسائر الائتمانية.

ب ٥٣,٥,٥ عند استخدام الخبرة التاريخية في الخسائر الائتمانية لتقدير الخسائر الائتمانية، من المهم تطبيق تلك المعلومات بشأن معدلات الخسائر الائتمانية التاريخية على

المجموعات التي يتم تعريفها بطريقة تتفق مع المجموعات التي تم لها رصد معدلات الخسائر الائتمانية التاريخية. وتبعاً لذلك، فإن الطريقة المستخدمة يجب أن تمكن من ربط كل مجموعة من الأصول المالية بالمعلومات بشأن الخبرة السابقة في الخسائر الائتمانية في مجموعات من الأصول المالية التي تكون خصائص مخاطرها متشابهة وبالبيانات ذات الصلة الممكن رسدها، التي تعكس الظروف الحالية.

ب ٥٤,٥,٥
تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة توقعات المنشأة ذاتها للخسائر الائتمانية. وبالرغم من ذلك، عند أخذ جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في الحسابان عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على المنشأة أيضاً الأخذ في الحسابان معلومات السوق الممكن رسدها بشأن الخسائر الائتمانية لأداة مالية معينة أو أدوات مالية مشابهة.

الضمان

ب ٥٥,٥,٥
لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن تقدير العجز النقدي المتوقع يجب أن يعكس التدفقات النقدية المتوقعة من الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تُعد جزءاً من الشروط التعاقدية والتي لا يتم الاعتراف بها -بشكل منفصل- من قبل المنشأة. إن تقدير العجز النقدي المتوقع من أداة مالية مضمونة بضمان يعكس مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة من مصادرة الضمان مطروحاً منه تكاليف الحصول على الضمان وبيعها، بغض النظر عما إذا كانت المصادرة مرجحة (أي أن تقدير التدفقات النقدية المتوقعة يأخذ في الحسابان ترجيح المصادرة والتدفقات النقدية التي تنتج عنه). وتبعاً لذلك، فإن أي تدفقات نقدية متوقعة من تحقيق الضمان بعد تاريخ الاستحقاق التعاقدى للعقد يجب إدراجها في هذا التحليل. وأي ضمان يتم الحصول عليه نتيجة للمصادرة لا يتم الاعتراف به على أنه أصل منفصل عن الأداة المالية المضمونة بضمان ما لم يكن مستوفياً لضوابط الاعتراف ذات الصلة لأصل والواردة في هذا المعيار أو في المعايير الأخرى.

إعادة تبويب الأصول المالية (القسم ٦,٥)

ب ١,٦,٥
إذا قامت المنشأة بإعادة تبويب أصول مالية وفقاً للفقرة "٤,٤,١"، فإن الفقرة "١,٦,٥" تتطلب تطبيق إعادة التبويب -بأثر مستقبلي- من تاريخ إعادة التبويب. ويتطلب كل من الفئات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تحديد معدل الفائدة الفعلي عند الاعتراف الأولي. ويتطلب كل من هذين الصنفين -أيضاً- تطبيق متطلبات الاضمحلال بالطريقة نفسها. وتبعاً لذلك، فعندما تقوم المنشأة بإعادة تبويب أصل مالي بين صنف القياس بالتكلفة المستهلكة وصنف القياس بالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن:

(أ) الاعتراف بإيراد الفائدة لا يتغير ولذلك فإن المنشأة تستمر في استخدام نفس معدل الفائدة الفعلي.

(ب) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لا يتغير نظراً لأن كلا صنف القياس يطبقان نفس مدخل الاضمحلال. وبالرغم من ذلك، إذا تمت إعادة تبويب أصل مالي من صنف القياس بالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى صنف

القياس بالتكلفة المستهلكة، فإنه يتم الاعتراف بمخصص خسارة على أنه تعديل على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي من تاريخ إعادة التبويب. وإذا تمت إعادة تبويب أصل مالي من صنف القياس بالتكلفة المستهلكة إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم الاستبعاد من الدفاتر لخسارة الاضمحلال (وعليه، لا يتم بعد ذلك الاعتراف به على أنه تعديل على إجمالي القيمة الدفترية) ولكن بدلاً من ذلك يتم الاعتراف به ضمن الدخل الشامل الآخر على أنه مبلغ مجمع الاضمحلال (بمبلغ مساو) ويتم الإفصاح عنه من تاريخ إعادة التبويب.

وبالرغم من ذلك، فالمنشأة ليست مطالبة بالاعتراف بإيراد الفائدة أو مكاسب أو خسائر الاضمحلال من أصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - بشكل منفصل-. وتبعاً لذلك، فعندما تعيد المنشأة تبويب أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن معدل الفائدة الفعلي يتم تحديده على أساس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التبويب. إضافة إلى ذلك، ولأغراض تطبيق القسم ٥,٥ على الأصل المالي من تاريخ إعادة التبويب، فإن تاريخ إعادة التبويب يعامل على أنه تاريخ الاعتراف الأولي.

المكاسب والخسائر (القسم ٧,٥)

تسمح الفقرة "٥,٧,٥" للمنشأة القيام باختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار في أداة حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة (أي لكل سهم على حدة). ولا يجوز أن يتم -لاحقاً- تحويل المبلغ الذي يتم عرضه ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر. وبالرغم من ذلك، يمكن للمنشأة تحويل المكاسب أو الخسارة المجمعة داخل حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على مثل هذه الاستثمارات ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للفقرة "٦,٧,٥" ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل -بشكل واضح- استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.

ما لم تنطبق الفقرة "٥,١,٤"، فإن الفقرة "٢,١,٤" تتطلب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تنشئ تدفقات نقدية هي -فقط- عبارة عن دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وكان الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج أعمال يحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. يثبت صنف القياس هذا المعلومات ضمن الأرباح أو الخسائر كما لو كان الأصل المالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة، في حين أن الأصل المالي يتم قياسه في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. المكاسب والخسائر، بخلاف تلك التي يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً لل فقرات من "١٠,٧,٥" إلى "١١,٧,٥"، يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر. وعند استبعاد هذه الأصول المالية من الدفاتر، فإن المكاسب أو الخسائر المجمعة التي تم الاعتراف بها -سابقاً- ضمن الدخل الشامل الآخر يعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر. ويظهر ذلك الأرباح أو الخسائر التي كان سيتم الاعتراف بها

ضمن الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد من الدفاتر فيما لو كان قد تم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة.

ب ٢,٧,٥

تطبق المنشأة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) على الأصول المالية والالتزامات المالية التي تمثل بنود نقدية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) والمُقومة بعملة أجنبية. ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة من أصول نقدية والتزامات نقدية ضمن الأرباح أو الخسائر. ويستثنى من ذلك البند النقدي المخصص على أنه أداة تغطية في تغطية تدفق نقدي (راجع الفقرة "١١,٥,٦")، أو تغطية الصافي استثمار (راجع الفقرة "١٣,٥,٦") أو تغطية القيمة عادلة لأداة حقوق ملكية اختارت المنشأة عرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وفقا للفقرة "٥,٧,٥" (راجع الفقرة "٨,٥,٦").

ب ١٢,٧,٥

لغرض الاعتراف بمكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (١٣)، فإن الأصل المالي الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقا للفقرة "٢,١,٤" يعامل على أنه بند نقدي. وبناءً عليه، فإن مثل هذا الأصل المالي يعامل على أنه أصل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالعملة الأجنبية. يتم الاعتراف بفروق الصرف على التكلفة المستهلكة ضمن الأرباح أو الخسائر، أما التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية فيتم الاعتراف بها وفقا للفقرة "١٠,٧,٥".

ب ٣,٧,٥

تسمح الفقرة "٥,٧,٥" للمنشأة القيام باختيار لا رجعه فيه يعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية ضمن الدخل الشامل الآخر. ومثل هذا الاستثمار لا يعد بنداً نقدياً. وبناءً عليه، فإن المكسب أو الخسارة الذي يتم عرضه ضمن الدخل الشامل الآخر وفقا للفقرة "٥,٧,٥" يشمل أي مُكوّن صرف عملة أجنبية ذي صلة.

ب ٤,٧,٥

إذا كانت هناك علاقة تغطية بين أصل نقدي غير مشتق والتزام نقدي غير مشتق، فإن التغيرات في مُكوّن العملة الأجنبية لتلك الأدوات الماليتين يتم عرضها ضمن الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

عندما تخصص المنشأة التزاما ماليا على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيجب عليها تحديد ما إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر ستحدث عدم اتساق محاسبي في الأرباح أو الخسائر، أو ستضخمه. ويحدث عدم الاتساق المحاسبي أو يتزايد إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر سيؤدي إلى عدم اتساق أكبر في الأرباح أو الخسائر مما لو تم عرض تلك المبالغ ضمن الأرباح أو الخسائر.

ب ٥,٧,٥

ولتحديد ذلك، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت تتوقع أن تتم المقاصة بين آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال تغير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو

ب ٦,٧,٥

الخسائر. ومثل هذا التوقع يجب أن يستند إلى علاقة اقتصادية بين خصائص الالتزام وخصائص الأداة المالية الأخرى.

ب ٧,٧,٥

يتم ذلك التحديد عند الاعتراف الأولي ولا يعاد تقييمه. وللأغراض العملية، فلا يلزم المنشأة الدخول في جميع الأصول والالتزامات التي ينشأ عنها عدم اتساق محاسبي في الوقت نفسه تحديداً. ويسمح بتأخير معقول شريطة أن يكون من المتوقع حدوث أي معاملات متبقية. ويجب على المنشأة تطبيق منهجيتها -بشكل متنسق- لتحديد ما إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر سيحدث عدم اتساق محاسبي في الأرباح أو الخسائر أو سيضخمه. وبالرغم من ذلك، يمكن للمنشأة استخدام منهجيات مختلفة عندما يكون هناك علاقات اقتصادية مختلفة بين خصائص الالتزامات المخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وخصائص الأدوات المالية الأخرى. ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) من المنشأة تقديم إفصاحات نوعية ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية بشأن منهجيتها في القيام بهذا التحديد.

ب ٨,٧,٥

إذا حدث مثل عدم الاتساق المحاسبي هذا أو تضخم، فإن المنشأة مطالبة بعرض جميع التغيرات في القيمة العادلة (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام) ضمن الأرباح أو الخسائر. وإذا لم يحدث مثل عدم الاتساق المحاسبي هذا أو لم يتزايد، فإن المنشأة مطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر.

ب ٩,٧,٥

لا يجوز أن يتم -لاحقاً- تحويل المبالغ التي يتم عرضها ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر. وبالرغم من ذلك، يمكن للمنشأة تحويل المكسب أو الخسارة المتراكم داخل حقوق الملكية.

ب ١٠,٧,٥

يبين المثال التالي حالة يحدث فيها عدم اتساق محاسبي في الأرباح أو الخسائر إذا تم عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر. يقدم بنك رهن عقاري قروضاً إلى العملاء ويمول تلك القروض من بيع سندات في السوق ذات خصائص متماشية مع القروض (على سبيل المثال المبلغ القائم وتوقيت السداد والاجل والعملية). وتسمح الشروط التعاقدية للقرض لعميل الرهن العقاري بسداد قرضه مقدماً (أي الوفاء بالتزامه تجاه البنك) من خلال شراء السند المقابل بالقيمة العادلة في السوق وتسليم ذلك السند إلى بنك الرهن العقاري، وينتج عن ذلك أنه إذا تراجعت الجودة الائتمانية للسند نتيجة لذلك الحق التعاقدي في السداد مقدماً (وعليه، فإن القيمة العادلة للالتزام بنك الرهن العقاري تنخفض)، فإن القيمة العادلة للأصل المتمثل في قرض بنك الرهن العقاري تنخفض -أيضاً. يعكس التغير في القيمة العادلة للأصل حق عميل الرهن التعاقدي في سداد قرض الرهن العقاري مقدماً من خلال شراء السند موضوع القرض بالقيمة العادلة (والتي انخفضت، في هذا المثال) وتسليم السند إلى بنك الرهن العقاري. لذلك، فإن آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام (السند) تتم المقاصة بينها ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال تغير مقابل في القيمة العادلة لأصل مالي (القرض). ولو كانت آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام

قد تم عرضها ضمن الدخل الشامل الآخر، فسيكون هناك عدم اتساق محاسبي في الأرباح أو الخسائر. لذلك، فإن بنك الرهن العقاري مطالب بعرض جميع التغييرات في القيمة العادلة للالتزام (بما في ذلك آثار التغييرات في المخاطر الائتمانية للالتزام) ضمن الأرباح أو الخسائر.

ب ١١,٧,٥ في المثال الوارد في الفقرة "ب ١٠,٧,٥"، هناك ربط تعاقدي بين آثار التغييرات في المخاطر الائتمانية للالتزام والتغييرات في القيمة العادلة للأصل المالي (أي نتيجة للحق التعاقدى لعميل الرهن العقاري في سداد القرض مقدماً من خلال شراء السند بالقيمة العادلة وتسليم السند إلى بنك الرهن العقاري). وبالرغم من ذلك، قد يحدث - أيضاً - عدم اتساق محاسبي في غياب الربط التعاقدى.

ب ١٢,٧,٥ لأغراض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرتين "٧,٧,٥" و"٨,٧,٥"، لا يحدث عدم الاتساق المحاسبي - فقط - بسبب طريقة القياس التي تستخدمها المنشأة لتحديد آثار التغييرات في المخاطر الائتمانية للالتزام. ينشأ عدم اتساق محاسبي في الأرباح أو الخسائر - فقط - عندما يكون من المتوقع المقاصة بين آثار التغييرات في المخاطر الائتمانية (كما تم تعريفها في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)) للالتزام والتغييرات في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى. أما عدم الاتساق المحاسبي الذي ينشأ - فقط - كنتيجة لطريقة القياس (أي بسبب أن المنشأة لا تعزل التغييرات في المخاطر الائتمانية للالتزام عن بعض التغييرات الأخرى في قيمته العادلة) فلا يؤثر على التحديد المطلوب بموجب الفقرتين "٧,٧,٥" و"٨,٧,٥". على سبيل المثال، قد لا تعزل المنشأة التغييرات في المخاطر الائتمانية للالتزام عن التغييرات في مخاطر السيولة. وإذا عرضت المنشأة الأثر المجمع لكلا العاملين ضمن الدخل الشامل الآخر، فقد يحدث عدم اتساق محاسبي بسبب أن التغييرات في مخاطر السيولة قد يتم تضمينها في قياس القيمة العادلة للأصول المالية للمنشأة ويتم عرض التغيير الإجمالي في القيمة العادلة لتلك الأصول ضمن الأرباح أو الخسائر. وبالرغم من ذلك، فإن سبب مثل عدم الاتساق المحاسبي هو عدم دقة القياس، وليس علاقة المقاصة الموضحة في الفقرة "ب ٦,٧,٥" ولذلك، فإنه لا يؤثر على التحديد المطلوب بموجب الفقرتين "٧,٧,٥" و"٨,٧,٥".

معنى "المخاطر الائتمانية" (الفقرتين "٧,٧,٥" و"٨,٧,٥")

ب ١٣,٧,٥ يعرف معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) المخاطر الائتمانية على أنها "مخاطر أن يتسبب أحد أطراف أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر عن طريق عدم الوفاء بالتزامه". ويتعلق المتطلب الوارد في الفقرة "٧,٧,٥(أ)" بمخاطر فشل المصدر في تنفيذ ذلك الالتزام المحدد. ولا يتعلق بالضرورة بالجدارة الائتمانية للمصدر. على سبيل المثال، إذا أصدرت المنشأة التزاماً مضموناً والتزاماً غير مضمون، والذين بخلاف ذلك يكونان متناظرين، فإن المخاطر الائتمانية لهذين الالتزامين تكونان مختلفتين، حتى ولو كانت قد أصدرتهما نفس المنشأة. وتكون المخاطر الائتمانية على الالتزام المضمون أقل من المخاطر الائتمانية للالتزام غير المضمون. وقد تكون المخاطر الائتمانية للالتزام المضمون قريبة من صفر.

ب ١٤,٧,٥ لأغراض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة "٧,٧,٥(أ)", فإن المخاطر الائتمانية تختلف عن مخاطر الأداء المرتبطة بالأصل. فمخاطر الأداء المرتبطة بالأصل لا تتعلق بمخاطر فشل المنشأة في الوفاء بالتزام معين، ولكنها تتعلق بمخاطر أن يكون أداء أصل واحد أو مجموعة من الأصول ضعيفا (أو ألا يكون هناك أداء على الإطلاق).

ب ١٥,٧,٥ فيما يلي أمثلة على مخاطر الأداء المرتبطة بأصل محدد:

(أ) التزام بميزة الربط بالوحدة يتم بموجبه تحديد المبلغ واجب السداد -بموجب العقد- للمستثمرين على أساس أداء أصول محددة. إن أثر ميزة الربط بالوحدة تلك على القيمة العادلة للالتزام هو مخاطر أداء مرتبطة بالأصل، وليس مخاطر ائتمانية.

(ب) التزام مُصدّر من قبل منشأة يتسم هيكلها بالخصائص التالية. المنشأة منفصلة - قانونا. وعليه فإن الأصول في المنشأة مقصورة فقط على مصلحة المستثمرين فيها، حتى في حالة الإفلاس. ولا تدخل المنشأة في معاملات أخرى ولا يمكن اتخاذ تصرف في الأصول افتراضيا. تكون المبالغ واجبة السداد للمستثمرين في المنشأة - فقط - إذا كانت الأصول المقصورة تولد تدفقات نقدية. وعليه، فإن التغيرات في القيمة العادلة للالتزام تعكس -بشكل رئيس - التغيرات في القيمة العادلة للأصول. إن أثر أداء الأصول على القيمة العادلة للالتزام هو مخاطر أداء مرتبطة بالأصل، وليس مخاطر ائتمانية.

تحديد أثر التغيرات في المخاطر الائتمانية

ب ١٦,٧,٥ لأغراض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة "٧,٧,٥(أ)", يجب على المنشأة تحديد مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام إما:

(أ) على أنه مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يمكن عزوه إلى التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق (راجع الفقرتين "ب ١٧,٧,٥" و"ب ١٨,٧,٥")، أو

(ب) باستخدام طريقة بديلة تعتقد المنشأة أنها تعبر بصدق أكثر عن مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية.

ب ١٧,٧,٥ التغيرات في ظروف السوق، التي ينتج عنها مخاطر سوق تشمل، التغيرات في معدل مؤشر معدل الفائدة أو سعر أداء مالية لمنشأة أخرى، أو سعر سلعة، أو سعر صرف عملة أجنبية، أو مؤشر للأسعار أو للمعدلات.

ب ١٨,٧,٥ إذا كانت التغيرات المهمة الوحيدة في ظروف السوق ذات الصلة بالالتزام هي التغيرات في (مؤشر) معدل فائدة تم رسده، فإن المبلغ الوارد في الفقرة "ب ١٦,٧,٥(أ)" يمكن تقديره كما يلي:

(أ) أولاً، تحسب المنشأة معدل العائد الداخلي للالتزام في بداية الفترة باستخدام القيمة العادلة للالتزام والتدفقات النقدية التعاقدية للالتزام في بداية الفترة. وتقوم بطرح

(المؤشر) معدل الفائدة الذي تم رسده في بداية الفترة من هذا المعدل للعائد، للوصول إلى مُكوّن لمعدل العائد الداخلي المرتبط بالأداة.

(ب) بعد ذلك، تحسب المنشأة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالالتزام باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية للالتزام في نهاية الفترة ومعدل خصم مساو لمجموع (١) (المؤشر) معدل الفائدة الذي تم رسده في نهاية الفترة و(٢) المُكوّن لمعدل العائد الداخلي المرتبط بالأداة كما تم تحديده في البند (أ).

(ج) الفرق بين القيمة العادلة للالتزام في نهاية الفترة والمبلغ الذي تم تحديده في البند (ب) هو التغيير في القيمة العادلة الذي لا يمكن عزوه إلى التغييرات في (المؤشر) معدل الفائدة الذي تم رسده. وهذا هو المبلغ الذي يتم عرضه ضمن الدخل الشامل الآخر وفقا للفقرة "٧,٧,٥(أ)".

ب١٩,٧,٥ يفترض المثال الوارد في الفقرة "ب١٨,٧,٥" أن التغييرات في القيمة العادلة الناشئة عن عوامل بخلاف التغييرات في المخاطر الائتمانية للأداة أو التغييرات في (المؤشر) معدل الفائدة الذي تم رسده ليست مهمة. وهذه الطريقة غير مناسبة إذا كانت التغييرات في القيمة العادلة الناشئة عن عوامل أخرى مهمة. وفي تلك الحالات، فإن المنشأة مطالبة باستخدام طريقة بديلة تقيس أثار التغييرات في المخاطر الائتمانية للالتزام بشكل أكثر صدقا (راجع الفقرة "ب١٦,٧,٥(ب)") على سبيل المثال، إذا كانت الأداة الواردة في المثال تنطوي على مشتقة ضمنية، فإن التغيير في القيمة العادلة للمشتقة الضمنية يتم استبعاده عند تحديد المبلغ المطلوب عرضه ضمن الدخل الشامل الآخر وفقا للفقرة "٧,٧,٥(أ)".

ب٢٠,٧,٥ كما هو الحال مع جميع قياسات القيمة العادلة، فإن طريقة القياس التي تتبعها المنشأة عند تحديد الجزء من التغيير في القيمة العادلة للالتزام الذي يمكن عزوه إلى التغيير في مخاطره الائتمانية يجب أن تعظم من استخدام المدخلات الممكن رسدها وأن تدني من استخدام المدخلات غير الممكن رسدها.

محاسبة التغطية (القسم ٦)

أدوات التغطية (القسم ٦, ٢)

الأدوات المؤهلة

- ب٦, ٢, ١ المشتقات الضمنية في عقود مركبة، ولكن لا تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل، لا يمكن تخصيصها على أنها أدوات تغطية منفصلة.
- ب٦, ٢, ٢ أدوات حقوق ملكية المنشأة ذاتها لا تعد أصولاً مالية أو التزامات مالية للمنشأة ولذا لا يمكن تخصيصها على أنها أدوات تغطية.
- ب٦, ٢, ٣ لتغطيات مخاطر العملات الأجنبية، فإن مُكوّن مخاطر العملة الأجنبية لأداة مالية غير مشتقة يتم تحديده وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣).

الخيارات المكتوبة

- ب٦, ٢, ٤ لا يحصر هذا المعيار الحالات التي يمكن فيها تخصيص مشتقة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أنها أداة تغطية باستثناء بعض الخيارات المكتوبة. ولا يتأهل خيار مكتوب على أنه أداة تغطية ما لم يتم تخصيصه على أنه مقاصة لخيار مُشترى، بما في ذلك الضمني في أداة مالية أخرى (على سبيل المثال، خيار شراء مكتوب يستخدم لتغطية التزام قابل للاستدعاء).

تخصيص أدوات التغطية

- ب٦, ٢, ٥ بخلاف تغطيات مخاطر العملات الأجنبية، عندما تخصص المنشأة أصلاً مالياً غير مشتق أو التزاماً مالياً غير مشتق يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أنه أداة تغطية يمكنها -فقط- تخصيص الأداة المالية غير المشتقة في مجملها أو جزء منها.

- ب٦, ٢, ٦ يمكن تخصيص أداة تغطية واحدة على أنها أداة تغطية لأكثر من نوع من المخاطر، شريطة أن يكون هناك تخصيص محدد لأداة التغطية ولمراكز المخاطر المختلفة على أنها بنود مُغطاة. ويمكن أن تكون تلك البنود المُغطاة في علاقات تغطية مختلفة.

البنود المُغطاة (القسم ٦, ٣)

البنود المؤهلة

- ب٦, ٣, ١ لا يمكن أن يكون الارتباط المؤكد بالاستحواد على أعمال، ضمن عملية تجميع أعمال، أداة مُغطاة، باستثناء مخاطر العملات الأجنبية، نظراً لأن المخاطر الأخرى التي يتم التغطية لها لا يمكن تخصيصها وقياسها بشكل محدد. تُعد تلك المخاطر الأخرى مخاطر أعمال عامة.

- ب٦, ٣, ٢ لا يمكن أن يكون الاستثمار بطريقة حقوق الملكية بند مُغطى في تغطية قيمة عادلة. وهذا نظراً لأن طريقة حقوق الملكية تثبت ضمن الأرباح أو الخسائر نصيب المنشأة المستثمرة من ربح أو خسارة الأعمال المستثمر فيها، وليس من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار. ولسبب مشابه، لا يمكن أن يكون الاستثمار في منشأة تابعة مجمعة بند مُغطى في تغطية قيمة عادلة. وهذا نظراً لأن التجميع يثبت ربح أو خسارة المنشأة التابعة، وليست التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار، ضمن الأرباح أو الخسائر.

ويختلف التغطية لصافي استثمار في نشاط أجنبي نظراً لأنه تغطية من خطر التعرض للعملة الأجنبية، وليس تغطية قيمة عادلة من التغير في قيمة الاستثمار. تسمح الفقرة "٤, ٣, ٦" للمنشأة بتخصيص مخاطر التعرضات المجمعة، التي تُعد تجميعاً لتعرض ومشتقة، على أنها بنود مُغطاه. وعند تخصيص مثل هذا البند المُغطى تقوم المنشأة بتقييم ما إذا كان خطر التعرض الموحد يجمع بين تعرضاً ومشتقة بحيث ينشئ تعرضاً مُجمعا مختلفاً يدار على أنه تعرض واحد لمخاطر معينة. وفي تلك الحالة، يمكن للمنشأة تخصيص البند المُغطى على أساس خطر التعرض الموحد. على سبيل المثال:

(أ) يمكن للمنشأة تغطية كمية معينة من مشتريات البن من المرجح بدرجة كبيرة أن تتم خلال مدة ١٥ شهراً مقابل مخاطر السعر (على أساس الدولار الأمريكي) باستخدام عقد أجل لمدة ١٥ شهراً للبن. يمكن أن ينظر إلى مشتريات البن المرجحة الحدوث بدرجة كبيرة والعقد الأجل للبن -مجتمعين- على أنها تعرض مبلغ ثابت بالدولار الأمريكي لمدة ١٥ شهراً لمخاطر العملة الأجنبية وذلك لأغراض إدارة المخاطر (أي مثل أي تدفق نقدي خارج لمبلغ ثابت بالدولار الأمريكي لمدة ١٥ شهراً).

(ب) يمكن للمنشأة تغطية مخاطر العملة الأجنبية للأجل الكامل لدين مقوم بعملة أجنبية وبمعدل فائدة ثابت لمدة ١٠ سنوات. وبالرغم من ذلك، تتطلب المنشأة تعرضاً لمعدل ثابت في عملتها الوظيفية -فقط- لأجل من قصير إلى متوسط (على سبيل المثال سنتان) وتعرضاً للمعدل المعوم في عملتها الوظيفية للأجل المتبقي حتى الاستحقاق. وفي نهاية كل من فترة السنتين (أي على أساس أصل مبلغ الدين شاملاً (تكاليف السنتين) فإن المنشأة تثبت خطر التعرض لمعدل الفائدة للسنتين التاليتين (إذا كانت الفائدة عند مستوى تريد المنشأة تثبيت معدلات الفائدة). في مثل هذه الحالة، يمكن للمنشأة الدخول في مبادلة معدل فائدة ثابت بمعدل معوم العشر سنوات للعملة تقايض الدين بالعملة الأجنبية بمعدل فائدة ثابت بتعرض عملة وظيفية بسعر متغير. ويتم تغطية ذلك بمبادلة معدل فائدة لسنتين والتي - على أساس العملة الوظيفية تقايض ديناً متغير المعدل بدين ثابت المعدل. وفي الواقع، فإن الدين بعملة أجنبية بمعدل ثابت ومبادلة معدل الفائدة الثابت بمعدل معوم لعشر سنوات مجتمعين ينظر إليهما لأغراض إدارة المخاطر على أنهما تعرض لعملة وظيفية لدين متغير المعدل العشر سنوات.

عند تخصيص البند المُغطى على أساس خطر التعرض الموحد، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان الأثر المُجمع للبنود التي تشكل خطر التعرض الموحد لغرض تقييم فعالية التغطية وقياس عدم فعالية التغطية وبالرغم من ذلك، يتم الاستمرار في المحاسبة عن البنود التي تشكل خطر التعرض الموحد -بشكل منفصل- وهذا يعني، على سبيل المثال:

(أ) أن المشتقات التي هي جزء من خطر التعرض الموحد يتم الاعتراف بها على أنها أصول أو التزامات منفصلة يتم قياسها بالقيمة العادلة.

(ب) إذا تم تخصيص علاقة تغطية بين البنود التي تشكل خطر التعرض الموحد، فإن الطريقة التي يتم بها إدراج مشتقة على أنها جزء من خطر التعرض الموحد يجب أن تكون متفقة مع تخصيص تلك المشتقة على أنها أداة تغطية على مستوى خطر التعرض الموحد. على سبيل المثال، إذا استنتجت المنشأة العنصر الآجل من مشتقة من تخصيصها على أنها أداة التغطية لعلاقة التغطية بين البنود التي تشكل خطر التعرض الموحد، فيجب عليها -أيضاً- استثناء العنصر الآجل عند إدراج تلك المشتقة على أنها بند مُغطى كجزء من خطر التعرض الموحد. وبخلاف ذلك، فإن خطر التعرض الموحد يجب أن يتضمن مشتقة، إما في مجملها أو جزء منها.

ب ٦,٣,٥

تبين الفقرة "٦,٣,٦" أن مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة مرجحة الحدوث بشكل كبير فيما بين المجموعة قد تتأهل، في القوائم المالية المجمعة، على أنها بند مُغطى في تغطية تدفق نقدي، شريطة أن تكون المعاملة مقومة بعملة أجنبية بخلاف العملة الوظيفية للمنشأة الداخلة في تلك المعاملة وان تؤثر مخاطر العملة الأجنبية على الأرباح أو الخسائر المجمعة. ولهذا الغرض فإن المنشأة يمكن أن تكون المنشأة الأم، أو منشأة تابعة، أو منشأة شقيقة، أو ترتيب مشترك أو فرع. وإذا لم تؤثر مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة فيما بين المجموعة على الأرباح أو الخسائر المجمعة، فإن المعاملة فيما بين المجموعة لا تتأهل على أنها بند مُغطى. وعادة ما تكون هذه هي الحالة فيما يتعلق بدفعات رسوم الامتياز، أو دفعات الفائدة، أو المصاريف الإدارية بين أعضاء نفس المجموعة، ما لم تكن هناك معاملة خارجية ذات صلة. وبالرغم من ذلك، عندما تؤثر مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة فيما بين المجموعة على الأرباح أو الخسائر المجمعة، فإن المعاملة فيما بين المجموعة يمكن أن تتأهل على أنها بند مُغطى. مثال على ذلك، مبيعات أو مشتريات المخزون المتوقعة بين أعضاء نفس المجموعة إذا كان هناك بيع للمخزون مستقبلاً إلى طرف خارجي عن المجموعة. وبالمثل، فإن بيعاً متوقعاً فيما بين المجموعة لآلات ومعدات من المنشأة في المجموعة التي قامت بتصنيعها لمنشأة في المجموعة ستستخدم الآلات والمعدات في عملياتها قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر المجمعة. ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، لأن الآلات والمعدات سيتم استهلاكها من قبل المنشأة المشترية وأن المبلغ الذي سيتم الاعتراف به -بشكل أولي- للآلات والمعدات قد يتغير إذا كانت معاملة التوقع فيما بين منشآت المجموعة مقومة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للمنشأة المشترية.

ب ٦,٣,٦

إذا كان تغطية معاملة متوقعة فيما بين المجموعة يتأهل للمحاسبة عن التغطية، فإن أي مكسب أو خسارة يتم الاعتراف به ضمن، أو حذفه، من الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة "١١,٥,٦". والفترة أو الفترات ذات الصلة التي تؤثر خلالها مخاطر العملة الأجنبية للمعاملة المُغطاة على الأرباح أو الخسائر هي عندما تؤثر على الأرباح أو الخسائر المجمعة.

تخصيص البنود المُغطاة

ب٦,٣,٧ المٌكُون هو بند مُغطى له يكون أقل من البند بكامله. وتبعاً لذلك، فإن المٌكُون يعكس فقط بعض مخاطر البند الذي هو جزء منه أو يعكس فقط المخاطر إلى حد ما (على سبيل المثال، عند تخصيص جزء من البند).

مكونات المخاطر

ب٦,٣,٨ يكون مؤهلاً للتخصيص على أنه بند مُغطى، يجب أن يكون مُكُون المخاطر مكوناً لبند مالي أو غير مالي يمكن تحديده -بشكل منفصل-، وأن يكون من الممكن قياس التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للبند والتي يمكن عزوها إلى التغيرات في مُكُون المخاطر -بطريقة- يمكن الاعتماد عليها.

ب٦,٣,٩ عند تحديد ما هي مكونات المخاطر التي تتأهل للتخصيص على أنها بند مُغطى، تقوم المنشأة بتقييم مثل مكونات المخاطر تلك ضمن سياق هيكل السوق المحددة التي تتعلق بها المخاطر والتي يحدث فيها نشاط التغطية ويتطلب مثل هذا التحديد تقييماً للحقائق والظروف ذات الصلة، والتي تختلف بحسب المخاطر والسوق.

ب٦,٣,١٠ عند تخصيص مكونات المخاطر على أنها بنود مُغطاة، فإن المنشأة تأخذ في الحسبان ما إذا كان قد تم تحديد مكونات المخاطر -بشكل صريح في العقد (مكونات المخاطر المحددة تعاقدياً) أو ما إذا كانت ضمنية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند تشكل جزءاً منه (مكونات المخاطر غير المحددة تعاقدياً). ويمكن أن تتعلق مكونات المخاطر غير المحددة تعاقدياً ببنود ليست عقداً (على سبيل المثال، معاملات التوقع) أو العقود التي لا تحدد -بشكل صريح- المٌكُون (على سبيل المثال، ارتباط مؤكّد ينطوي على سعر واحد فقط بدلاً من طريقة لاحتساب السعر تحيل إلى أسس مختلفة). على سبيل المثال:

(أ) المنشأة "أ" لديها عقد طويل الأجل التوريد الغاز الطبيعي الذي يتم تسعيره باستخدام طريقة احتساب محددة تعاقدياً تحيل إلى سلع وعوامل أخرى (على سبيل المثال، زيت الغاز، وزيت الوقود ومكونات أخرى مثل أجور النقل). تقوم المنشأة "أ" بتغطية مُكُون زيت الغاز في عقد التوريد ذلك باستخدام عقد زيت غاز أجل. ونظراً لأن أحكام وشروط عقد التوريد تحدد مُكُون زيت الغاز فإنه يُعد مُكُون مخاطر محدد تعاقدياً. وعليه، وبسبب طريقة احتساب السعر، فإن المنشأة "أ" تخلص إلى أن خطر التعرض لسعر زيت الغاز يمكن تحديده -بشكل منفصل-. وفي نفس الوقت، هناك سوق للعقود الآجلة لزيت الغاز. وعليه، فإن المنشأة "أ" تخلص إلى أن خطر التعرض لسعر زيت الغاز يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وتبعاً لذلك، فإن خطر التعرض لسعر زيت الغاز في عقد التوريد يُعد مُكُون مخاطر مؤهل للتخصيص على أنه بند مُغطى.

(ب) تغطي المنشأة "ب" مشترياتها المستقبلية من البن استناداً إلى توقع إنتاجها. يبدأ التغطية حتى ١٥ شهراً قبل تسليم جزء من حجم الشراء المتوقع. تزيد المنشأة "ب" الحجم المُغطى مع مرور الوقت (مع اقتراب تاريخ التسليم). تستخدم المنشأة "ب" نوعين مختلفين من العقود لإدارة مخاطر سعر البن:

- (١) عقود بن مستقبلية يتم تداولها في أسواق المال.
- (٢) عقود توريد بن عربي من كولومبيا يتم تسليمها إلى موقع تصنيع محدد. وتسعر هذه العقود طن البن بالاستناد إلى سعر عقد البن المستقبلي الذي يتم تداوله في أسواق المال زائداً فرق سعر محدد زائداً مقابل خدمات لوجستية متغيرة، باستخدام طريقة احتساب السعر. إن عقد توريد البن هو عقد بانتظار التنفيذ الذي تتسلم المنشأة "ب" بموجبه البن فعلياً.
- بالنسبة للشحنات التي تتعلق بموسم الحصاد الحالي، فإن الدخول في عقود توريد بن يسمح للمنشأة "ب" بتحديد فرق السعر بين جودة البن الفعلية التي يتم شراؤها (بن عربي من كولومبيا) وبين الجودة المرجعية التي تُعد الأساس للعقد المستقبلي الذي يتم تداوله في أسواق المال. وبالرغم من ذلك، بالنسبة للشحنات التي تتعلق بموسم الحصاد التالي، فإن عقود توريد البن ليست متاحة بعد، ولذلك لا يمكن تحديد فرق السعر. تستخدم المنشأة "ب" عقود بن مستقبلية يتم تداولها في أسواق المال لتغطية مُكوّن الجودة المرجعية من مخاطر سعر البن عليها بالنسبة للشحنات التي تتعلق بموسم الحصاد الحالي وموسم الحصاد التالي. تحدد المنشأة "ب" أنها معرضة لثلاث مخاطر مختلفة: مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية، ومخاطر سعر البن التي تعكس الفرق (الهامش) بين سعر البن بالجودة المرجعية وسعر البن العربي المحدد من كولومبيا التي تتسلمه فعلياً، والتكاليف اللوجستية المتغيرة. وبالنسبة للشحنات المتعلقة بموسم الحصاد الحالي، فبعد دخول المنشأة في عقد توريد البن، فإن مخاطر سعر البن الذي تعكس الجودة المرجعية هو مُكوّن المخاطر المحددة تعاقدياً لأن طريقة احتساب التكلفة تتضمن مؤشراً على سعر العقود الآجلة للبن والمتداولة في السوق المالية. تخلص المنشأة "ب" إلى أن مُكوّن هذا المخاطر يمكن تحديده - بشكل منفصل- ويمكن قياسه -بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالنسبة للشحنات المتعلقة بموسم الحصاد التالي، فإن المنشأة لم تدخل -بعد- في أي عقود توريد بن (أي أن تلك الشحنات هي معاملات متوقعة). عليه فإن مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية هي مُكوّن مخاطر غير محدد تعاقدياً. يأخذ تحليل المنشأة لهيكل السوق في الحسبان كيف يتم في النهاية تسعير شحنات معينة من البن الذي تتسلمه. لذلك وعلى أساس هذا التحليل لهيكل السوق، فإن المنشأة "ب" تخلص إلى أن معاملات التوقع تنطوي -أيضاً- على مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية على أنها مُكوّن مخاطر يمكن تحديده -بشكل منفصل- ويمكن قياسه -بطريقة يمكن الاعتماد عليها- بالرغم من أنه غير محدد تعاقدياً. وتبعاً لذلك، فإنه يمكن للمنشأة ب تخصيص علاقات التغطية على أساس مكونات المخاطر (لمخاطر سعر البن الذي يعكس الجودة المرجعية) لعقود توريد البن وكذلك لمعاملات التوقع.
- (ج) تغطي المنشأة "ج" جزءاً من مشترياتها الآجلة من وقود الطائرات على أساس توقع استهلاكها حتى ٢٤ شهراً قبل التسليم وتزيد الحجم الذي تغطيه مع مرور الوقت. تغطية المنشأة "ج" هذا الخطر للتعرض باستخدام أنواع مختلفة من العقود تبعاً للأفق الزمني للتغطية، والذي يؤثر على سيولة المشتقات في السوق.

وللأفاق الزمنية الأطول (٢٤-١٢ شهرا) فإن المنشأة "ج" تستخدم عقود النفط الخام لأن هذه العقود هي -فقط- التي لديها سيولة كافية في السوق. وللأفاق الزمنية ٦-١٢ شهرا فإن المنشأة "ج" تستخدم مشتقات زيت الغاز لأن لها سيولة كافية. وللأفاق الزمنية حتى ستة أشهر، فإن المنشأة "ج" تستخدم عقود وقود الطائرات. إن تحليل المنشأة "ج" لهيكل السوق للنفط والمنتجات النفطية وتقييمها للحقائق والظروف ذات الصلة يكون كما يلي:

(١) تعمل المنشأة "ج" في منطقة جغرافية يعد خام برنت فيها هو المؤشر للنفط الخام. والنفط الخام يُعد المؤشر للمادة الخام والذي يؤثر على سعر مختلف المنتجات النفطية التي يتم تكريرها باعتباره مرجع التسعير للمشتقات النفطية بشكل أكثر عمومية. وينعكس هذا -أيضاً- في أنواع الأدوات المالية المشتقة لأسواق النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة في البيئة التي تعمل فيها المنشأة "ج"، مثل:

- عقد نفط خام أجل مرجعي، والذي هو الخام برنت.
- عقد زيت غاز أجل مرجعي، والذي يستخدم على أنه مرجع التسعير للمشتقات النفطية -على سبيل المثال، فإن مشتقات هامش سعر وقود الطائرات تغطي فرق السعر بين وقود الطائرات ونفط الغاز المرجعي ذلك.
- المشتقة المرجعية لهامش سعر النفط الخام (أي المشتقة لفرق السعر بين النفط الخام وزيت الغاز - هامش التكرير)، والمربوطة بالرقم القياسي النفط خام برنت.

(٢) لا يعتمد تسعير المنتجات النفطية المكررة على ما هو النفط الخام المعين الذي تتم معالجته من قبل مصفاة معينة لأن المنتجات النفطية المكررة تلك (مثل نفط الغاز أو وقود الطائرات) هي منتجات قياسية.

لذلك، فإن المنشأة "ج" تخلص إلى أن مخاطر السعر لمشترياتها من وقود الطائرات تتضمن مُكوّن مخاطر سعر النفط الخام المُستند إلى مُكوّن مخاطر نفط خام برنت ونفط الغاز، حتى ولو لم يتم تحديد النفط الخام ونفط الغاز في أي ترتيبات تعاقدية. تخلص المنشأة "ج" إلى أن مكوني المخاطر هذين يمكن تحديدهما -بشكل منفصل- وقياسهما -بطريقة يمكن الاعتماد عليها- حتى ولو لم يتم تحديدهما تعاقدياً. وتبعاً لذلك، فإن المنشأة "ج" تستطيع تخصيص علاقات التغطية لمشتريات التوقع من وقود الطائرات على أساس مكوني المخاطر (للنفط الخام أو النفط الغاز). ويعني هذا التحليل -أيضاً- أنه، على سبيل المثال، إذا استخدمت المنشأة "ج" مشتقات النفط الخام المُستندة إلى نفط خام ويست تكساس انترميديا، فإن التغيرات في فرق السعر بين نفط خام برنت ونفط خام ويست تكساس انترميديا ستؤدي إلى عدم فاعلية التغطية.

(د) تحتفظ المنشأة "د" بأداة دين بمعدل ثابت. تم إصدار أداة الدين هذه في بيئة فيها سوق تتم فيها مقارنة تنوع واسع من أدوات الدين المشابهة بحسب فروق

معدلاتها مع المعدل المرجعي (على سبيل المثال، سعر التعامل السائد بين بنوك لندن) وعادة ما تكون الأدوات ذات المعدل المتغير في تلك البيئة، مربوطة بذلك المعدل المرجعي. وكثيراً ما يتم استخدام مبادلات معدلات الفائدة لإدارة مخاطر معدلات الفائدة على أساس ذلك المعدل المرجعي، بغض النظر عن فروق معدلات أدوات الدين عن ذلك المعدل المرجعي. يتنوع سعر أدوات الدين ذات المعدل الثابت - بشكل مباشر- من حيث الاستجابة للتغيرات في المعدل المرجعي عند حدوثها. تخلص المنشأة "د" إلى أن المعدل المرجعي يُعد مكوناً يمكن تحديده -بشكل منفصل- وقياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وتبعاً لذلك، فإنه يمكن للمنشأة تخصيص علاقات التغطية لأداة الدين ذات المعدل الثابت على أساس مُكوّن المخاطر لمخاطر معدل الفائدة المرجعي.

ب ١١,٣,٦ عند تخصيص مُكوّن المخاطر على أنه بند مُغطى، فإن متطلبات محاسبة التغطية تنطبق على مُكوّن المخاطر هذا بنفس الطريقة التي تنطبق بها على البنود المُغطاة لها الأخرى التي لا تُعد مكونات مخاطر. على سبيل المثال، تنطبق ضوابط التأهل، بما في ذلك أن علاقة التغطية يجب أن تستوفي متطلبات فعالية التغطية، ويجب قياس والاعتراف بأي عدم فعالية للتغطية.

ب ١٢,٣,٦ تستطيع المنشأة -أيضاً- تخصيص فقط تلك التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند مُغطى فوق أو دون سعر محدد أو متغير آخر ("مخاطر ذات جانب واحد"). تعكس القيمة الداخلية لأداة تغطية خيار مشتري (على افتراض أن له نفس الشروط الرئيسية التي هي للمخاطر المعينة)، ولكن ليس قيمتها الزمنية، مخاطر ذات جانب واحد في بند تغطية على سبيل المثال تستطيع المنشأة تخصيص التقلب في نتائج التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن زيادة في سعر الشراء المستقبلي لسلمة. وفي مثل هذه الحالة فإن المنشأة تخصص فقط خسائر التدفقات النقدية التي تنتج عن زيادة في السعر عن المستوى المحدد. ولا تتضمن المخاطر المُغطاة القيمة الزمنية للخيار المشتري لأن القيمة الزمنية ليست عنصراً من المعاملة المتوقعة يؤثر على الأرباح أو الخسائر.

ب ١٣,٣,٦ هناك افتراض يمكن إثبات عدم صحته بأنه ما لم تكن مخاطر التضخم قد تم تحديدها تعاقدياً، فلا يمكن تحديدها -بشكل منفصل- وقياسها بطريقة -يمكن الاعتماد عليها- ولذلك فلا يمكن تخصيصها على أنها مُكوّن مخاطر للأداة المالية. وبالرغم من ذلك، في حالات محددة يكون من الممكن تحديد مُكوّن المخاطر لمخاطر التضخم التي يمكن تحديدها -بشكل منفصل- وقياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها بسبب الظروف الخاصة لبيئة التضخم ويسوق الدين ذي الصلة.

ب ١٤,٣,٦ على سبيل المثال، تصدر المنشأة ديناً في بيئة يكون فيها للسندات المرتبطة بالتضخم حجم وهيكل أجل ينتج عنه سوق سائلة بشكل كاف - تسمح بوضع هيكل أجل ذي معدلات فائدة حقيقية صفرية. وهذا يعني أنه للعملة المعنية، يُعد التضخم عاملاً ذا صلة تأخذه أسواق الدين في الحساب -بشكل منفصل. وفي تلك الحالات، فإن مُكوّن مخاطر التضخم يمكن تحديده بخضم التدفقات النقدية لأداة الدين المُغطى باستخدام

هيكل أجل ذي معدلات فائدة حقيقية صفرية (أي بطريقة مشابهة لكيفية إمكانية تحديد مُكوّن معدل الفائدة (الاسمي) الخالي من المخاطر). وفي المقابل، في العديد من الحالات يُعد مُكوّن مخاطر التضخم لا يمكن تحديده -بشكل منفصل- ولا يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. على سبيل المثال، تصدر المنشأة ديناً بمعدل فائدة اسمي -فقط- في بيئة فيها سوق للسندات المرتبطة بالتضخم لا تُعد سائلة -بشكل كاف- بحيث تسمح بوضع هيكل أجل ذي معدلات فائدة حقيقية صفرية. وفي هذه الحالة، فإن تحليل هيكل السوق والحقائق والظروف لا يدعم استنتاج المنشأة بأن التضخم يعد مكوناً ذا صلة تأخذه أسواق الدين في الحساب -بشكل منفصل-. وعليه، فإن المنشأة لا تستطيع تجاوز الافتراض الممكن إثبات عدم صحته بأن مخاطر التضخم غير المحددة تعاقدياً لا يمكن تحديدها -بشكل منفصل- ولا يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وتبعاً لذلك، فإن مُكوّن مخاطر التضخم لا يتأهل للتخصيص على أنه بند مغطى. وينطبق هذا بغض النظر عن أي أداة تغطية للتضخم تكون المنشأة قد دخلت فيها بالفعل. وبشكل خاص، فإن المنشأة لا تستطيع ببساطة تضمين أحكام وشروط أداة تغطية التضخم الفعلي من خلال إسقاط أحكامها وشروطها على دين بمعدل فائدة اسمي.

ب ١٥,٣,٦ يُعد مُكوّن مخاطر التضخم -المحدد تعاقدياً- للتدفقات النقدية من سند مرتبط بالتضخم تم الاعتراف به (بافتراض أنه ليس هناك الاعتماد عليها، طالما أن التدفقات النقدية الأخرى من الأداة لا تتأثر بمُكوّن مخاطر التضخم).

مكونات المبلغ الاسمي

ب ١٦,٣,٦ المُكوّن الذي يُعد جزءاً من بند بكامله أو مُكوّن شريحة. إن نوع المُكوّن يغير من نتائج المحاسبة. ويجب على المنشأة تخصيص المُكوّن لأغراض المحاسبة بشكل يتفق مع هدفها من إدارة المخاطر.

ب ١٧,٣,٦ ومثال على المُكوّن الذي يُعد جزءاً هو نسبة ٥٠ في المائة من التدفقات النقدية التعاقدية لقرض.

ب ١٨,٣,٦ تحديد مُكوّن شريحة من مجتمع محدد، ولكنه مفتوح، أو من مبلغ اسمي محدد. ومن أمثلتها:

- (أ) جزء من حجم معاملة نقدية، على سبيل المثال، التدفقات النقدية التالية بمبلغ ١٠ وحدات عملة أجنبية من مبيعات مقومة بالعملة الأجنبية بعد أول ٢٠ وحدة عملة أجنبية في مارس $\times ٢٠١٤$ ؛ أو
- (ب) جزء من حجم مادي، على سبيل المثال، الطبقة السفلى، مقاسة بحجم ٥ مليون متر مكعب، من الغاز الطبيعي المُخزن في الموقع أ؛ أو
- (ج) جزء من حجم مادي أو حجم معاملة أخرى، على سبيل المثال، أول مائة برميل من مشتريات النفط في يونيو $\times ٢٠١٤$ ؛ وأول ١٠٠ ميغاواط ساعة من مبيعات الكهرباء في يونيو $\times ٢٠١٤$ ؛ أو

٤ في هذا المعيار تقوم المبالغ النقدية بـ "وحدات عملة" و"وحدات عملة أجنبية".

(د) شريحة من المبلغ الاسمي للبند المُغطى، على سبيل المثال، آخر ٨٠ مليون وحدة عملة من ارتباط مؤكد بمبلغ ١٠٠ مليون وحدة عملة، الشريحة السفلى بمبلغ ٢٠ مليون وحدة عملة من مبلغ ١٠٠ مليون وحدة عملة لسند بمعدل ثابت أو الشريحة العليا بمبلغ ٣٠ مليون وحدة عملة من مبلغ إجمالي ١٠٠ مليون وحدة عملة لسند بمعدل ثابت يمكن سداؤه مقدما بالقيمة العادلة (المبلغ الاسمي المحدد هو ١٠٠ مليون وحدة عملة).

ب١٩,٣,٦ إذا كان قد تم تخصيص مُكوّن شريحة في تغطية قيمة عادلة، فيجب على المنشأة تحديده من مبلغ اسمي محدد. وللالتزام بمتطلبات تأهل تغطيات القيمة العادلة، يجب على المنشأة إعادة قياس البند المُغطى لتحديد التغيرات في القيمة المعتادة (أي إعادة قياس البند التحديد التغيرات في القيمة العادلة التي يمكن نسبتها إلى المخاطر المُغطاه). ويجب الاعتراف بتعديل تغطية القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في وقت لا يتعدى وقت الاستبعاد من الدفاتر للبند. وتبعاً لذلك، فمن الضروري تتبع البند الذي يتعلق به تعديل تغطية القيمة العادلة. ولُمكوّن شريحة في تغطية قيمة عادلة، فإن هذا يتطلب من المنشأة تتبع المبلغ الاسمي الذي تم تحديده منهم على سبيل المثال، كما في الفقرة "ب١٨,٣,٦(د)"، فإن مجموع المبلغ الاسمي المحدد وهو ١٠٠ مليون وحدة عملة يجب تتبعه لتتبع الشريحة السفلى من مبلغ ٢٠ مليون وحدة عملة أو الشريحة العليا من مبلغ ٣٠ مليون وحدة عملة.

ب٢٠,٣,٦ إن عنصر الشريحة الذي يتضمن خيار دفع مقدماً غير مؤهل لتخصيصه على أنه بند مُغطى في تغطية قيمة عادلة إذا كان خيار الدفع مقدماً يتأثر بالتغيرات في المخاطر المُغطاه، ما لم تتضمن الشريحة المخصصة أثر خيار الدفع مقدماً المتعلق بها عند تحديد التغير في القيمة العادلة للبند المُغطى.

العلاقة بين مكونات ومجموع التدفقات النقدية لبند

ب٢١,٣,٦ إذا تم تخصيص مُكوّن للتدفقات النقدية لبند مالي أو غير مالي على أنه بند مُغطى، فإن ذلك المُكوّن يجب أن يكون أقل من أو مساوياً لمجموع التدفقات النقدية للبند بكامله. وبالرغم من ذلك، يمكن تخصيص جميع التدفقات النقدية للبند بكامله على أنها البند المُغطى ويمكن تغطيته من مخاطر معينة فقط (على سبيل المثال، فقط من تلك التغيرات التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في معدل الفائدة المعمول به بين بنوك لندن أو التغيرات في سعر قياسي لسلمة).

ب٢٢,٣,٦ على سبيل المثال، في حالة التزام مالي بمعدل الفائدة الفعلي له دون معدل الفائدة المعمول به بين بنوك لندن، فإن المنشأة لا تستطيع تخصيص:

(أ) مُكوّن من الالتزام مساو لمعدل الفائدة المعمول به بين بنوك لندن (زائداً المبلغ الأصلي في حالة تغطية قيمة عادلة).

(ب) مُكوّن متبقي سالب.

ب٢٣,٣,٦ وبالرغم من ذلك، في حالة التزام مالي بمعدل فائدة ثابت معدل الفائدة له (على سبيل المثال) ١٠٠ نقطة أساس دون سعر التعامل بين بنوك لندن، فإن المنشأة تستطيع تخصيص التغير في قيمة ذلك الالتزام بكامله (أي المبلغ الأصلي زائداً الفائدة بحسب

سعر التعامل بين بنوك لندن ناقصاً ١٠٠ نقطة أساس) الذي يمكن نسبته إلى التغيرات في سعر التعامل بين بنوك لندن على أنه البند المُغطى. وإذا تم تغطية أداة مالية لها معدل فائدة ثابت بعد وقت من تأسيسها وفي نفس الوقت تغيرت معدلات الفائدة، فإن المنشأة تستطيع أيضاً تخصيص مُكوّن مخاطر مساو لمعدل مرجعي أعلى من المعدل التعاقدى المدفوع على البند. وتستطيع المنشأة القيام بذلك شرط أن يكون معدل الفائدة المرجعي أقل من معدل الفائدة الفعلي الذي يتم حسابه بافتراض أن المنشأة قد اشترت الأداة في اليوم الذي تخصص فيه لأول مرة البند المُغطى. على سبيل المثال، افترض أن المنشأة تؤسس أصلاً مالياً بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة له معدل فائدة ثابت، ومعدل الفائدة الفعلي له ٦ في المائة في وقت يكون فيه سعر التعامل بين بنوك لندن ٤ في المائة. تبدأ المنشأة في تغطية ذلك الأصل المالي بعد وقت عندما يكون فيه مسعر التعامل بين بنوك لندن قد زاد إلى ٨ في المائة وانخفضت القيمة العادلة للأصل إلى ٩٠ وحدة عملة. تحسب المنشأة أنها إذا كانت قد اشترت الأصل في التاريخ الذي تخصص فيه لأول مرة مخاطر معدل الفائدة المتعلقة بسعر التعامل بين بنوك لندن على أنها البند المُغطى، فإن العائد الفعلي للأصل بناء على قيمته العادلة عندئذ البالغة ٩٠ وحدة عملة يكون ٩,٥ في المائة. ولأن سعر التعامل بين بنوك لندن البالغ ٨ في المائة أقل من هذا العائد الفعلي، فإن المنشأة تستطيع تخصيص مُكوّن سعر التعامل بين بنوك لندن بنسبة ٨ في المائة الذي يتكون في جزء منه من التدفقات النقدية التعاقدية وفي جزء آخر من الفرق بين القيمة العادلة الحالية (أي ٩٠ وحدة عملة) والمبلغ الذي سيتم دفعه عند الاستحقاق (أي ١٠٠ وحدة عملة).

ب٦, ٣, ٢٤

إذا كان التزام مالي بمعدل فائدة متغير يحمل فائدة (على سبيل المثال) بسعر التعامل بين بنوك لندن لمدة ثلاثة أشهر مطروحاً منه ٢٠ نقطة أساس (بحد أدنى صفر نقطة أساس)، فإن المنشأة تستطيع تخصيص التغير في التدفقات النقدية للالتزام بكامله (أي سعر التعامل بين بنوك لندن لمدة ثلاث أشهر ناقصاً ٢٠ نقطة أساس - بما في ذلك الحد الأدنى) الذي يمكن نسبته إلى التغيرات في سعر التعامل بين بنوك لندن على أنه البند المُغطى. وطالما أن المنحنى المستقبلي لسعر التعامل بين بنوك لندن لمدة ثلاث أشهر للعمر المتبقي لذلك الالتزام لا ينخفض دون ٢٠ نقطة أساس، فإن للبند المُغطى نفس إمكانية التغير في التدفقات النقدية على اعتبار أنه التزام يحمل فائدة بسعر التعامل بين بنوك لندن لمدة ثلاثة أشهر وهامش موجب أو صفر. وبالرغم من ذلك، إذا كان سعر التعامل المستقبلي بين بنوك لندن للفترة المتبقية من عمر ذلك الالتزام (أو جزء منها) ينخفض دون ٢٠ نقطة أساس، فإن التغير في التدفقات النقدية للبند المُغطى ستكون أقل من التغير في التدفقات النقدية للالتزام يحمل فائدة لثلاثة أشهر بسعر التعامل بين بنوك لندن بهامش موجب أو صفر.

ب٦, ٣, ٢٥

مثال مشابه للبند غير المالي هو نوع محدد من النفط الخام من حقل نفط معين يتم تسعيره خارج النفط الخام المرجعي. فإذا باعت المنشأة النفط الخام بموجب عقد باستخدام صيغة تعاقدية للتسعير تحدد السعر للبرميل بسعر النفط الخام المرجعي مطروحاً منه ١٠ وحدات عملة والحد الأدنى ١٥ وحدة عملة، فإن المنشأة تستطيع

تخصيص التغيير في التدفقات النقدية بكامله بموجب عقد المبيعات والذي يمكن نسبيته إلى التغيير في سعر النفط الخام المرجعي على أنه البند المُغطى. وبالرغم من ذلك، فإن المنشأة لا تستطيع تخصيص مُكوّن مساوٍ لكامل التغيير في سعر النفط المرجعي. وعليه، وطالما أن السعر المستقبلي (لكل شحنة يتم تسليمها) لا ينخفض دون ٢٥ وحدة عملة، فإن للبند المُغطى نفس التغيير في التدفقات النقدية الذي هو لمبيعات النفط الخام بسعر النفط الخام المرجعي (أو التي لها هامش موجب). وبالرغم من ذلك، إذا انخفض السعر المستقبلي لأي شحنة يتم تسليمها إلى ما دون ٢٥ وحدة عملة، فإن البند المُغطى يكون له تغيير في التدفقات النقدية أدنى مما هو لبيع النفط الخام بسعر النفط الخام المرجعي (أو بهامش موجب).

ضوابط التأهل للمحاسبة عن التغطية (القسم ٤,٦) فاعلية التغطية

ب٦,٤,١ فاعلية التغطية هي مدى ما تم من مقاصة بين التغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية والتغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المُغطى (على سبيل المثال عندما يكون البند المُغطى هو مُكوّن مخاطر، فإن التغيير ذا الصلة في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية لبند هو التغيير الذي يمكن نسبته إلى المخاطر المُتغطية منها). عدم فاعلية التغطية هي المدى الذي تكون فيها التغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية أكبر أو أقل من ذلك البند المُغطى.

ب٦,٤,٢ عند تخصيص علاقة تغطية وعلى أساس مستمر، يجب على المنشأة تحليل مصادر عدم فاعلية التغطية التي يتوقع أن تؤثر على علاقة التغطية خلال أجلها. وهذا التحليل (بما في ذلك أي تحديثات تتم وفقا للفقرة "ب٦,٥,٢" تنشأ عن إعادة التوازن لعلاقة التغطية) هو الأساس لتقييم المنشأة لمدى استيفائها لمتطلبات فاعلية التغطية.

ب٦,٤,٣ ولتجنب الشك، فإن آثار استبدال الطرف الأصلي المقابل بطرف مقاصة مقابل، وإجراء التغييرات المرتبطة بذلك كما هو موضح في الفقرة "ب٦,٥,٦"، يجب أن تنعكس في قياس أداة التغطية وبالتالي في تقييم فاعلية التغطية وقياس فاعلية التغطية.

العلاقة الاقتصادية بين البند المُغطى وأداة التغطية

ب٦,٤,٤ متطلب أن توجد علاقة اقتصادية يعني أن لأداة التغطية والبند المُغطى قيم تتحرك عموما في الاتجاه المعاكس من جراء المخاطر نفسها، والتي هي المخاطر المُغطاة. وعليه، يجب أن يكون هناك توقعا بأن قيمة أداة التغطية وقيمة البند المُغطى سوف تتغيران -بشكل منظم- استجابة للتحركات إما في الأساس نفسه أو في الأسس التي تكون مترابطة -بشكل اقتصادي- بالطريقة التي بها يستجيبان معها بشكل مشابه للمخاطر التي يتم التغطية منها (على سبيل المثال خام برنت ونفط خام ويست تكساس انترميديا).

ب٦,٤,٥ إذا كانت الأسس ليست هي نفسها ولكنها مترابطة -بشكل اقتصادي- فقد تكون هناك حالات تتحرك فيها قيم أداة التغطية والبند المُغطى في نفس الاتجاه، على سبيل المثال، بسبب أن فارق السعر بين الأساسين المترابطين يتغير في حين أن الأساسين نفسيهما

لا يتحركان -بشكل كبير-. وهذا لا يزال يتفق مع العلاقة الاقتصادية بين أداة التغطية والبند المُغطى إذا كان لا يزال متوقعا أن تتحرك قيم أداة التغطية والبند المُغطى - عادة- في الاتجاه المعاكس عندما تتحرك الأسس.

تقييم ما إذا كانت توجد علاقة اقتصادية يتضمن تحليلا للسلوك المحتمل لعلاقة التغطية خلال أجلها للتأكد مما إذا يمكن توقع تحقيق هدف إدارة المخاطر. إن مجرد وجود علاقة إحصائية بين متغيرين لا يدعم -في حد ذاته- استنتاجا صحيحا بوجود علاقة اقتصادية.

ب ٦، ٤، ٦

أثر المخاطر الائتمانية

نظراً لأن نموذج محاسبة التغطية يستند إلى فكرة عامة للمقاصة بين المكاسب والخسائر من أداة التغطية والبند المُغطى، فإن عدم فاعلية التغطية يتم تحديدها ليس فقط من خلال العلاقة الاقتصادية بين تلك البنود (أي التغيرات في أسسها) ولكن أيضاً من خلال أثر المخاطر الائتمانية على قيمة كل من أداة التغطية والبند المُغطى. إن أثر المخاطر الائتمانية يعني أنه حتى لو كانت هناك علاقة اقتصادية بين أداة التغطية والبند المُغطى، فإن مستوى المقاصة قد يصبح غير منظم. وقد ينتج ذلك عن تغير في المخاطر الائتمانية لأي من أداة التغطية أو البند المُغطى والتي لها حجم يؤدي إلى أن تهيمن المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن العلاقة الاقتصادية (أي أثر التغيرات في الأسس). إن مستوى الحجم الذي يؤدي إلى الهيمنة هو المستوى الذي ينتج عنه خسارة (أو مكسب) من المخاطر الائتمانية تبطل أثر التغيرات في الأسس على قيمة أداة التغطية أو البند المُغطى، حتى ولو كانت تلك التغيرات كبيرة. وفي المقابل، حتى لو كان هناك خلال فترة معينة تغيراً قليلاً في الأسس، فإن حقيقة أنه حتى التغيرات الصغيرة -المتعلقة بالمخاطر الائتمانية- في قيمة أداة التغطية أو البند المُغطى قد تؤثر في القيمة أكثر من أثرها على الأسس لن تحدث هيمنة.

ب ٧، ٤، ٦

مثال على المخاطر الائتمانية التي تهيمن على علاقة تغطية هو عندما تغطي المنشأة من تعرض لمخاطر سعر سلعة باستخدام مشتقة غير مضمونة بضمان. إذا كان الطرف المقابل في تلك المشتقة يعاني من تدهور شديد في وضعه الائتماني، فإن أثر التغيرات في الوضع الائتماني للطرف المقابل قد يفوق أثر التغيرات في سعر السلعة على القيمة العادلة لأداة التغطية، في حين أن التغيرات في القيمة العادلة للبند المُغطى تعتمد -إلى حد كبير- على التغيرات في سعر السلعة.

ب ٨، ٤، ٦

نسبة التغطية

وفقاً لمتطلبات فاعلية التغطية، فإن نسبة التغطية في علاقة التغطية يجب أن تكون نفس النسبة التي تنتج عن كمية البند المُغطى الذي تغطية له المنشأة فعليا وكمياً أداة التغطية التي تستخدمها المنشأة فعليا لتغطية تلك الكمية من البند المُغطى. وعليه، فإذا كانت المنشأة تغطية من أقل من ١٠٠ في المائة من خطر التعرض على بند، مثل ٨٥ في المائة، فيجب عليها أن تخصص علاقة التغطية باستخدام نسبة تغطية هي نفسها التي تنشأ عن ٨٥ في المائة من خطر التعرض وكمية بند التغطية التي تستخدمها

ب ٩، ٤، ٦

المنشأة فعلياً لتغطية نسبة ٨٥ في المائة تلك. وبالمثل، فإذا كانت المنشأة، على سبيل المثال، تغطية من تعرض باستخدام مبلغ اسمي قدره ٤٠ وحدة من أداة مالية، فإنه يجب عليها أن تخصص علاقة التغطية باستخدام نسبة تغطية تكون هي نفس النسبة التي تنشأ عن كمية قدرها ٤٠ وحدة (أي أن المنشأة يجب ألا تستخدم نسبة تغطية تستند إلى كمية أكبر من الوحدات التي قد تحتفظ بها في المجموع أو كمية أقل من الوحدات) والكمية من البند المُغطى الذي تغطية له بالفعل بالوحدات الأربعين تلك. وبالرغم من ذلك، فإن تخصيص علاقة التغطية باستخدام نفس نسبة التغطية، كتلك الناتجة عن كميات من البند المُغطى وأداة التغطية التي تستخدمها المنشأة فعلياً، لا يجوز أن يعكس عدم توازن بين أوزان البند المُغطى وأداة التغطية الذي يحدث بدوره عدم فعالية تغطية (بغض النظر عما إذا كان قد تم الاعتراف بها أم لا) والتي يمكن أن ينتج عنها نتيجة محاسبية تكون غير متفقة مع الغرض من محاسبة التغطية وعلية، ولغرض تخصيص علاقة تغطية يجب على المنشأة تعديل نسبة التغطية التي تنتج عن كميات من البند المُغطى وأداة التغطية التي تستخدمها المنشأة فعلياً إذا لزم ذلك لتجنب مثل عدم التوازن ذلك.

ب٦، ٤، ١٠

ومن أمثلة الاعتبارات ذات الصلة بتقييم ما إذا كانت نتيجة محاسبية تعد غير متفقة مع الغرض من محاسبة التغطية ما يلي:

ب٦، ٤، ١١

(أ) ما إذا كانت نسبة التغطية المقصودة قد تم تحديدها لتجنب الاعتراف بعدم فاعلية تغطية لتغطيات تدفق نقدي، أو لتحقيق تعديلات على تغطية قيمة عادلة لأكثر من بند مُغطى بهدف زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة، ولكن دون إجراء مقاصة بين تغيرات القيمة العادلة لأداة التغطية.

(ب) ما إذا كان هناك سبب تجاري لأوزان معينة للبند المُغطى ولأداة التغطية، حتى ولو كان ذلك يحدث عدم فاعلية تغطية على سبيل المثال، تدخل المنشأة في أداة تغطية وتسم كمية من أداة التغطية التي هي ليست الكمية التي حددتها على أنها أفضل تغطية للبند المُغطى لأن الحجم القياسي لأدوات التغطية لا يسمح لها بالدخول في تلك الكمية تحديداً من أداة التغطية ("إصدار حجم إجمالي"). مثال ذلك منشأة تغطي ١٠٠ طن من مشتريات البن يعقود بن مستقبلية قياسية حجم العقد فيها ٣٧,٥٠٠ (رطل). تستطيع المنشأة فقط استخدام إما خمسة أو ستة عقود (ما يعادل ٨٥,٠ و ١٠٢,١ طناً على التوالي) لتغطية حجم شراء ١٠٠ طناً. وفي تلك الحالة، فإن المنشأة تخصص علاقة التغطية باستخدام نسبة التغطية التي تنتج عن عدد عقود البن المستقبلية التي تستخدمها فعلياً، لأن عدم فاعلية التغطية الناتجة عن عدم الاتساق المحاسبي في أوزان البند المُغطى وأداة التغطية لا تؤدي إلى نتيجة محاسبية غير متفقة مع الغرض من محاسبة التغطية.

وتيرة تقييم ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التغطية

ب٦، ٤، ١٢ يجب على المنشأة في بداية علاقة التغطية وعلى أساس مستمر، تقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية. وفي الحد الأدنى، يجب على المنشأة القيام بالتقييم المستمر في كل فترة تقرير أو عند وجود تغير مهم في الظروف يؤثر على متطلبات فاعلية التغطية، أيهما يحدث أولاً. يتعلق التقييم بالتوقعات بشأن فاعلية التغطية ولذلك يكون تطلعياً للمستقبل فقط.

طرق تقييم ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التغطية

ب٦,٤,١٣ المعيار طريقة لتقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة استخدام طريقة تأخذ في الحسبان الخصائص ذات الصلة بعلاقة التغطية بما في ذلك مصادر عدم فاعلية التغطية واعتمادا على تلك العوامل، يمكن أن تكون الطريقة وصفية أو كمية.

ب٦,٤,١٤ على سبيل المثال، عندما تكون الشروط الأساسية (مثل المبلغ الاسمي، والاستحقاق والأساس) لأداة التغطية والبند المُغطى متطابقة أو تم ضبطها إلى حد كبير، فقد يكون من الممكن للمنشأة أن تخلص بناءً على تقييم وصفي لتلك الشروط الأساسية إلى أن لكل من أداة التغطية والبند المُغطى قيم سوف تتحرك عموما في الاتجاه المعاكس جراء المخاطر نفسها وعليه فإنه توجد علاقة اقتصادية بين البند المُغطى وأداة التغطية (راجع الفقرات من "ب٦,٤,٤" إلى "ب٦,٤,٦").

ب٦,٤,١٥ إن حقيقة أن مشتقة تُعد جديرة مالياً بالتنفيذ أو غير جديرة مالياً بالتنفيذ عندما يتم تخصيصها على أنها أداة تغطية لا يعني -في حد ذاته- أن التقييم الوصفي غير مناسب. وما إذا كانت عدم فاعلية التغطية الناشئة عن تلك الحقيقة يمكن أن يكون لها أهمية لا يستوعبها التقييم الوصفي بشكل كاف فإن ذلك يعتمد على الظروف.

ب٦,٤,١٦ وفي المقابل، إذا كانت الشروط الأساسية لأداة التغطية والبند المُغطى لم يتم ضبطها إلى حد كبير، فهناك زيادة في مستوى عدم التأكد حول مدى المقاصة. وتبعاً لذلك، تزداد صعوبة توقع فاعلية التغطية خلال أجل علاقة التغطية وفي مثل تلك الحالة، قد يكون ممكناً فقط للمنشأة أن تخلص بناءً على تقييم كمي إلى وجود علاقة اقتصادية بين البند المُغطى وأداة التغطية (راجع الفقرات من "ب٦,٤,٤" إلى "ب٦,٤,٦"). وفي بعض الحالات، قد يلزم التقييم الكمي أيضاً لتقييم ما إذا كانت نسبة التغطية المستخدمة في تخصيص علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية (راجع الفقرات من "ب٦,٤,٩" إلى "ب٦,٤,١١"). ويمكن للمنشأة استخدام الطرق نفسها أو طرق مختلفة لهذين الغرضين المختلفين.

ب٦,٤,١٧ إذا كان هناك تغيرات في الظروف تؤثر على فاعلية التغطية، فقد يكون على المنشأة تغيير طريقة تقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية لضمان أن الخصائص ذات الصلة بعلاقة التغطية، بما في ذلك مصادر عدم فاعلية التغطية، لا تزال مستوعبة.

ب٦,٤,١٨ إن إدارة مخاطر المنشأة هي المصدر الرئيس للمعلومات للقيام بتقييم ما إذا كانت علاقة تغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية ويعني هذا أن معلومات (أو تحليل) الإدارة المستخدمة لأغراض اتخاذ القرار يمكن استخدامها كأساس لتقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية.

ب٦,٤,١٩ يتضمن توثيق المنشأة لعلاقة التغطية الكيفية التي ستقوم بها متطلبات فاعلية التغطية، بما في ذلك الطريقة أو الطرق المستخدمة. ويجب تحديث توثيق علاقة التغطية بأية تغييرات في الطرق (راجع الفقرة "ب٦,٤,١٧").

المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة (القسم ٥,٦)

ب٥,٦,١ من أمثلة تغطية القيمة العادلة التغطية من خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأداة دين بمعدل فائدة ثابت والتي تنشأ عن التغيرات في معدلات الفائدة. ومثل هذا التغطية يمكن الدخول فيه من قبل المصدر أو من قبل حامل الأداة.

ب٥,٦,٢ الغرض من تغطية التدفق النقدي هو تأجيل المكسب أو الخسارة من أداة التغطية إلى فترة أو فترات تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاه على الأرباح أو الخسائر. ومثال على تغطية تدفق نقدي هو استخدام المبادلة لتغيير دين بمعدل فائدة معوم (سواء تم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة) إلى دين بمعدل فائدة ثابت (أي تغطية معاملة مستقبلية تكون التدفقات النقدية التي يتم التغطية لها فيها هي دفعات الفائدة المستقبلية). وفي المقابل، فإن الشراء المتوقع لأداة حقوق ملكية التي، حال اقتنائها، تتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، هو مثال على بند لا يمكن أن يُعد البند المُغطى في تغطية تدفق نقدي، لأن أي مكسب أو خسارة من أداة التغطية يمكن تأجيله لا يمكن إعادة تبويبه -بشكل مناسب- ضمن الأرباح أو الخسائر خلال فترة يحقق فيها المقاصة. وللسبب نفسه، فإن الشراء المتوقع لأداة حقوق ملكية التي، حال اقتنائها، تتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة مع عرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر لا يمكن أيضاً أن يكون بنداً مُغطى في تغطية تدفق نقدي.

ب٥,٦,٣ إن تغطية ارتباط مؤكد (على سبيل المثال تغطية من التغير في سعر وقود يتعلق بارتباط تعاقدى غير مثبت من قبل منشأة مرفق كهرباء لشراء وقود بسعر ثابت) يعد تغطية من خطر التعرض لتغير في القيمة العادلة. وبناء عليه، فإن مثل هذا التغطية هو تغطية قيمة عادلة. وبالرغم من ذلك، وفقاً للفقرة "٤,٥,٦"، فإن التغطية من مخاطر العملة الأجنبية لارتباط مؤكد يمكن من ناحية أخرى المحاسبة عنه على أنه تغطية تدفق نقدي.

قياس فاعلية التغطية

ب٥,٦,٤ عند قياس فاعلية التغطية، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود. وتبعاً لذلك، فإن المنشأة تحدد قيمة البند المُغطى على أساس القيمة الحالية ولذلك فإن التغير في قيمة البند المُغطى يتضمن أيضاً أثر القيمة الزمنية للنقود.

ب٥,٥,٦ لحساب التغير في قيمة البند المُغطى لغرض قياس عدم فاعلية التغطية، يمكن للمنشأة استخدام مشتقة لها شروط تطابق الشروط الأساسية للبند المُغطى (ويشار إليها عادة على أنها المشتقة افتراضية) وعلى سبيل المثال، لتغطية معاملة توقع، يتم تغييرها باستخدام مستوى السعر (أو المعدل) المُغطى. على سبيل المثال، إذا كان التغطية من مخاطر ذات جانبيين عند المستوى الحالي للسوق، فإن المشتقة الافتراضية تمثل عقداً أجلاً افتراضياً يتم تعبيره ليكون له قيمة صفرية عند تخصيص علاقة التغطية وإذا كانت التغطية -على سبيل المثال-، من مخاطر ذات جانب واحد، فإن المشتقة الافتراضية تمثل القيمة الداخلية لخيار افتراضي يكون عند تخصيص علاقة التغطية

جدير مالياً بالتنفيذ إذا كان مستوى السعر المُغطى هو المستوى الحالي في السوق، أو غير جدير مالياً بالتنفيذ إذا كان مستوى السعر المُغطى أعلى (أو لتغطية مركز طويل أقل) من المستوى الحالي في السوق. واستخدام مشتقة افتراضية هي طريقة ممكنة لحساب التغير في قيمة البند المُغطى. وتعد المشتقة الافتراضية نسخة طبق الأصل من البند المُغطى، وعليه فإنه ينتج عنها نفس النتيجة كما لو كان التغير في القيمة قد تم تحديده من خلال منهج مختلفاً. وعليه، فإن استخدام "مشتقة افتراضية" ليست طريقة في حد ذاتها ولكنها وسيلة حسابية يمكن استخدامها -فقط- لحساب قيمة البند المُغطى. وتبعاً لذلك، فإن المشتقة الافتراضية لا يمكن استخدامها لتضمين ميزات في قيمة البند المُغطى توجد فقط في أداة التغطية (ولكنها لا توجد في البند المُغطى). ومثال على ذلك، دين مُقوم بعملة أجنبية (بغض النظر عما إذا كان ديناً بمعدل فائدة ثابت أو معدل فائدة متغير). وعند استخدام مشتقة افتراضية لحساب التغير في قيمة مثل هذا الدين أو لحساب القيمة الحالية للتغير المتراكم في تدفقاته النقدية، فإن المشتقة الافتراضية لا يمكن ببساطة أن تتضمن عبة مقابل مبادلة عملات مختلفة حتى لو كانت المشتقات الفعلية التي يتم بموجبها مبادلة العملات المختلفة تتضمن مثل هذا العبء (على سبيل المثال مبادلات معدلات الفائدة للعملات).

ب ٦,٥,٦ يمكن -أيضاً- استخدام التغير في قيمة البند المُغطى الذي يتم تحديده باستخدام مشتقة افتراضية لغرض تقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تستوفي متطلبات فاعلية التغطية.

إعادة التوازن لعلاقة التغطية والتغيرات في نسبة التغطية

ب ٧,٥,٦ إعادة التوازن إلى التعديلات التي يتم إجراؤها على الكميات المخصصة من البند المُغطى أو أداة التغطية في علاقة تغطية موجودة بالفعل لغرض الحفاظ على نسبة تغطية تلتزم بمتطلبات فاعلية التغطية ولا تشكل التغيرات في الكميات المخصصة من البند المُغطى أو أداة التغطية لغرض مختلف إعادة توازن لغرض هذا المعيار.

ب ٨,٥,٦ تتم المحاسبة عن إعادة التوازن على أنها استمرار لعلاقة التغطية وفقاً للقرارات من "ب ٩,٥,٦" إلى "ب ٢١,٥,٦". وعند إعادة التوازن، فإن عدم فاعلية التغطية لعلاقة التغطية يتم تحديدها والاعتراف بها قوياً قبل تعديل علاقة التغطية.

ب ٩,٥,٦ يسمح تعديل نسبة التغطية للمنشأة بالاستجابة للتغيرات في العلاقة بين أداة التغطية والبند المُغطى التي تنشأ عن أسسها وعن متغيرات المخاطر -على سبيل المثال-، علاقة تغطية يكون فيها لأداة التغطية والبند المُغطى تغيرات في أساسين مختلفين ولكن مترابطين استجابة لتغير في العلاقة بين هذين الأساسين (على سبيل المثال مؤشرات مرجعية أو معدلات أو أسعار مختلفة ولكنها مترابطة). وعليه، فإن إعادة التوازن تسمح باستمرار علاقة التغطية في الحالات التي تتغير فيها العلاقة بين أداة التغطية والبند المُغطى بشكل يمكن تعويضه من خلال تعديل نسبة التغطية.

ب ١٠,٥,٦ على سبيل المثال، تغطية المنشأة من تعرض للعملة الأجنبية ب استخدام مشتقة عملة تُعد مرجعاً للعملة الأجنبية ب والعملتين الأجنبيتين "أ" و"ب" مرتبطين (أي أن سعر صرفهما باق ضمن حزمة أو بسعر صرف يحدده بنك مركزي أو سلطة

أخرى). وإذا تغير سعر الصرف بين العملة الأجنبية أ والعملة الأجنبية ب (أي تم تحديد حزمة جديدة أو سعر جديد)، فإن إعادة التوازن إلى علاقة التغطية لتعكس سعر الصرف الجديد تضمن أن علاقة التغطية ستستمر لاستيفاء متطلب فاعلية التغطية المتعلق بنسبة التغطية في الظروف الجديدة. وفي المقابل، إذا حدث إخفاق في سداد مشتقة العملة، فإن تغيير نسبة التغطية لا يضمن أن علاقة التغطية ستستمر في استيفاء متطلب فاعلية التغطية وعليه، فإن إعادة التوازن لا يسهل استمرار علاقة التغطية في الحالات التي تتغير فيها العلاقة بين أداة التغطية والبند المُغطى بشكل لا يمكن تعويضه من خلال تعديل نسبة التغطية.

ب ١١,٥,٦ لا يشكل كل تغيير في مدى المقاصة بين التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية والقيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المُغطى تغيراً في العلاقة بين أداة التغطية والبند المُغطى. تقوم المنشأة بتحليل مصادر عدم فاعلية التغطية التي توقعت أن تؤثر على علاقة التغطية خلال أجلها وتقوم ما إذا كانت التغيرات في مدى المقاصة: (أ) تتذبذب حول نسبة التغطية التي تبقى صالحة (أي تستمر في التعبير -بشكل مناسب- عن العلاقة بين أداة التغطية والبند المُغطى). (ب) تمثل مؤشراً على أن نسبة التغطية لم تعد تعبر -بشكل مناسب- عن العلاقة بين أداة التغطية والبند المُغطى.

تقوم المنشأة بهذا التقييم على ضوء متطلب فاعلية التغطية المتعلق بنسبة التغطية، أي ضمان أن علاقة التغطية لا تعكس عدم توازن بين أوزان البند المُغطى وأداة التغطية الذي يحدث عدم فاعلية تغطية (بغض النظر عما إذا كان قد تم الاعتراف بها أم لا) الذي يؤدي إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من محاسبة التغطية عليه، فإن هذا التقييم يتطلب اجتهاداً.

ب ١٢,٥,٦ التذبذب حول نسبة تغطية ثابتة (وعليه عدم فاعلية التغطية ذات الصلة) لا يمكن تقليله من خلال تعديل نسبة التغطية استجابة لكل نتيجة بمفردها. وعليه، ففي مثل هذه الحالات، فإن التغير في مدى المقاصة يُعد مسألة قياس والاعتراف بعدم فاعلية التغطية ولكنه لا يتطلب إعادة التوازن.

ب ١٣,٥,٦ في المقابل، إذا كانت التغيرات في مدى المقاصة تبين أن التذبذب يكون حول نسبة تغطية تختلف عن نسبة التغطية المستخدمة حالياً لعلاقة التغطية تلك، أو أن هناك اتجاه يبتعد عن نسبة التغطية تلك، فإن عدم فاعلية التغطية لا يمكن تقليلها من خلال تعديل نسبة التغطية، في حين أن الإبقاء على نسبة التغطية سينتج عنه -بشكل متزايد - عدم فاعلية تغطية عليه، ففي مثل هذه الحالات، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت علاقة التغطية تعكس عدم توازن بين أوزان البند المُغطى وأداة التغطية والذي يحدث عدم فاعلية تغطية (بغض النظر عما إذا كان قد تم الاعتراف به أم لا) والذي يؤدي إلى نتيجة محاسبية تكون غير متفقة مع الغرض من محاسبة التغطية وإذا تم تعديل نسبة التغطية، فإنها تؤثر أيضاً في قياس والاعتراف بعدم فاعلية التغطية لأن عدم فاعلية التغطية، عند إعادة الموازنة، يجب تحديدها والاعتراف بها فوراً قبل تعديل علاقة التغطية وفقاً للفقرة "ب ٨,٥,٦".

ب٦، ٥، ١٤ تعني إعادة التوازن، لأغراض محاسبة التغطية، أنه يجب على المنشأة، بعد بداية علاقة التغطية تعديل كميات كل من أداة التغطية أو البند المُغطى استجابة للتغيرات في الظروف التي تؤثر على نسبة التغطية تلك. وعادة يجب أن يعكس ذلك التعديل التعديلات في كميات أداة التغطية والبند المُغطى التي تستخدمها فعليا. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة تعديل نسبة التغطية التي تنتج عن كميات البند المُغطى أو أداة التغطية التي تستخدمها بالفعل إذا:

(أ) كانت نسبة التغطية التي تنتج عن التغيرات في كميات أداة التغطية أو البند المُغطى التي تستخدمها المنشأة فعليا تعكس عدم توازن يحدث عدم فعالية تغطية يمكن أن تنتج عنها نتيجة محاسبية غير متفقة مع الغرض من محاسبة التغطية.

(ب) احتفظت المنشأة بكميات من أداة التغطية والبند المُغطى التي تستخدمها فعليا، ينتج عنها نسبة تغطية في الظروف المستجدة، تعكس عدم توازن يحدث عدم فاعلية تغطية يمكن أن تؤدي إلى نتيجة محاسبية تكون غير متفقة مع الغرض من محاسبة التغطية (أي يجب على المنشأة الا تحدث عدم توازن عن طريق الحذف لتعديل نسبة التغطية).

ب٦، ٥، ١٥ لا تنطبق إعادة التوازن إذا تغير هدف إدارة المخاطر فيما يتعلق بعلاقة تغطية، وبدلاً من ذلك، فإن محاسبة التغطية لعلاقة التغطية تلك يجب عدم الاستمرار فيها (رغم أن المنشأة قد تقوم بتخصيص علاقة تغطية جديدة تشمل أداة التغطية أو البند المُغطى في علاقة التغطية السابقة كما هو موضح في الفقرة "ب٦، ٥، ٢٨").

ب٦، ٥، ١٦ إذا تمت إعادة التوازن إلى علاقة تغطية، فإن التعديل على نسبة التغطية يمكن أن يتأثر من أوجه مختلفة:

(أ) أن وزن البند المتغطية له يمكن زيادته (وهو ما يقلل في نفس الوقت وزن أداة التغطية) من خلال:

(١) زيادة حجم البند المُغطى؛ أو

(٢) إنقاص حجم أداة التغطية.

(ب) يمكن زيادة وزن أداة التغطية (وهو ما يقلل في الوقت نفسه وزن البند المتغطية له) من خلال:

(١) زيادة حجم أداة التغطية، أو

(٢) إنقاص حجم البند المُغطى.

تشير التغييرات في الحجم إلى الكميات التي تُعد جزءاً من علاقة التغطية وعليه فإن النقصان في الأحجام لا يعني بالضرورة أن البنود أو المعاملات لم تعد موجودة، أو أنها لم تعد من المتوقع أن تحدث، ولكنه يعني أنها ليست جزءاً من علاقة التغطية -على سبيل المثال-، فإن إنقاص حجم أداة التغطية يمكن أن ينتج عنه احتفاظ المنشأة بمشتقة، ولكن جزءاً منها فقط قد يبقى أداة تغطية في علاقة تغطية ويمكن أن يحدث ذلك إذا كان إعادة التوازن يمكن أن يتأثر -فقط- بتخفيض حجم أداة التغطية في علاقة التغطية، ولكن مع احتفاظ المنشأة بالحجم الذي لم يعد هناك حاجة له. وفي

تلك الحالة، فإن ذلك الجزء غير المخصص من المشتقة ستتم المحاسبة عنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (ما لم يكن قد تم تخصيصه على أنه أداة تغطية في علاقة تغطية مختلفة).

ب ١٧,٥,٦ إن تعديل نسبة التغطية من خلال زيادة حجم البند المُغطى لا يؤثر على كيفية قياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية وقياس التغيرات في القيمة العادلة للبند المُغطى التي تتعلق بالحجم الذي تم تخصيصه في السابق يبقى أيضاً غير متأثر. وبالرغم من ذلك، فإن التغيرات في قيمة البند المُغطى، من تاريخ إعادة التوازن، تتضمن أيضاً التغير في القيمة للحجم الإضافي من البند المُغطى. ويتم قياس هذه التغيرات بداية من، وبالرجوع إلى، تاريخ إعادة التوازن بدلاً من التاريخ الذي تم فيه وسلم علاقة التغطية على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة قد تغطيات في الأصل – لحجم قدره ١٠٠ طن من سلعة بسعر أجل ٨٠ وحدة عملة (السعر الأجل عند بداية علاقة التغطية) وأضافت حجم ١٠ أطنان عند إعادة التوازن في وقت كان فيه السعر الأجل ٩٠ وحدة عملة، فإن البند المُغطى بعد إعادة التوازن يشمل شريحتين: ١٠٠ طن مغطاة بسعر ٨٠ وحدة عملة و ١٠ أطنان مغطاة بسعر ٩٠ وحدة عملة.

ب ١٨,٥,٦ إن تعديل نسبة التغطية من خلال تخفيض حجم أداة التغطية لا يؤثر على كيفية قياس التغيرات في قيمة البند المُغطى. وقياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية التي تتعلق بالحجم الذي يستمر تخصيصه يبقى أيضاً غير متأثر. وبالرغم من ذلك، من تاريخ إعادة التوازن، فإن الحجم الذي تم إنقاص أداة التغطية بمقداره لم يعد جزء من علاقة التغطية على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة قد غطت ابتداءً من مخاطر السعر لسلعة باستخدام حجم مشتق قدره ١٠٠ طن على أنه أداة التغطية وقامت بتخفيض ذلك الحجم بمقدار ١٠ أطنان عند إعادة التوازن، فإن مبلغاً اسمياً من ٩٠ طناً من أداة التغطية سيتبقى (راجع الفقرة "ب ١٦,٥,٦" لنتائج ذلك على الحجم المشتق (أي ١٠ أطنان) الذي لم يعد جزء من علاقة التغطية).

ب ١٩,٥,٦ لا يؤثر تعديل نسبة التغطية من خلال زيادة حجم أداة التغطية على كيفية قياس التغيرات في قيمة البند المُغطى. وقياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية التي تتعلق بالحجم الذي تم تخصيصه في السابق يبقى أيضاً غير متأثر. وبالرغم من ذلك، من تاريخ إعادة التوازن، فإن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية تتضمن أيضاً التغيرات في قيمة الحجم الإضافي من أداة التغطية ويتم قياس التغيرات بداية من، وبالرجوع إلى، تاريخ إعادة التوازن بدلاً من التاريخ الذي تم فيه تخصيص علاقة التغطية على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة قد غطت ابتداءً من مخاطر سعر سلعة باستخدام حجم مشتق ١٠٠ طن على أنه أداة تغطية وأضافت حجم ١٠ أطنان عند إعادة التوازن، فإن أداة التغطية بعد إعادة التوازن ستشمل إجمالي حجم مشتق قدرة ١١٠ أطنان. والتغير في القيمة العادلة لأداة التغطية هو إجمالي التغير في القيمة العادلة للمشتقات التي تشكل إجمالي حجم قدرة ١١٠ أطنان. ويمكن أن يكون لهذه المشتقات (ومن المرجح إن يكون لها) شروط أساسية مختلفة،

مثل أسعارهم الأجلة، نظراً لأنه قد تم الدخول فيها في أوقات مختلفة (بما في ذلك احتمال تخصيص مشتقات في علاقات التغطية بعد الاعتراف الأولي).
ب ٢٠,٥,٦ لا يؤثر تعديل نسبة التغطية من خلال تخفيض حجم البند المُغطى على كيفية قياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية وقياس التغيرات في قيمة البند المُغطى التي تتعلق بالحجم الذي يستمر تخصيصه يبقى أيضاً غير متأثر. وبالرغم من ذلك، من تاريخ إعادة التوازن، فإن الحجم الذي يتم به تخفيض البند المتغطية له لم يعد جزءاً من علاقة التغطية -على سبيل المثال-، إذا غطت المنشأة ابتداءً حجم ١٠٠ طن من سلعة بسعر أجل ٨٠ وحدة عملة وخفضت ذلك الحجم بمقدار ١٠ أطنان عند إعادة التوازن، فإن البند المُغطى بعد إعادة التوازن سيكون ٩٠ طناً مُغطاه بمبلغ ٨٠ وحدة عملة. أما ١٠ أطنان من البند المُغطى التي لم تعد جزءاً من علاقة التغطية فتتم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات عدم الاستمرار في محاسبة التغطية (راجع الفقرات من "٦,٥,٦" إلى "٧,٥,٦" والفقرات من "ب ٢٢,٥,٦" إلى "ب ٢٨,٥,٦").

ب ٢١,٥,٦ عند إعادة التوازن لعلاقة تغطية، يجب على المنشأة تحديث تحليلها لمصادر عدم فاعلية التغطية التي يتوقع أن تؤثر على علاقة التغطية خلال أجلها (المتبقي) (راجع الفقرة "ب ٢,٤,٦"). يجب تحديث توثيق علاقة التغطية بناءً على ذلك.

عدم الاستمرار في محاسبة التغطية

ب ٢٢,٥,٦ يتم تطبيق عدم الاستمرار في محاسبة التغطية -بأثر مستقبلي- من التاريخ الذي لم تعد فيه ضوابط التأهل مستوفاة.

ب ٢٣,٥,٦ لا يجوز للمنشأة إلغاء تخصيص علاقة تغطية وبالتالي عدم الاستمرار في علاقة التغطية التي:

(أ) لا تزال تستوفي هدف إدارة المخاطر على الأساس التي تأهلت بناءً عليه

للمحاسبة عن التغطية (أي أن المنشأة لا تزال تتابع هدف إدارة المخاطر).

(ب) تستمر في استيفاء جميع ضوابط التأهل الأخرى (بعد الأخذ في الحسبان أي

إعادة موازنة لعلاقة التغطية، إذا كان ذلك هو الحالي).

ب ٢٤,٥,٦ لأغراض هذا المعيار، تختلف استراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر عن أهدافها من

إدارة المخاطر. يتم وضع استراتيجية إدارة المخاطر على أعلى مستوى تقرر عنده

المنشأة كيفية إدارتها للمخاطر. عادة، تحدد استراتيجيات إدارة المخاطر؛ المخاطر

التي تتعرض لها المنشأة وتبين كيفية استجابة المنشأة لها. وتكون استراتيجية إدارة

المخاطر -عادة- قائمة لفترة أطول وقد تتضمن بعض المرونة للتفاعل مع التغيرات

في الحالات التي تحدث عندما تكون الاستراتيجية قائمة (على سبيل المثال، معدل

فائدة مختلف أو مستويات مختلفة لأسعار سلعة ينتج عنها مدى مختلف للتغطية).

وتحدد هذه الاستراتيجية وثيقة عامة تنتظم في المنشأة من خلال سياسات تحتوي

إرشادات أكثر تحديداً. وفي المقابل، فإن هدف إدارة المخاطر فيما يتعلق بعلاقة

تغطية ينطبق على مستوى علاقة التغطية فهو يتعلق بكيفية استخدام أداة التغطية

المحددة التي تم تخصيصها في التغطية من تعرض محدد تم تخصيصه على أنه

البند المُغطى. عليه، فإن استراتيجية إدارة المخاطر يمكن أن تشمل العديد من علاقات التغطية التي تتعلق أهداف إدارة مخاطرها بتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة تلك. على سبيل المثال:

(أ) منشأة لديها استراتيجية لإدارة تعرضها لمعدل الفائدة على تمويل دين يحدد نطاقات للمنشأة ككل لمزيج بين تمويل بمعدل فائدة متغير وبمعدل فائدة ثابت. والاستراتيجية هي الحفاظ على ما بين ٢٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة من الدين عند معدلات ثابتة. تقرر المنشأة من حين لآخر كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية (أي أين تضع نفسها ضمن نطاق بين نسبة ٢٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة للتعرض لمعدل فائدة ثابت) وهو ما يعتمد على مستوى معدلات الفائدة. وإذا كانت معدلات الفائدة منخفضة تحدد المنشأة الفائدة لدين أكثر مما هو عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة. ودين المنشأة هو ١٠٠ وحدة عملة لدين بمعدل فائدة متغير تتم مبادلة ٣٠ وحدة عملة منه يتعرض معدل فائدة ثابت. تستفيد المنشأة من معدلات الفائدة المنخفضة لإصدار دين إضافي بمبلغ ٥٠ وحدة عملة لتمويل استثمار رئيس تقوم به المنشأة بإصدار سند بمعدل فائدة ثابت. وعلى ضوء معدلات الفائدة المنخفضة، تقرر المنشأة تحديد تعرضها لمعدل الفائدة الثابت ب- ٤٠ في المائة من إجمالي الدين بتخفيض ٢٠ وحدة عملة من المدى الذي غطته من تعرضها في السابق بمعدل الفائدة المتغير، مما ينتج عنه تعرض لمعدل فائدة ثابت بمبلغ ٦٠ وحدة عملة. وفي هذه الحالة، تبقى استراتيجية إدارة المخاطر دون تغيير. وبالرغم من ذلك، في المقابل فإن تنفيذ المنشأة لتلك الاستراتيجية قد تغير ويعني هذا أنه، ل- ٢٠ وحدة عملة من خطر التعرض لمعدل فائدة متغير الذي تم التغطية له في السابق، يكون هدف إدارة المخاطر قد تغير (أي على مستوى علاقة التغطية). وتبعاً لذلك، ففي هذه الحالة يجب عدم الاستمرار في محاسبة التغطية لمبلغ ٢٠ وحدة عملة من خطر التعرض لمعدل الفائدة المتغير الذي تم التغطية له في السابق. وقد ينطوي ذلك على تخفيض مركز المبادلة بمبلغ اسمي ٢٠ وحدة عملة ولكن، تبعاً للظروف، قد تحتفظ المنشأة بحجم المبادلة ذلك، على سبيل المثال، وقد تستخدمه للتغطية من تعرض مختلف أو قد يصبح جزءاً من سجل تداول. وفي المقابل، إذا قاومت المنشأة بدلاً من ذلك جزءاً من دينها الجديد بمعدل الفائدة الثابت يتعرض لمعدل فائد متغير، فإنه يجب الاستمرار في محاسبة التغطية لتعرضها لمعدل الفائدة المتغير الذي تم التغطية له في السابق.

(ب) بعض مخاطر التعرضات تنتج عن المراكز التي تتغير بشكل متكرر، على سبيل المثال، مخاطر معدل الفائدة من محفظة أدوات دين مفتوحة. إن إضافة أدوات دين جديدة والاستبعاد من الدفاتر لأدوات دين بشكل مستمر يغير ذلك خطر التعرض (أي أنه يختلف عن مجرد تسيير مركز يبلغ تاريخ الاستحقاق). وهذه عملية ديناميكية لا يبقى فيها لا خطر التعرض ولا أدوات التغطية

المستخدمة لإدارته هي ذاتها لوقت طويل. وتبعاً لذلك، فإن المنشأة التي لديها مثل هذا الخطر للتعرض تعدل بشكل متكرر أدوات التغطية المستخدمة لإدارة مخاطر معدل الفائدة كلما تغير خطر التعرض. على سبيل المثال، فإن أدوات الدين التي يتبقى لتاريخ استحقاقها ٢٤ شهراً يتم تخصيصها على أنها البند المُغطى من مخاطر معدل الفائدة لمدة ٢٤ شهراً. ونفس الإجراء ينطبق على الحزم الزمنية أو فترات الاستحقاق الأخرى. وبعد فترة زمنية قصيرة لا تستمر المنشأة في جميع، أو بعض أو جزء من علاقات التغطية التي تم تخصيصها في السابق لفترات استحقاق، وتقوم بتخصيص علاقات تغطية جديدة لفترات استحقاق على أساس حجمها وأدوات التغطية التي تكون موجودة في ذلك الوقت. يعكس عدم الاستمرار في علاقات التغطية في هذه الحالة علاقات التغطية تلك التي تم تأسيسها بشكل تبحث فيه المنشأة عن أداة تغطية جديدة وبند مُغطى جديد بدلاً من أداة التغطية والبند المُغطى اللذين تم تخصيصهما في السابق. وتبقى استراتيجية إدارة المخاطر هي نفسها، ولكن ليس هناك هدف لإدارة مخاطر يستمر لعلاقات التغطية تلك التي تم تخصيصها في السابق، والتي يناءً عليه لم تعد موجودة. في مثل هذه الحالة، ينطبق عدم الاستمرار في محاسبة التغطية إلى المدى الذي يكون فيه هدف إدارة المخاطر قد تغير. ويعتمد ذلك على وضع المنشأة، وقد يؤثر، على سبيل المثال، على جميع علاقات التغطية أو على البعض منها فقط لفترة استحقاق، أو على جزء من علاقة تغطية فقط.

(ج) منشأة لديها استراتيجية لإدارة المخاطر تدير بموجبها مخاطر العملة الأجنبية لمبيعات متوقعة والمبالغ مستحقة التحصيل الناتجة عنها. وضمن تلك الاستراتيجية تدير المنشأة مخاطر العملة الأجنبية على أنها علاقة تغطية محددة فقط حتى وقت الاعتراف بالمبلغ المستحق التحصيل. وبعدها لا تعود المنشأة تدير مخاطر العملة الأجنبية على أساس علاقة التغطية المحددة تلك. وبدلاً من ذلك، فإنها تديرها مع مخاطر العملة الأجنبية من المبالغ مستحقة التحصيل والمبالغ واجبة السداد والمشتقات (التي لا تتعلق بمعاملات متوقعة لا تزال معلقة) المقومة بنفس العملة الأجنبية. ولأغراض محاسبية، فإن هذا الإجراء يعمل كتغطية "طبيعي" لأن المكاسب والخسائر من مخاطر العملة الأجنبية من جميع تلك البنود يتم الاعتراف بها فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر. وتبعاً لذلك، ولأغراض محاسبية، فإذا تم تخصيص علاقة التغطية حتى تاريخ السداد، فيجب عدم استمرارها عندما يتم الاعتراف بالمبلغ المستحق التحصيل، لأن هدف إدارة المخاطر لعلاقة التغطية الأصلية لم يعد ينطبق. إن مخاطر العملة الأجنبية تتم إدارتها الآن ضمن نفس الاستراتيجية ولكن على أساس مختلف. وفي المقابل، فإذا كان لدى المنشأة هدف إدارة مخاطر مختلف، وكانت تدير مخاطر العملة الأجنبية على أنها علاقة تغطية

مستمرة لمبلغ المبيعات المتوقعة تلك والمبلغ المستحق التحصيل حتى تاريخ التسوية، فإن محاسبة التغطية ستستمر حتى ذلك التاريخ.

ب ٢٥,٥,٦ يمكن أن يؤثر عدم الاستمرار في محاسبة التغطية على:

(أ) علاقة التغطية في مجملها؛ أو

(ب) جزء من علاقة التغطية (وهو ما يعني أن محاسبة التغطية تستمر للفترة المتبقية من علاقة التغطية).

ب ٢٦,٥,٦ يتم عدم استمرار علاقة التغطية في مجملها عندما لا تعود، ككل، تستوفي ضوابط التأهل. على سبيل المثال:

(أ) عندما لا تعود علاقة التغطية تستوفي هدف إدارة المخاطر بناءً على الأساس الذي تأهلت بموجبه للمحاسبة عن التغطية (أي أن المنشأة لم تعد تتابع هدف إدارة المخاطر)؛ أو

(ب) أن يكون قد تم بيع أداة أو أدوات التغطية أو إنهاؤها (بالنسبة إلى الحجم بكامله الذي كان جزءاً من علاقة التغطية)، أو

(ج) عندما لا تعود هناك علاقة اقتصادية بين البند المُغطى وأداة التغطية أو أن أثر المخاطر الائتمانية بدأ يهيمن على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة.

ب ٢٧,٥,٦ يتم عدم استمرار جزء من علاقة تغطية (وتستمر محاسبة التغطية للجزء المتبقي منها) عندما يتوقف فقط جزء من علاقة التغطية عن استيفاء ضوابط التغطية، على سبيل المثال:

(أ) عند إعادة التوازن لعلاقة التغطية، فإن نسبة التغطية قد يتم تعديلها بشكل لا يعود معه بعض من حجم البند المتغطية له جزءاً من علاقة التغطية (راجع الفقرة "ب ٢٠,٥,٦")، وعليه لا تستمر محاسبة التغطية فقط لذلك الحجم من البند المُغطى الذي لم يعد جزءاً من علاقة التغطية.

(ب) عندما لا يعود حدوث بعض من حجم البند المُغطى الذي هو معاملة متوقعة (أو مُكوّن لها) مرجحاً إلى حد كبير، فإن محاسبة التغطية لا تستمر فقط لذلك الحجم من البند المُغطى الذي لم يعد حدوثه مرجحاً إلى حد كبير. وبالرغم من ذلك، إذا كان لدى المنشأة سجل تاريخي من القيام بتخصيص تغطيات معاملات متوقعة ومن ثم تقرر لاحقاً أن معاملات التوقع لم يعد متوقفاً حدوثها، فإن قدرة المنشأة على التنبؤ -بشكل دقيق- بمعاملات التوقع تكون محل شك عند التنبؤ بمعاملات متوقعة مشابهة. وهذا يؤثر على تقييم ما إذا كان من المرجح إلى حد كبير حدوث معاملات متوقعة مشابهة (راجع الفقرة "ب ٣,٣,٦") وعليه، ما إذا كانت مؤهلة على أنها بنود مُغطاة.

ب ٢٨,٥,٦ تستطيع المنشأة تخصيص علاقة تغطية جديدة تشتمل على أداة تغطية أو بند مُغطى من علاقة تغطية سابقة لم يتم الاستمرار في محاسبة التغطية لها (جزئياً أو بالكامل). وهذا لا يشكل استمراراً لعلاقة تغطية ولكن إعادة استئناف لها. على سبيل المثال:

(أ) أداة تغطية تتعرض لتدهور ائتماني شديد تستبدلها المنشأة بأداة تغطية جديدة. وهذا يعني أن علاقة التغطية الأصلية فشلت في تحقيق هدف إدارة المخاطر

وعليه لم تستمر في مجملها. وقد تم تخصيص أداة التغطية الجديدة على أنها تغطية من نفس خطر التعرض الذي تم التغطية له في السابق وتشكل علاقة تغطية جديدة. وعليه، فإن التغيرات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية للبند المتغطية له يتم قياسها اعتباراً من، وبالرجوع إلى، تاريخ تخصيص علاقة التغطية الجديدة بدلاً من التاريخ الذي تم فيه تخصيص علاقة التغطية الأصلية.

(ب) علاقة تغطية يتم عدم الاستمرار فيها قبل نهاية اجلها. ويمكن تخصيص أداة التغطية في علاقة التغطية تلك على أنها أداة التغطية في علاقة تغطية أخرى (على سبيل المثال عند تعديل نسبة التغطية عند إعادة التوازن بزيادة حجم أداة التغطية أو عند تخصيص علاقة تغطية جديدة كاملة).

يمكن لخيار أن يعد بأنه متعلق بفترة زمنية لأن قيمته الزمنية تمثل عبء مقابل توفير حماية لحامل الخيار على مدى فترة من الزمن. وبالرغم من ذلك، فالجانب المهم للغرض من تقييم ما إذا كان خيار ما بتغطية معاملة أو بنداً مُغطى متعلقاً بفترة زمنية هما خصائص ذلك البند المُغطى، بما في ذلك كيف ومتى يؤثر على الأرباح أو الخسائر. وعليه يجب على المنشأة تقييم نوع البند المُغطى (راجع الفقرة "١٥,٥,٦(أ)") على أساس طبيعة البند المُغطى (بعض النظر عما إذا كانت علاقة التغطية هي تغطية تدفق نقدي أو تغطية قيمة عادلة):

(أ) تتعلق القيمة الزمنية لخيار ببند مُغطى متعلق بمعاملة إذا كانت طبيعة البند المُغطى أنه معاملة طابع قيمتها الزمنية أنها تكاليف لتلك المعاملة. مثال ذلك، عندما تكون القيمة الزمنية لخيار تتعلق ببند مُغطى ينتج عنه الاعتراف ببند يتضمن قياسه الأولي تكاليف المعاملة (على سبيل المثال، منشأة تغطية شراء سلعة، سواء كانت معاملة متوقعة أو ارتباطاً مؤكداً، مقابل مخاطر سعر السلعة وتدرج تكاليف المعاملة في القياس الأولي للمخزون). ونتيجة لإدراج القيمة الزمنية للخيار في القياس الأولي للبند المُغطى المعين، فإن القيمة الزمنية تؤثر على الأرباح أو الخسائر في نفس الوقت كتأثير البند المُغطى. وبالمثل، فإن المنشأة التي تغطية بيع سلعة، سواء كان معاملة متوقعة أو ارتباطاً مؤكداً، تدرج القيمة الزمنية للخيار على أنها جزء من التكلفة المتعلقة بذلك البيع (وعليه، فإن القيمة الزمنية يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس فترة الإيراد من البيع المُغطى).

(ب) القيمة الزمنية لخيار تتعلق ببند مُغطى متعلق بفترة زمنية إذا كانت طبيعة البند المُغطى أن القيمة الزمنية لها طابع تكلفة الحصول على حماية مقابل المخاطر على مدى فترة زمنية معينة (ولكن البند المُغطى لا ينتج عنه معاملة تتضمن مفهوم تكلفة معاملة وفقاً للبند (أ)). على سبيل المثال، إذا تم التغطية لمخزون سلعة مقابل انخفاض القيمة العادلة لستة أشهر باستخدام خيار سلعة بفترة عمر مقابلة، فإن القيمة الزمنية للخيار يتم تخصيصها على الأرباح أو الخسائر (أي يتم استنفادها على أساس منتظم ومنطقي) على مدى فترة الستة أشهر تلك. مثال آخر تغطية صافي استثمار في نشاط أجنبي مغطاة لمدة ١٨ شهراً

باستخدام خيار مبادلة عملات أجنبية، ينتج عنه تخصيص القيمة الزمنية للخيار على مدى فترة ١٨ شهراً.

ب٣٠,٥,٦ تؤثر خصائص البند المُغطى، بما في ذلك كيف ومتى يؤثر البند المُغطى على الأرباح أو الخسائر، أيضاً على الفترة التي يتم على مداها استنفاد القيمة الزمنية لخيار بتغطية بنداً مُغطى متعلقاً بفترة زمنية، وهو ما يتفق مع الفترة التي يمكن أن تؤثر خلالها القيمة الداخلية للخيار على الأرباح أو الخسائر وفقاً للمحاسبة عن التغطية على سبيل المثال، إذا تم استخدام خيار معدل فائدة (حد أعلى) لتوفير حماية مقابل الزيادات في مصروف الفائدة من سند بمعدل معوم، فإن القيمة الزمنية لذلك الحد الأعلى يتم استنفادها في الأرباح أو الخسائر على مدى نفس الفترة التي تؤثر خلالها أي قيمة حقيقية للحد الأعلى على الأرباح أو الخسائر:

(أ) إذا زادت تغطيات الحد الأعلى في معدلات الفائدة للسنوات الثلاث الأولى من إجمالي عمر السند بالمعدل المعوم البالغ خمس سنوات، فإن القيمة الزمنية لذلك الحد الأعلى يتم استنفادها على مدى السنوات الثلاث الأولى.

(ب) إذا كان الحد الأعلى خياراً له بداية آجلة بتغطية الزيادات في معدلات الفائدة لسنتين وثلاث سنوات من إجمالي عمر السند بالمعدل المعوم البالغ خمس سنوات، فإن القيمة الزمنية لذلك الحد الأعلى يتم استنفادها خلال سنتين وثلاث سنوات.

ب٣١,٥,٦ تنطبق المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة "١٥,٥,٦" أيضاً على توليفة من خيار مشتري وخيار مكتوب (أحدهما خيار بيع والآخر خيار شراء) لها صافي قيمة زمنية صفرية في تاريخ تخصيصها على أنها أداة تغطية (يشار إليها عموماً على أنها "طوق بتكلفة صفرية"). وفي تلك الحالة، يجب على المنشأة الاعتراف بأي تغيرات في القيمة الزمنية ضمن الدخل الشامل الآخر، حتى ولو كان التغير المتراكم في القيمة الزمنية على مدى إجمالي فترة علاقة التغطية صفراً. عليه، فإذا كانت القيمة الزمنية للخيار تتعلق بـ:

(أ) معاملة تتعلق ببند مُغطى، فإن مبلغ القيمة الزمنية في نهاية علاقة التغطية الذي يعدل البند المُغطى أو ذلك الذي تتم إعادة تبويبه ضمن الأرباح أو الخسائر (راجع الفقرة "١٥,٥,٦" (ب)) يكون صفراً.

(ب) بند مُغطى متعلق بفترة زمنية، فإن مصروف الاستنفاد المتعلق بالقيمة الزمنية يكون صفراً.

ب٣٢,٥,٦ تنطبق المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة "١٥,٥,٦" فقط بقدر المدى الذي تكون فيه القيمة الزمنية متعلقة بالبند المُغطى (القيمة الزمنية التي تم ضبطها). تتعلق القيمة الزمنية لخيار بالبند المُغطى إذا كانت الشروط الأساسية للخيار (مثل المبلغ الاسمي والعمر والأساس) قد تم ضبطها مع البند المُغطى. وعليه، إذا لم يكن قد تم بالكامل ضبط الشروط الأساسية للخيار والبند المُغطى، فيجب على المنشأة تحديد القيمة الزمنية التي تم ضبطها، أي كم من القيمة الزمنية التي تم تضمينها في

العلاوة (القيمة الزمنية الفعلية) يتعلق بالبند المُغطى (وأنه وفقاً لذلك ينبغي معاملته وفقاً للفقرة "١٥,٥,٦"). وتحدد المنشأة القيمة الزمنية التي تم ضبطها باستخدام تقييم الخيار الذي له شروط أساسية تتطابق بشكل كامل مع البند المُغطى.

ب ٣٣,٥,٦ إذا كانت القيمة الزمنية الفعلية والقيمة الزمنية التي تم ضبطها تختلفان، فيجب على المنشأة تحديد المبلغ الذي تراكم في مُكوّن منفصل لحقوق الملكية وفقاً للفقرة "١٥,٥,٦" كما يلي:

(أ) إذا كانت القيمة الزمنية الفعلية، في بداية علاقة التغطية، أعلى من القيمة الزمنية التي تم ضبطها، فيجب على المنشأة:

(١) تحديد المبلغ الذي تراكم في مُكوّن منفصل لحقوق الملكية على أساس القيمة الزمنية التي تم ضبطها.

(٢) المحاسبة عن الفروق في تغيرات القيمة العادلة بين القيمتين الزميتين ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ب) إذا كانت القيمة الزمنية الفعلية، في بداية علاقة التغطية أدنى من القيمة الزمنية التي تم ضبطها، فيجب على المنشأة تحديد المبلغ الذي تراكم في مُكوّن منفصل لحقوق الملكية بالرجوع إلى التعبيرين المتراكمين التاليين في القيمة العادلة، أيهما أدنى:

(١) القيمة الزمنية الفعلية؛ أو

(٢) القيمة الزمنية التي تم ضبطها. يجب الاعتراف بأي جزء متبقي من التغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية الفعلية ضمن الأرباح أو الخسائر.

ب ٣٤,٥,٦ المحاسبة عن العنصر الأجل للعقود الآجلة والفروق المبنية على أسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية

يمكن أن يعد عقد أجل على أنه متعلق بفترة زمنية لأن عنصره الأجل يمثل أعباءً لفترة زمنية (وهي الفترة التي يتم تحديدها له). وبالرغم من ذلك، فإن الجانب ذا الصلة بالعرض من تقييم ما إذا كانت أداة التغطية تغطي معاملة أو بنداً مُغطى يتعلق بفترة زمنية هي خصائص ذلك البند المُغطى بما في ذلك كيف ومتى يؤثر على الأرباح أو الخسائر. وعليه، يجب على المنشأة تقييم نوع البند المُغطى (راجع الفقرتين "١٦,٥,٦" و"١٥,٥,٦" (أ)) على أساس طبيعة البند المُغطى (بغض النظر عما إذا كانت علاقة التغطية هي تغطية تدفق نقدي أو تغطية قيمة عادلة):

(أ) العنصر الأجل للعقد أجل يتعلق ببند مُغطى متعلق بمعاملة إذا كانت طبيعة البند المُغطى هي معاملة للعنصر الأجل لها طابع تكاليف لتلك المعاملة. مثال على ذلك عندما يكون العنصر الأجل يتعلق ببند مُغطى ينتج عنه الاعتراف ببند يتضمن قياسه الأولي تكاليف معاملة (على سبيل المثال منشأة تغطية شراء مخزون مُقوم بعملة أجنبية، سواء كان معاملة متوقعة أو ارتباطاً مؤكداً، مقابل مخاطر عملة أجنبية وتتضمن تكاليف معاملة ضمن القياس الأولي للمخزون).

ونتيجة لإدراج العنصر الأجل في القياس الأولي لبند التغطية المحدد، فإن العنصر الأجل يؤثر على الأرباح أو الخسائر في نفس الوقت الذي يؤثر فيه البند المُغطى. وبالمثل، فإن نشأة تغطية بيع سلعة مقومة بعملة أجنبية مقابل مخاطر عملة أجنبية، سواء كانت معاملة متوقعة أو ارتباطاً مؤكداً، تتضمن العنصر الأجل كجزء من التكلفة المتعلقة بذلك البيع (وعليه فإن العنصر الأجل يتم الاعتراف به ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيراد من البيع المُغطى).

(ب) يكون العنصر الأجل لعقد أجل متعلقاً ببند مُغطى يتعلق بفترة زمنية إذا كانت طبيعة البند المُغطى هي أن العنصر الأجل له طابع تكلفة الحصول على حماية مقابل مخاطر على مدى فترة زمنية محددة (ولكن البند المُغطى لا ينتج عنه معاملة تتضمن مفهوم تكلفة معاملة وفقاً للبند (أ)). على سبيل المثال، إذا تم تغطية مخزون سلعة مقابل التغيرات في القيمة العادلة لستة أشهر باستخدام عقد أجل له عمر مقابل، فإن العنصر الأجل للعقد الأجل يتم تخصيصه للربح أو الخسارة (أي يتم استنفاده على أساس منتظم ومنطقي) على مدى فترة الستة أشهر تلك. مثال آخر تغطية صافي استثمار في نشاط أجنبي مغطى لفترة ١٨ شهراً باستخدام عقد صرف عملة أجنبية أجل ينتج عنه تخصيص العنصر الأجل من العقد الأجل على مدى فترة الثمانية عشر شهراً تلك.

ب ٣٥,٥,٦ تؤثر خصائص البند المُغطى، بما في ذلك كيف ومتى يؤثر البند المُغطى على الأرباح أو الخسائر، أيضاً على الفترة التي يتم على مداها استنفاد العنصر الأجل من العقد الأجل الذي بتغطية بنداً مُغطى متعلقاً بفترة زمنية، والذي يكون -أي الاستنفاد- على مدى الفترة التي يتعلق بها العنصر الأجل. على سبيل المثال، إذا كان عقد أجل بتغطية من خطر التعرض للنقلب في معدلات فائدة ثلاثة أشهر لفترة ثلاثة أشهر تبدأ بعد ستة أشهر، فإن العنصر الأجل يتم استنفاده خلال الفترة التي تمتد من الشهر السابع إلى التاسع.

ب ٣٦,٥,٦ تنطبق المحاسبة عن العنصر الأجل من عقد أجل وفقاً للفقرة "١٦,٥,٦" أيضاً، إذا كان العنصر الأجل صفراً، في التاريخ الذي يتم فيه تخصيص العقد الأجل على أنه أداة التغطية وفي تلك الحالة، فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بأي تغييرات في القيمة العادلة يمكن نسبتها إلى العنصر الأجل ضمن الدخل الشامل الآخر، حتى ولو كان التغيير المتراكم في القيمة العادلة الذي يمكن نسبته إلى العنصر الأجل على مدى إجمالي فترة علاقة التغطية صفراً. وعليه، فإذا كان العنصر الأجل من عقد أجل يتعلق بما يلي:

(أ) معاملة تتعلق ببند متغطية له، فإن المبلغ المتعلق بالعنصر الأجل في نهاية علاقة التغطية الذي يعدل البند المُغطى أو ذلك الذي تمت إعادة تبويبه ضمن الأرباح أو الخسائر (راجع الفقرتين "١٥,٥,٦" (ب) و"١٦,٥,٦") سيكون صفراً.

(ب) البند المُغطى المتعلق بفترة زمنية فإن مبلغ الاستنفاد المتعلق بالعنصر الآجل يكون صفرًا.

ب ٣٧,٥,٦ تنطبق المحاسبة عن العنصر الآجل من العقود الآجلة وفقا للفقرة "١٦,٥,٦" فقط بقدر المدى الذي يكون فيه العنصر الآجل متعلقا بالبند المُغطى (العنصر الآجل الذي تم ضبطه). يكون العنصر الآجل من العقد الآجل متعلقا بالبند المُغطى إذا كانت الشروط الأساسية للعقد الآجل (مثل المبلغ الاسمي، والعمر والأساس) قد تم ضبطها مع البند المُغطى. وعليه، فإذا لم تكن الشروط الأساسية للعقد الآجل والبند المُغطى قد تم ضبطها بالكامل، فيجب على المنشأة تحديد العنصر الآجل الذي تم ضبطه، أي كم من العنصر الآجل الذي تمت إضافته إلى العقد الآجل (العنصر الآجل الفعلي) يتعلق بالبند المُغطى (ولذلك يجب أن يعالج وفقاً للفقرة "١٦,٥,٦"). وتحدد المنشأة العنصر الآجل الذي تم ضبطه باستخدام تقييم العقد الآجل الذي يكون له شروط أساسية تتطابق بالكامل مع البند المُغطى.

ب ٣٨,٥,٦ إذا كان العنصر الآجل الفعلي والعنصر الآجل الذي تم ضبطه يختلفان، فيجب على المنشأة تحديد المبلغ الذي تراكم في مُكوّن منفصل لحقوق الملكية وفقا للفقرة "١٦,٥,٦" كالاتي:

(أ) إذا كان المبلغ المطلق للعنصر الآجل الفعلي، في بداية علاقة التغطية، أكبر من مبلغ العنصر الآجل الذي تم ضبطه، فيجب على المنشأة:

(١) تحديد المبلغ الذي تراكم في مُكوّن منفصل لحقوق الملكية على أساس العنصر الآجل الذي تم ضبطه.

(٢) المحاسبة عن الفروق في التغيرات في القيمة العادلة بين العنصرين الأجلين ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ب) إذا كان المبلغ المطلق للعنصر الآجل الفعلي، في بداية علاقة التغطية أقل من مبلغ العنصر الآجل الذي تم ضبطه، فيجب على المنشأة تحديد المبلغ الذي تراكم في مُكوّن منفصل لحقوق الملكية بالرجوع إلى التغيريين المتراكمين التاليين في القيمة العادلة، أيهما أدنى:

(١) المبلغ المطلق للعنصر الآجل الفعلي؛ أو

(٢) المبلغ المطلق للعنصر الآجل الذي تم ضبطه. يجب الاعتراف بأي مبلغ متبقي من التغير في القيمة العادلة للعنصر الآجل الفعلي ضمن الأرباح أو الخسائر.

ب ٣٩,٥,٦ عندما تفصل المنشأة الفرق المبني على العملة الأجنبية عن الأداة المالية وتستنثيه من تخصيص تلك الأداة المالية على أنها أداة تغطية (راجع الفقرة "٤,٢,٦" (ب))، فإن إرشادات التطبيق الواردة في الفقرات من "٣٤,٥,٦" إلى "٣٨,٥,٦" تنطبق على الفرق المبني على العملة الأجنبية بنفس الطريقة التي يتم تطبيقها على العنصر الآجل من العقد الآجل.

تغطية مجموعة بنود (القسم ٦-٦)

تغطية صافي مركز

التأهل لمحاسبة التغطية وتخصيص صافي مركز

ب٦,٦,١ يكون صافي مركز مؤهلاً للمحاسبة عن التغطية فقط إذا كانت المنشأة تغطية على أساس صافي لأغراض إدارة المخاطر. وتحديد ما إذا كانت المنشأة تغطية بهذه الطريقة أم لا هو موضوع حقائق (وليس فقط مجرد إقرار أو توثيق). وعليه، فإن المنشأة لا تستطيع تطبيق محاسبة التغطية على أساس صافي فقط لتحقيق نتيجة محاسبية معينة إذا لم تكن تلك النتيجة تعكس منهج المنشأة لإدارة المخاطر. يجب أن يشكل تغطية صافي المركز جزءاً من الاستراتيجية الموضوعية لإدارة المخاطر. وعادة، ما تتم المصادقة على هذه الاستراتيجية من قبل كبار موظفي الإدارة كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم (١٥).

ب٦,٦,٢ على سبيل المثال، لدى المنشأة أ، التي عملتها الوظيفية هي عملتها المحلية، ارتباط مؤكد بدفع ١٥٠,٠٠٠ وحدة عملة أجنبية مقابل مصروفات الإعلان بعد تسعة أشهر وارتباط مؤكد ببيع بضاعة تامة الصنع بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ وحدة عملة أجنبية بعد ١٥ شهراً. تدخل المنشأة أ في مشتقة بالعملة الأجنبية تقوم بتسويتها بعد تسعة أشهر تحصل بموجبها على ١٠٠ وحدة عملة أجنبية وتدفع ٧٠ وحدة عملة. وليس لدى المنشأة أ تعرضات أخرى للعملة الأجنبية. وعليه، فإن المنشأة أ لا تستطيع تطبيق محاسبة التغطية لعلاقة تغطية بين مشتقة عملة أجنبية وصافي مركز بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة أجنبية (يتكون من ارتباط شراء ملزم بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ وحدة عملة أجنبية - أي خدمات إعلان - و١٤٩,٩٠٠ وحدة عملة أجنبية (من ١٥٠,٠٠٠ وحدة عملة أجنبية) من ارتباط البيع الملزم) لفترة تسعة أشهر.

ب٦,٦,٣ إذا لم تقم المنشأة أ بإدارة مخاطر العملة الأجنبية على أساس صافي ولم تدخل في مشتقة العملة الأجنبية (لأنها تزيد تعرضها لمخاطر العملة الأجنبية بدلاً من تقليلها)، فإن المنشأة تكون عندئذ في مركز تغطية طبيعي لتسعة أشهر. وعادة، فإن هذا المركز المُغطى لا ينعكس في القوائم المالية لأن المعاملات يتم الاعتراف بها في فترات تقرير مختلفة في المستقبل. ويكون صافي المركز الصفري مؤهلاً للمحاسبة عن التغطية فقط إذا تم استيفاء الشروط الواردة في الفقرة "٦,٦,٦".

ب٦,٦,٤ عند تخصيص مجموعة بنود تشكل صافي مركز على أنها بند مُغطى، يجب على المنشأة تخصيص مجموعة البنود التي تتضمن البنود التي يمكن أن تشكل صافي المركز. ولا يسمح للمنشأة بتخصيص مبلغ مجرد غير محدد من صافي مركز. على سبيل المثال، منشأة لديها مجموعة من ارتباطات البيع الملزمة بعد ٩ أشهر بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة أجنبية ومجموعة من ارتباطات الشراء الملزمة بعد ١٨ شهراً بمبلغ ١٢٠ وحدة عملة أجنبية. لا تستطيع المنشأة تخصيص مبلغ مجرد لصافي مركز حتى ٢٠ وحدة عملة أجنبية. وبدلاً من ذلك، يجب عليها تخصيص مبلغ مشتريات إجمالي ومبلغ مبيعات إجمالي ينشأ عنهما معاً صافي المركز المُغطى.

ويجب على المنشأة تخصيص إجمالي المراكز التي ينشأ عنها صافي المركز بحيث تكون المنشأة قادرة على الالتزام بمتطلبات المحاسبة عن علاقات التغطية المؤهلة.

تطبيق متطلبات فاعلية التغطية على تغطية صافي مركز

ب ٥,٦,٦ عندما تقرر المنشأة ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التغطية الواردة في الفقرة "١,٤,٦ (ج)" عندما تغطية صافي مركز، فإنه يجب عليها الأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة البنود في صافي المركز الذي له أثر مشابه كما هو لأداة التغطية المقترنة بتغير في القيمة العادلة من أداة التغطية على سبيل المثال، منشأة لديها مجموعة من ارتباطات البيع الملزمة بعد تسعة أشهر بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة أجنبية ومجموعة من ارتباطات الشراء الملزمة بعد ثمانية عشر شهراً بمبلغ ١٢٠ وحدة عملة أجنبية. تغطية المنشأة من مخاطر العملة الأجنبية لصاف المركز بمبلغ ٢٠ وحدة عملة أجنبية باستخدام عقد صرف عملة أجنبية أجل بمبلغ ٢٠ وحدة عملة أجنبية. عند تحديد ما إذا كانت متطلبات فاعلية التغطية الواردة في الفقرة "١,٤,٦ (ج)" قد تم استيفاؤها أم لا، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان العلاقة بين:

(أ) التغير في القيمة العادلة من عقد صرف العملة الأجنبية الأجل مع التغيرات في قيمة ارتباطات البيع الملزمة المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية، وبين (ب) التغيرات في قيمة ارتباطات الشراء الملزمة المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية.

ب ٦,٦,٦ وبالمثل، إذا كان لدى المنشأة في المثال الوارد في الفقرة "ب ٥,٦,٦" صافي مركز صفر فإنها تأخذ في الحسبان العلاقة بين التغيرات في ارتباطات البيع الثابتة المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية والتغيرات في قيمة ارتباطات الشراء الملزمة المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية عند تحديد ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التغطية الواردة في الفقرة.

تغطيات التدفق النقدي التي تشكل صافي مركز

ب ٧,٦,٦ عندما تغطية المنشأة مجموعة من البنود التي لها مراكز مخاطر متقاصة (أي صافي مركز)، فإن التأهل للمحاسبة عن التغطية يعتمد على نوع التغطية وإذا كان التغطية هي تغطية قيمة عادلة، فيجوز عندئذ أن يكون صافي المركز مؤهلاً على أنه بند مُغطى. وبالرغم من ذلك، إذا كان التغطية هو تغطية تدفق نقدي، فعندئذ يمكن أن يكون صافي المركز فقط مؤهلاً على أنه بند مُغطى إذا كان تغطية من مخاطر عملة أجنبية وكان تخصيص صافي المركز هذا يحدد فترة التقرير التي يتوقع فيها أن تؤثر معاملات التوقع على الأرباح أو الخسائر ويحدد أيضاً طبيعتها وحجمها.

ب ٨,٦,٦ على سبيل المثال، لدى منشأة صافي مركز يتكون من شريحة دنيا بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة أجنبية لمبيعات وشريحة دنيا بمبلغ ١٥٠ وحدة عملة أجنبية للمشتريات. وكل من المبيعات والمشتريات مُقومة بنفس العملة الأجنبية. ولتحديد تخصيص صافي المركز المُغطى -بشكل كاف- تحدد المنشأة في التوثيق الأصلي لعلاقة التغطية أن المبيعات يمكن أن تكون من المنتج أ أو المنتج ب وأن المشتريات يمكن أن تكون آلات من النوع أ وآلات من النوع ب ومادة خام أ. تحدد المنشأة أيضاً أحجام

المعاملات حسب طبيعة كل معاملة. وتوثق المنشأة أن الشريحة الدنيا للمبيعات (١٠٠ وحدة عملة أجنبية) مكونة من حجم مبيعات متوقعة من أول ٧٠ وحدة عملة أجنبية من المنتج أ وأول ٣٠ وحدة عملة أجنبية من المنتج ب. إذا كان من المتوقع أن تؤثر أحجام تلك المبيعات على الأرباح أو الخسائر في فترات التقرير المختلفة، تضيف المنشأة ذلك في التوثيق، على سبيل المثال، أول ٧٠ وحدة عملة أجنبية من مبيعات المنتج أ التي يتوقع أن تؤثر في الأرباح أو الخسائر في فترة التقرير الأولى وأول ٣٠ وحدة عملة أجنبية من مبيعات المنتج ب التي من المتوقع أن تؤثر في الأرباح أو الخسائر في فترة التقرير الثانية. توثق المنشأة أيضاً أن الشريحة الدنيا من المشتريات (١٥٠ وحدة عملة أجنبية) تتكون من أول ٦٠ وحدة عملة أجنبية من مشتريات من النوع أ من الآلات، وأول ٤٠ وحدة عملة أجنبية من النوع ب من الآلات وأول ٥٠ وحدة عملة أجنبية من المادة الخام أ. إذا كان متوقفاً أن تؤثر أحجام هذه المشتريات على الأرباح أو الخسائر في فترات التقرير المختلفة، تضيف المنشأة في التوثيق تفصيلات لأحجام المشتريات بحسب فترات التقرير التي يتوقع أن تؤثر فيها على الأرباح أو الخسائر (يمثل ما توثق به أحجام المبيعات). على سبيل المثال، فإن معاملة التوقع يتم تحديدها كما يلي:

(أ) أول ٦٠ وحدة عملة أجنبية من مشتريات الآلات من النوع أ التي يتوقع أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر من فترة التقرير الثالثة على مدى فترات التقرير العشر التالية.

(ب) أول ٤٠ وحدة عملة أجنبية من مشتريات الآلات من النوع ب التي يتوقع أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر من فترة التقرير الرابعة على مدى فترات التقرير العشرين التالية.

(ج) أول ٥٠ وحدة عملة أجنبية من مشتريات المادة الخام التي يتوقع استلامها في فترة التقرير الثالثة وبيعها، أي تؤثر على الأرباح أو الخسائر في فترة التقرير تلك والفترة التالية.

يتضمن تحديد طبيعة أحجام معاملة التوقع جوانب مثل نمط الاستهلاك بالنسبة لبنود العقارات والآلات والمعدات التي هي من نفس النوع، إذا كانت طبيعة تلك البنود بحيث يمكن أن يختلف نمط الاستهلاك تبعاً لكيفية استخدام المنشأة لتلك البنود. على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة تستخدم بنود الآلات من نوع أ في عمليتي إنتاج مختلفتين ينتج استهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى عشر فترات تقرير وطريقة وحدات الإنتاج على التوالي، فإن توثيقها لحجم الشراء المتوقع يفصل ذلك الحجم بحسب أي من نمطي الاستهلاك هذين سيتم تطبيقه.

في حالة تغطية تدفق نقدي لصافي مركز، فإن المبالغ التي يتم تحديدها وفقاً للفقرة "١١,٥,٦" يجب أن تتضمن التغيرات في قيمة البنود في صافي المركز التي لها أثر مشابه لأداة تغطية مقترنة بالتغير في القيمة العادلة من أداة التغطية وبالرغم من ذلك، فإن التغيرات في قيمة البنود في صافي المركز التي لها أثر مشابه لأداة التغطية يتم الاعتراف بها فقط حال الاعتراف بالمعاملات التي تتعلق بها، مثل متى يتم الاعتراف ببيع متوقع على أنه إيراد. على سبيل المثال، منشأة لديها مجموعة

ب ٦, ٦, ٩

من المبيعات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير بعد تسعة أشهر بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة أجنبية ومجموعة من المشتريات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير بعد ١٨ شهرا بمبلغ ١٢٠ وحدة عملة أجنبية. تغطية المنشأة من مخاطر العملة الأجنبية لصادفي المركز بمبلغ ٢٠ وحدة عملة أجنبية باستخدام عقد صرف أجل بمبلغ ٢٠ وحدة عملة أجنبية. عند تحديد المبالغ التي يتم الاعتراف بها في احتياطي تغطية التدفق النقدي وفقا للفقرتين من "١١,٥,٦(أ)" إلى "١١,٥,٦(ب)" وتقرن المنشأة:

(أ) التغيير في القيمة العادلة من عقد الصرف الآجل مع التغييرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المبيعات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير؛

مع

(ب) التغييرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المشتريات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير.

وبالرغم من ذلك، فإن المنشأة تثبت فقط المبالغ المتعلقة بعقد الصرف الآجل إلى أن يتم الاعتراف بمعاملات المبيعات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير في القوائم المالية، وهو الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر من تلك المعاملات المتوقعة (أي التغيير في القيمة الذي يمكن عزوه إلى التغيير في سعر صرف العملات الأجنبية بين تخصيص علاقة التغطية والاعتراف بالايراد).

ب١٠,٦,٦ وبالمثل، فإذا كان في المثال أن للمنشأة صافي مركز صفر فإنها تقارن التغييرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المبيعات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير مع التغييرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المشتريات المتوقعة المرجحة الحدوث إلى حد كبير وبالرغم من ذلك، تلك المبالغ يتم الاعتراف بها فقط حال الاعتراف بالمعاملات المتوقعة المتعلقة بها في القوائم المالية.

شرائح من مجموعات من البنود يتم تخصيصها على أنها بند مُغطى

ب١١,٦,٦ لنفس الأسباب المذكورة في الفقرة "ب١٩,٣,٦"، فإن وسام مكونات شريحة من مجموعات من البنود القائمة يتطلب أن يتم بدقة تحديد المبلغ الاسمي لمجموعة البنود التي يتم منها تحديد مُكوّن الشريحة المُغطاه.

ب١٢,٦,٦ يمكن لعلاقة التغطية أن تتضمن شرائح من مجموعات مختلفة متعددة. على سبيل المثال، في تغطية صافي مركز من مجموعة أصول ومجموعة التزامات، فإن علاقة التغطية يمكن أن تتضمن، في مجموعة، مُكوّن شريحة من مجموعة أصول ومُكوّن شريحة من مجموعة التزامات.

عرض مكاسب أو خسائر أداة تغطية

ب١٣,٦,٦ إذا تم التغطية لبنود معا، على أنها مجموعة، في تغطية تدفق نقدي، فقد تؤثر في بنود مستقلة مختلفة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل. ويعتمد عرض مكاسب أو خسائر التغطية في تلك القائمة على مجموعة البنود.

ب٦،٦،١٤ إذا لم يكن لمجموعة من البنود أي مراكز مخاطر مقاصة (على سبيل المثال، مجموعة مصروفات عملة أجنبية تؤثر على بنود مستقلة مختلفة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل، والتي تم التغطية لها من مخاطر العملة الأجنبية) فيجب عندئذ توزيع مكاسب أو خسائر أداة التغطية التي تتم إعادة تبويبها على البنود المستقلة المتأثرة بالبنود المغطاه. ويجب أن يتم هذا التوزيع على أساس منتظم ومنطقي ولا يجوز أن ينتج عنه إضافة صافي المكاسب أو الخسائر التي تنشأ عن أداة تغطية واحدة.

ب٦،٦،١٥ إذا كانت مجموعة البنود ليس فيها مراكز مخاطر مقاصة (على سبيل المثال، مجموعة مبيعات ومصروفات مقومة بعملة أجنبية مغطاه من مخاطر العملة الأجنبية) فيجب على المنشأة عندئذ عرض مكاسب أو خسائر التغطية في بند مستقل منفصل في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل. على سبيل المثال، التغطية من مخاطر عملة أجنبية لصافي مركز لمبيعات بعملة أجنبية بمبلغ ١٠٠ وحدة عملة أجنبية ومصروفات بعملة أجنبية بمبلغ ٨٠ وحدة عملة أجنبية باستخدام عقد صرف أجل بمبلغ ٢٠ وحدة عملة أجنبية. يجب عرض المكسب أو الخسارة من عقد الصرف الأجل الذي تمت إعادة تبويبه من احتياطي تغطية تدفق نقدي إلى الأرباح أو الخسائر (عندما يؤثر صافي المركز على الأرباح أو الخسائر) في بند مستقل منفصل عن المبيعات والمصروفات المغطاه. وعلاوة على ذلك إذا حدثت المبيعات في فترة أبكر من المصروفات، فإن إيرادات المبيعات لا تزال تقاس بسعر الصرف الفوري وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣). ويتم عرض مكاسب أو خسائر التغطية المتعلقة بها في بند مستقل منفصل، بحيث تعكس الأرباح أو الخسائر أثر تغطية صافي المركز، مع تعديل مقابل في احتياطي تغطية التدفق النقدي. وعندما تؤثر المصروفات المغطاه في الأرباح أو الخسائر في فترة لاحقة، فإن مكسب أو خسارة التغطية من المبيعات التي تم في السابق الاعتراف بها في احتياطي تغطية التدفق النقدي تتم إعادة تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر وعرضها كبند مستقل منفصل عن تلك التي تتضمن مصروفات مغطاه، والتي يتم قياسها بسعر الصرف الفوري وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣).

ب٦،٦،١٦ أنواع تغطيات القيمة العادلة، فإن هدف التغطية في الأساس ليس مقاصة التغير في القيمة العادلة للبند المغطى ولكنه بدلاً من ذلك تغير طبيعة التدفقات النقدية للبند المغطى. على سبيل المثال، تغطية منشأة من مخاطر معدل الفائدة على القيمة العادلة لأداة دين ذات معدل فائدة ثابت باستخدام مبادلة معدل فائدة. هدف المنشأة من التغطية هو تغيير طبيعة التدفقات النقدية بمعدل الفائدة الثابت إلى تدفقات نقدية بمعدل فائدة موعوماً ينعكس هذا الهدف على المحاسبة عن علاقة التغطية بحساب صافي الفائدة المستحقة من مبادلة معدل فائدة في الأرباح أو الخسائر. وفي حالة تغطية صافي مركز (على سبيل المثال صافي مركز الأصل بمعدل فائدة ثابت والتزام بمعدل فائدة ثابت)، فإن صافي الفائدة المستحقة هذا يجب عرضه في بند مستقل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. وهذا لتجنب

جمع صافي مكاسب أو خسائر أداة واحدة في مبالغ مقاصة إجمالية والاعتراف بها في بنود مستقلة مختلفة (على سبيل المثال، فإن هذا يؤدي إلى تجنب جمع صافي متحصلات فائدة من مبادلة معدل فائدة واحدة إلى إجمالي إيراد الفائدة أو إجمالي مصروف الفائدة).

تاريخ السريان والتحول (القسم ٧)

التحول (القسم ٧، ٢)

الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة

ب١،٢،٧ في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار، يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان هدف نموذج أعمال المنشأة لإدارة أي أصل مالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة "٢،١،٤(أ)" أو الشرط الوارد في الفقرة "٢،١،٤(أ)" أو إذا كان الأصل المالي مؤهلاً للاختيار الوارد في الفقرة "٥،٧،٥". ولذلك الغرض، يجب على المنشأة تحديد ما إذا كانت الأصول المالية تستوفي تعريف محتفظ بها للمتاجرة إذا كانت المنشأة قد قامت بشراء الأصول في تاريخ التطبيق الأولي.

الاضمحلال

ب٢،٢،٧ عند التحول، يجب على المنشأة السعي لتحديد المخاطر الائتمانية بشكل تقريبي عند الاعتراف الأولي بالأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. والمنشأة ليست مطالبة بالقيام ببحث واف عن المعلومات عند تحديد -في تاريخ التحولات- ما إذا كان هناك زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. وإذا كانت المنشأة لا تستطيع تحديد ذلك دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فإن الفقرة "٢٠،٢،٧" هي التي تنطبق.

ب٣،٢،٧ لتحديد خسارة الاضمحلال من الأدوات المالية التي تم الاعتراف بها بشكل أولي (أو ارتباطات القروض أو عقود الضمان المالي التي تصبح المنشأة فيها طرفاً في العقد) قبل تاريخ التطبيق الأولي، فإن المنشأة، عند التحول وحتى الاستبعاد من الدفاتر لتلك البنود، يجب عليها الأخذ في الحسبان المعلومات ذات الصلة في تحديد أو التحديد التقريبي للمخاطر الائتمانية عند الاعتراف الأولي. ولتحديد أو التحديد التقريبي للمخاطر الائتمانية، يمكن للمنشأة الأخذ في الحسبان المعلومات الداخلية والخارجية، بما في ذلك معلومات المحفظة، وفقاً للفقرات "١،٥،٥" إلى "٦،٥،٥".

ب٤،٢،٧ يمكن للمنشأة التي لها معلومات تاريخية قليلة استخدام معلومات من تقارير واحصاءات داخلية (قد يكون تم إعدادها عند تحديد ما إذا كانت ستطلق منتجاً جديداً)، والمعلومات حول منتجات مشابهة أو خبرة مجموعة نظيرة لها أدوات مالية مقارنة لها، إذا كانت ملائمة.

تعريفات (الملحق أ)

المشتقات

ب. أ. ١

من الأمثلة النموذجية على المشتقات العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمبادلات وعقود الخيار. عادة ما يكون للمشتقة مبلغ اسمي، وهو مبلغ عملة، أو عدد من الأسهم، أو عدد وحدات وزن أو حجم أو وحدات أخرى يتم تحديدها في العقد. وبالرغم من ذلك، فإن الأداة المشتقة لا تتطلب من حاملها أو مكتتبها استثماراً أو استلام مبلغ اسمي عند بداية العقد. وبدلاً من ذلك، فإن المشتقة قد تتطلب دفعة ثابتة أو دفع مبلغ يمكن أن يتغير (ولكن ليس بشكل متناسب مع التغير في الأساس) نتيجة حدث مستقبلي غير متعلق بمبلغ اسمي. على سبيل المثال، قد يتطلب عقد دفعة ثابتة بمبلغ ١,٠٠٠ وحدة عملة إذا زاد سعر التعامل بين بنوك لندن لستة أشهر بمائة نقطة أساس. ومثل هذا العقد هو مشتقة حتى ولو لم يتم تحديد المبلغ الاسمي.

ب. أ. ٢

يشمل تعريف مشتقة في هذا المعيار العقود التي تتم تسويتها بالإجمالي بتسليم البند الأساس (مثل عقد أجل لشراء أداة دين بمعدل فائدة ثابت). قد يكون لدى المنشأة عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية (مثل عقد لشراء أو بيع سلعة بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي). ومثل هذا العقد يقع ضمن نطاق هذا المعيار ما لم يكن قد تم الدخول فيه ويستمر الاحتفاظ به لغرض تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ومع ذلك فإن هذا المعيار ينطبق على مثل تلك العقود المتعلقة بمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام إذا كانت المنشأة تقوم بالتخصيص وفقاً للفقرة "٥,٢" (راجع الفقرتين من "٤,٢" إلى "٧,٢").

ب. أ. ٣

إن إحدى الخصائص المميزة للمشتقة هي أن يكون لها صافي استثمار أولي أقل مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق. ويستوفي عقد الخيار ذلك التعريف لأن العلاوة تكون أقل من الاستثمار المطلوب للحصول على الأداة المالية الأساس التي يرتبط بها الخيار. وتستوفي مبادلة العملة التي تتطلب مبادلة أولية لعملات مختلفة لها قيم عادلة متساوية التعريف لأن لها صافي استثمار أولي صفر.

ب. أ. ٤

يؤدي الشراء والبيع بالطريقة المعتادة إلى نشوء ارتباط بسعر ثابت بين تاريخ التداول وتاريخ التسوية يستوفي تعريف الأداة المالية. وبالرغم من ذلك، وبسبب فترة الارتباط القصيرة فلا يتم الاعتراف بها على أنها أداة مالية مشتقة. وبدلاً من ذلك، فإن هذا المعيار ينص على محاسبة خاصة عن مثل عقود الشراء والبيع بالطريقة المعتادة هذه (راجع الفقرات "٢,١,٣" و"٣,١,٣" و"٦,١,٣").

ب. أ. ٥

تعريف المشتقة إلى المتغيرات غير المالية التي لا تكون مرتبطة بطرف في العقد. وتشمل هذه مؤشر خسائر الزلازل في منطقة معينة ومؤشر درجات الحرارة في مدينة معينة. وتشمل المتغيرات غير المالية المرتبطة بطرف في العقد حدوث أو عدم حدوث حريق يتلف أو يدمر أصلاً لطرف في العقد. يكون التغير في القيمة العادلة للأصل غير المالي مرتبطاً بالمالك إذا كانت القيمة العادلة تعكس ليس فقط-

التغيرات في أسعار السوق لمثل هذه الأصول (متغيراً مالياً) ولكن -أيضاً- حالة الأصل غير المالي المحدد المحتفظ به (متغيراً غير مالي). على سبيل المثال، إذا كان ضمان القيمة المتبقية لسيارة محددة يعرض الضامن لمخاطر التغيرات في الحالة البدنية للسيارة، فإن التغير في تلك القيمة المتبقية يكون مرتبطاً بمالك السيارة.

الأصول المالية والالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة

ب. أ. ٦ المتاجرة -عموماً- الشراء والبيع النشط والمتكرر، وعموماً تستخدم الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة بهدف توليد ربح من التذبذب قصير الأجل في السعر أو هامش المتعامل.

ب. أ. ٧ تشمل الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة:

(أ) الالتزامات المشتقة التي لا تتم المحاسبة عنها على أنها أدوات تغطية.

(ب) الالتزامات بتسليم أصول مالية تم اقتراضها من قبل بائع فوري (أي منشأة تباع أصولاً مالية اقترضتها ولم تملكها بعد).

(ج) الالتزامات المالية التي يتم تحملها بنية إعادة شرائها في الأجل القريب (أي أداة دين متداولة قد يعيد المصدر شراءها في الأجل القريب تبعاً للتغيرات في قيمتها العادلة).

(د) الالتزامات المالية التي هي جزء من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي تدار معاً والتي يوجد لها دليل على نمط حديث لجني الأرباح على المدى القصير.

ب. أ. ٨ إن حقيقة استخدام التزام لتمويل أنشطة متاجرة لا تجعل في حد ذاتها ذلك الالتزام التزاماً محتفظاً به للمتاجرة.